ملخص البحث:

هذا البحث بعنوان: كتاب عقود الإعراب لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق ودراسة.

وهو تحقيق كتاب مختصر، حوى أغلب أبواب النحو والصرف، بأسلوبٍ سهلٍ، ويمكن أن يُصنَّف هذا الكتاب ضمن المختصرات النحوية.

ومَن ينظرْ في الكتاب يجد نفسه أمام عالم متمكن، يحسن عرض موضوعاته، وتناولها بأسلوب سهل واضح، خال من التعقيد وجفاف الحدود والقواعد، يكثر من الشواهد القرآنية الكريمة والأمثلة، مما يجعل الكتاب مناسبًا لمستوى المتعلمين، وفي الوقت نفسه لا يعدم المتخصصون النفعَ والفائدة.

ولعلّ هذا المختصَر جاء تلبيةً لحاجة الطلاب – وخصوصًا المبتدئين– في المدرسة النظامية ببغداد، فقد كان أبو البركات مُدَرِّسًا بها.

وبعد ما تقدّم كلّه، أرى كتاب (عقود الإعراب) مختصرًا نافعًا في النحو والصرف، جديرٌ بالدراسة والتحقيق.

الكلمات المفتاحية: عقود – الإعراب – الأنباري – تحقيق ودراسة.

Abstract:

This research is entitled ‘The book of desinential inflection contracts by Abu Al-Barakat Al-Anbari (d. ٥٧٧ AH): A Study and Verification.

It is a concise book that addresses most sections of syntax and morphology in an easy manner. This book can be classified as one of syntactic treatises.

Whoever looks at the book finds himself in front of a well-versed scholar who adeptly presents his topics and deals with them in a lucid and accessible style, free of complexity and rigidity of definitions and rules. The book abounds with Quranic evidential quotations and examples, making it suitable for learners, while specialists also find it beneficial and valuable.

Perhaps this concise work emerged to meet the needs of students, particularly beginners, in the formal school in Baghdad, as Abu Al-Barakat was a teacher there.

After all that has been presented, I perceive the book of *Desinential Inflection Contracts* as a concise and beneficial resource in the fields of syntax and morphology. It is worthy of study and further verification.

Keywords: Contracts, Desinential Inflection, Al-Anbari, Study, Verification.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛ فإنّ أبا البركات الأنباري من الأئمةِ المشار إليهم في علم العربية، وكتبه كلّها نافعة، وكان نفسه مباركًا، ما قرأ عليه أحدٌ إلا تميّز[1].

وقد وقفْتُ له على مخطوطةٍ في النحو، ووجدتها مختصرًا نافعًا حوَى أغلب أبواب النحو والصرف، كما تعدّ إضافةً جديدةً إلى المكتبةِ العربية، وحسب اطلاعي لم أقفْ على مَنْ خَصَّ هذا الكتاب (عقود الإعراب) بالدراسةِ والتحقيق.

ولهذا عقدتُ العزمَ على تحقيقِ هذا الكتابِ وإخراجه إلى النور، ليكون إضافة جديدة في فكر أبي البركاتِ الأنباري النحويّ.

هذا، وقد قسمتُ البحثَ قسمين، يسبقهما مقدمة، ويتلوهما خاتمة، وفهارس فنية.

المقدمة: أفصحتُ فيها عن أهميةِ الموضوع، وأسباب اختياري له، والمنهج الذي اتبعته في دراسته، وخطة البحث.

القسم الأول: وهو خاصٌّ بالدراسة، وفيه مبحثان: المبحث الأول: أبو البركات الأنباري حياته، وآثاره. وتحدثت فيه عن: اسمه، وصفاته، وأبرز شيوخه، وأبرز تلاميذه، ووفاته، وآثارة العلمية المطبوعة.

المبحث الثاني: أهم سمات الكتاب المحقق. وبينت فيه: منهجه في كتابه، والأصول النحوية فيه، ومصادره في الكتاب.

أمّا القسم الثاني، فهو خاصٌّ بالتحقيق، وقد صدّرته بثلاث مقدمات، وهي: توثيق نسبة الكتاب إلى مُصنِّفه، ووصف النسخة المعتمدة في التحقيق، وبيان المنهج المتَّبع فيه، وألحقتُ بذلك نماذجَ مصورة من المخطوطة، ثم تبع ذلك النصُّ المحقَّق.

ثم ذيلت البحث بفهارس متنوعة تخدم النصّ المحقق.

واللهَ أسألُ التوفيق والسداد، والحمدُ لله أوّلاً وآخِرًا.

---

(1) ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ١٣٩/٣.

القسم الأول: الدراسة

المبحث الأول: أبو البركات الأنباري: حياته، وآثاره العلمية.

أولاً: حياته:

اسمه: هو أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري[١].

مولده ونشأته: وُلِدَ في مدينة الأنبار[٢] في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمس مائة من الهجرة.

بدأ حياته بالأنبار، يتلقى علومه من أبيه[٣]، ثم رحَل إلى بغداد؛ لينتظمَ بإحدى قلاع العلم هناك، وهي المدرسة النظامية[٤]، فالتقى بثلاثةٍ من علماءِ عصره، هم: ابن الرزاز، وابن الشجري، والجواليقي.

وبعد تخرّجه بالمدرسة النظامية عمل معيدًا بها، وعمل بتدريس اللغة العربية[٥]، ثم استقال من وظيفته، وانقطع في بيته للتأليف والإقراء والعبادة[٦].

مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه:

كان أبو البركات عالمًا، تقيًّا، خشن العيش واللباس، معرضًا عن الدنيا وزخرفها، يقول صاحب طبقات الشافعية: "كان له دار من أبيه يسكنها، ودار وحانوت مقدار أجرتها نصف دينار في الشهر، يقنع به، ويشتري منه ورقًا."[٧]

ويصفه المؤرخون بأنه كان زاهدًا، ويصف ابن كثير زهده وورعه ودينه قائلاً عنه، إنه: "الفقيه العابد الزاهد، كان خشن العيش، ولا يقبل من أحدٍ شيئًا، ولا من الخليفة."[٨]

وكذا يصفه ابن العماد بأنه كان: "زاهدًا عابدًا مخلصًا ناسكًا، تاركًا للدنيا."[٩]

---

(١) ينظر: إنباه الرواة للقفطي١٦٩/٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي٢٥٨/٤، ووفيات الأعيان١٣٩/٣، والبداية والنهاية لابن كثير٣١٠/١٢، وطبقات الشافعية للسبكي١٥٥/٧، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي ص١٨٣.

(٢) الأنبار: مدينة بالعراق على نهر الفرات في غرب بغداد، وتتميز بكثرة النخيل والزروع الجيدة والثمار الحسنة، واسمها فارسي؛ لأنّ كسرى كان يتخذ فيها أنابير الطعام، وهي أوّل عاصمة لدولة بني العباس، وبقيتْ هكذا حتى أيام المنصور إلى بناء بغداد. ينظر: معجم البلدان٣٦٧/١.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي١٤٨/١٨، وبغية الوعاة للسيوطي٨٦/٢.

(٤) ينظر: إنباه الرواة١٦٩/٢، والمدرسة النظامية: مدرسة ببغداد، وهي مدرسة رسمية عليا، ذات اختصاصات مختلفة متوارثة، وكان أبو البركات قد درَس ودرَّس بها. ينظر: مقدمة لمع الأدلة ٥- ٧.

(٥) ينظر: إنباه الرواة١٧٠/٢، ووفيات الأعيان١٣٩/٣.

(٦) ينظر: إنباه الرواة١٧٠/٢، وشذرات الذهب٤٢٥/٦ ، ٤٢٦.

(٧) طبقات الشافعية١٥٦/٧.

(٨) البداية والنهاية٣١٠/١٢.

(٩) شذرات الذهب٤٢٦/٦.

ويصف ابن خلكان علمه، فيقول: "من الأئمة المشار إليهم في علم النحو."[١]

ويذكر اشتغاله بالتدريس، فيقول: "فقد اشتغل عليه خَلْق كثير، وصاروا علماء ... وكتبه كلّها نافعة، وكان نفسه مباركًا، ما قرأ عليه أحد إلا تميز."[٢]

وكذا يقول ابن الأثير: "وله تصانيف حسنة في النحو، وكان فقيهًا صالحًا."[٣]

وفي بغية الوعاة: "النحويُّ المفنِّن الزاهد الورع."[٤]

أبرز شيوخه:

١- عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد، أبو البركات الأنماطي (ت٥٣٨هـ) أخذ عنه الحديث الشريف.

٢- سعيد بن محمد بن عمر، أبو منصور بن الرزَّاز (ت٥٣٩هـ) أخذ عنه الفقه على مذهب الشافعي.

٣- محمد بن عبد الملك بن الحسن، أبو منصور بن خَيرون البغدادي (ت٥٣٩هـ) أخذ عنه القراءات.

٤- موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر، أبو منصور الجواليقي (ت٥٣٩هـ) أخذ عنه اللغة والأدب.

٥- عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله، أبو محمد المقرئ النحوي، ابن بنت أبي منصور الخياط (ت٥٤١هـ) تلقى عنه علوم القرآن والقراءات، وسمع عليه كتاب سيبويه، وشرح السيرافي.

٦- هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الشريف العلوي، أبو السعادات بن الشجري (ت٥٤٢هـ) أخذ عنه النحو.

أبرز تلاميذه:

١- محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم، أبو بكر الحازمي الهمَذاني (ت٥٨٤هـ).

٢- أسعد بن نصر بن أسعد، أبو منصور بن العَبَرْتي (ت٥٨٩هـ).

٣- المبارك بن المبارك بن سعيد، أبو بكر بن الدهان الواسطي الضرير، المعروف بالوجيه (ت٦١٢هـ).

٤- عبد اللطيف بن يوسف بن محمد، موفق الدين البغدادي (ت٦٢٩هـ).

٥- نصر بن محمد بن المظفر بن عبد الله بن محمد، أبو الفتوح بن أبي الفنون (ت٦٣٠هـ).

٦- محمد بن سعيد بن يحيى بن حجاج، أبو عبد الله بن الدَّبَيثي (ت٦٣٧هـ).

---

(١) وفيات الأعيان٣/١٣٩.

(٢) السابق ذاته.

(٣) الكامل في التاريخ٩/٤٧٥.

(٤) بغية الوعاة٢/٨٦.

وفاته: توفي أبو البركات في بغداد ليلةَ الجمعة تاسع شهر شعبان سنةَ سبعٍ وسبعين وخمس مائة، عن أربع وستين سنة[١]، رحمه اللهُ رحمةً واسعة.

ثانيًا: آثاره العلمية:

انقطع أبو البركات الأنباري في بيته للعلم والعبادة، وعكف على التصنيفِ والتأليف، وبلغت مصنفاته مائة وثلاثين كتابًا في علوم شتى، وأكثرها في علوم العربية، ومنها:

١- أسرار العربية، مطبوع بتحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، وطبعة أخرى بتحقيق: د. فخر صالح قدارة، بيروت ١٩٥٥م.

٢- الإغراب في جَدَل الإعراب، حقَّقه سعيد الأفغاني، دمشق١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف، مطبوع بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة١٩٤٥م، وطبعة أخرى بتحقيق د. جودة مبروك محمد، القاهرة٢٠٠٢م.

٤- البُلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، حقَّقه د. رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٧٠م.

٥- البيان في غريب إعراب القرآن، حقَّقه د. طه عبد الحميد طه، القاهرة١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦- حِلية العُقود في الفرق بين المقصور والممدود، حقَّقه د. عطية عامر، بيروت ١٩٦٦م.

٧- زينة الفُضَلاء في الفرق بين الضاد والظاء، حقَّقه د. رمضان عبد التواب ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م.

٨- شرح بانَتْ سعادُ، حقَّقه رشيد عبد الرحمن العبيدي، مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد، العدد١٨، ١٩٧٤م ص١٧٥ - ٢٤٦.

٩- عُمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء، حقَّقه د. رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٨٢م.

١٠-فرائد الفوائد، حقَّقه د. حاتم صالح الضامن، مجلة البلاغ العراقية، العدد١٠، بغداد١٩٧٩م، ثم طُبع في دمشق١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١١-الكلام على عِصِيٍّ ومَغْزُوٍّ، حقَّقه د. سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثالث ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص١٣٣ - ١٦٩.

١٢-اللُّمْعَة في صنعة الشعر، طُبع مرّتين؛ الأولى بتحقيق عبد الهادي هاشم، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد٣٠، ١٩٥٥م، ص٥٩٠ - ٦٠٧، والثانية بتحقيق د. حاتم صالح الضامن، دمشق١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٣-لُمَع الأدلة، حقَّقه سعيد الأفغاني، دمشق١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

١٤-منثور الفوائد، حقَّقه د. حاتم صالح الضامن، بيروت١٤٠٠هـ - ١٩٨١م.

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية٧/١٥٦، وإنباه الرواة٢/١٧٠، وبغية الوعاة٢/٨٨.

١٥-الموجز في علم القوافي، طُبع مرّتين؛ الأولى بتحقيق عبد الهادي هاشم، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد٣١، ١٩٥٦م، ص٤٨ – ٥٨، والثانية بتحقيق د. حاتم صالح الضامن، دمشق١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

١٦-ميزان العربية، حققه عبد الله بن محمد السديس، مجلة الدراسات اللغوية مج ١٩ ع ٣ (رجب – رمضان١٤٣٨هـ/ إبريل – يونيه٢٠١٧م) نشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

١٧-نجدة السُّؤَال في عمدة السُّؤال، حقَّقه د. رمضان عبد التواب، عمان١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

١٨-نُزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء، طُبع بثلاثة تحقيقات؛ الأول بتحقيق د. عطية عامر، باريس١٩٥٧م، والثاني بتحقيق د. إبراهيم السامرائي، بغداد١٩٥٩م، والثالث بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة١٩٦٧م.

١٩-الوجيز في علم التصريف، حقَّقه د. علي حسين البواب، الرياض١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

المبحث الثاني: أهمّ سمات الكتاب

أولاً: منهجه في الكتاب:

هذا الكتاب صغير الحجم، لكنّه أحاط بموضوعات العربيّة إحاطة تكفي غير المتخصّصين، فهو يحوي معظم أبواب النحو وبعض أبواب الصّرف.

وقد أحسن أبو البركات في عرض موضوعاته، وتناولها بأسلوبٍ سهلٍ واضحٍ، خالٍ من التعقيد وجفاف الحدود والقواعد، أكثر فيه من الشواهد القرآنية الكريمة والأمثلة، يجذبُ القارئ إلى متابعة القراءة دون شعورٍ بضجرٍ أو نفور، مما يجعلُ الكتابَ مناسبًا للمبتدئين.

وقد تناول في هذا الكتاب معظم أبواب النحو والصرف، وهي على سبيل الإجمال: تقسيم الكلام ثلاثة أقسام، والإعراب والبناء، والمعرب والمبني، والتثنية، والجمع، وجمع التأنيث، والمبتدأ، وخبر المبتدأ، والفاعل، والمفعول، ونعم وبئس، وحبَّذا، والتعجُّب، وعسى، وكان وأخواتها، وما، وإعراب الاسم المفرد الصحيح، وإعراب الفعل المضارع، وإعراب الأسماء المعتلة، والتثنية للمذكر، وتثنية المؤنث، وجمع التذكير، وجمع التأنيث، وجمع التكسير، والأفعال، وعلامات الرفع، وعلامات النصب، وعلامات الجرّ، وحروف الجرّ، وما لم يُسَمَّ فاعله، والمصدر، والمفعول فيه، وظروف المكان، والحركة للمفعول له، المفعول معه، الحال، المضاف إلى ياء المتكلم، الترخيم، النُّدْبَة، مُذْ ومُنْذُ، وإنّ وأخواتها، ظننتُ وأخواتها، والإغراء، والتحذير، والتمييز، والاستثناء، وما يجرّ به في الاستثناء، وما ينصب به في الاستثناء، وكمْ، والعدد، والنداء، والترخيم، والنُّدْبَة، و(لا) في النفي، وحتَّى، ومُذْ ومُنْذُ، والقسَم، والإضافة، والتوكيد، والنعت، وعطف البيان، والبدل، والعطف، وما لا ينصرف، وإعراب الأفعال، والحروف التي تنصب الفعل المستقبل، وحروف الجزم، والشرط والجزاء، والمعرفة والنكرة، وجمع التكسير، والتصغير، والنسب، وأسماء الصِّلات، والاستفهام، والحكاية، والخطاب، والألفات، والإمالة، والوقف، والإدغام.

ويُلاحظ في هذه الأبواب أمور: الأول: المطابقة في ترتيب هذه الأبواب لكتابه "أسرار العربية". الثاني: تكرار بعض الأبواب، وهي: المبتدأ وخبره، والفاعل والمفعول، وكان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، والمفعول فيه، والمفعول له، الحال، المصدر، حروف الجرّ. الثالث: أحيانًا يذكر فصلاً داخل الباب، يقول: "فصلٌ: والمقصورة نحو: عصًا ورحًا ورِضًا."[1]

وأمّا منهج أبي البركات في كتابه، فلمّا كان الكتاب خِلْوًا من مقدمةٍ تنبئ عن المنهج الذي رسمه صاحبه لنفسه؛ قمت بدراسته وأمكنني تحديد معالم منهجه فيما يأتي:

أولاً: أسلوب أبي البركات واضح العبارة، سهل التراكيب، متواصل الفقرات، حسن السبك؛ لأنه وضع كتابه للمبتدئين.

---

(١) ينظر: التحقيق ص ٧٤.

ثانيًا: ظهر عنده الاهتمام بالحدود والتعريفات؛ فيبدأ الباب بالتقسيم، ثم يعرف كل قسم، ويمثل له، يقول: "الكلامُ ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف؛ فالاسم: ما استحقّ الإعرابَ في أوّل وضعه ..." [١]

ثالثًا: العناية بالتقسيمات، ومن ذلك قوله: "وقد أفردناه ليكون حسن الترتيب"[٢].

رابعًا: أسلوب الحوار، وهو أسلوب تعليمي، يقول: "فقسْ عليه إن شاء الله تعالى." [٣] ويقول: "إذا أرَدْتَ"[٤]، ويقول: "فافهمه إن شاء الله تعالى." [٥]، ويقول: "فافهمه قايسًا عليه إن شاء الله"[٦].

ويقول أيضًا: "فإن قيل: ... قلت: والأفعالُ مُشْتَقَّةٌ مِن المصادرِ؛ ألا تَرَى في قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، فإنَّ (ضربتُ) مُشْتَقٌّ مِن (الضَّرْبِ)، وَهُوَ المصدرُ؟ فَقِسْ عَلَيْهِ."[٧]

ويقول أيضًا: "فإن قلتَ: ما ليس في الفعلِ دلالة عليه وهو مختصٌّ منحصرُ الأقطارِ، كَقَوْلِكَ: (انحدرْتُ وَاسِط)، و(أصعدتَ المُوصِلَ)؟ لَمْ يَجُزْ نَصْبُه بالظرفيَّةِ، فأدخل (إلى) لِيصبحَ ذلك."[٨]

خامسًا: الإحالة على ما تقدَّم ذكره، والتنبيه على ما سيأتي، ويفعل أبو البركات مثل هذه الإحالات والتأجيلات لِرَبْطِ مسائل الكتاب بعضها ببعض، وهذا يدلُّ على تمكُّنِه في علمه ورسوخه في ذهنه. يقول: "والشرط، وسيأتي بيانُه."[٩] ويقول أيضًا: "كما سنذكره في الجمع إن شاء الله."[١٠]

ويقول أيضًا: "وَأمَّا حَتَّى، وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَوَاوُ القسَمِ، وتاؤُه، فَلَها أبْوَابٌ نَذْكُرُهَا إن شاءَ اللهُ تعالى."[١١]

ويقول أيضًا: "وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ في تَصْغِيرِ (سَفَرْجَلٍ): (سُفَيْرِيجٌ) علَى (فُعَيْعِيل) كَما بَيَّنَّا في جَمْعِ التَّكْسِيرِ؛ لأنَّ التَّكْسِيرَ وَالتَّصْغِيرَ مِن وَادٍ وَاحِدٍ."[١٢]

سادسًا: الاختصار سمة واضحة في الكتاب، وقد ظهر في أمور، منها:

الأول: الإحالة على كتب أخرى له، كما قال في باب الإدغام: "وللإدغام شروط وأصول وقواعد لا

---

(١) ينظر: التحقيق ص ٦٦.
(٢) ينظر: التحقيق ص ٧٥.
(٣) ينظر: التحقيق ص ٧٤ .
(٤) ينظر: التحقيق ص ٢٦.
(٥) ينظر: التحقيق ص ٧٤ ، ٨٢ ، ٨٤.
(٦) ينظر: التحقيق ص ٧٦.
(٧) ينظر: التحقيق ص ٨٠.
(٨) ينظر: التحقيق ص ٨١.
(٩) ينظر: التحقيق ص ٧٣.
(١٠) ينظر: التحقيق ص ٧٥.
(١١) ينظر: التحقيق ص ٩٣.
(١٢) ينظر: التحقيق ص ١٠٠.

يليق ذكرها بهذا المختصَر، وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا مُسْتَقْصَاةً فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ بِـ(مِيزَانِ الْعَرَبِيَّةِ)." [١]

الثاني: تكرار عبارة "وما أشبه ذلك" كثيرًا، فتراه يذكر مثالين أو ثلاثة، ثم يقول: "وما أشبه ذلك." [٢] أو يقول: "وكذلك الباقي"، كما جاء في باب حروف الجرّ مثلاً[٣]، وفي باب (إنّ) وأخواتها[٤]، أو قوله: "وكذلك سائرها" في باب إنّ وأخواتها[٥].

ثانيًا: الأصول النحوية في الكتاب:

يظهر الاعتماد على أصول النحو في التقعيد بوضوحٍ في الكتاب، ولا عجبَ في ذلك فأبو البركات من الحائزين قصب السبق في هذا الميدان، ومصنفاته في أصول النحو تشهد بذلك[٦].

وقد حوى كتاب "عقود الإعراب" كثيرًا من الأصول النحوية:

فقد استدلّ بأنواع السماع المتعددة؛ حيث بلغت الآيات القرآنية المستشهد بها ستًّا وعشرين آية، بالإضافةِ إلى استدلاله بقراءة قرآنية.

ومما يُسْتَدْرَكُ عليه في استشهاده بالآيات القرآنية: أنه أحيانًا يذكر جزءًا من آيةٍ قرآنية، لكنه لا يصدرها بقوله: قال تعالى، أو قال جلّ ذكره، نحو: (حور عين)، و(حتى مطلع الفجر) ، و(في رسول الله أسوة حسنة).

أمّا استدلاله بالحديث الشريف والأثر فليس لهما وجود في كتابه.

أمّا شواهده من الشعر، فقد استشهد بأربعةِ أبياتٍ، وهي في مجملها لا تخرج عن عصور الاحتجاج، أو ما جاء في كتب النحويين عادةً.

كما صرّح أبو البركات بالقياس، ومن ذلك قوله: "وَمِن العربِ مَن يَأتِي بالكافِ مُفْرَدَةً في الاثْنَيْنِ والْجَمِيعِ، وَما ذَكَرْنَاهُ أَوَّلاً أَكْثَرُ وأَقْيَسُ."[٧]

ثالثًا: مصادر الكتاب

لم يصرحْ أبو البركات بذكر المصادر التي اعتمد عليها في كتابه، واستقى منها مادته، لكن بإمعانِ النظر في الكتاب يمكن استنباط بعض هذه المصادر التي رجعَ إليها، ومنها: أسرار العربية، وميزان العربية، والإيضاح للفارسي، والأصول لابن السراج، والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، وغيرها.

---

(١) ينظر: التحقيق ص ١٠٥.

(٢) ينظر: التحقيق ص ٦١ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٨٨ ، ٩٤.

(٣) ينظر: التحقيق ص ٧٧.

(٤) ينظر: التحقيق ص ٧٩.

(٥) ينظر: التحقيق ص ٨٧.

(٦) ومنها: لمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب، والإنصاف.

(٧) ينظر: التحقيق ص ١٠٣.

القسم الثاني: التحقيق.

أولاً: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه:

ليس هناك من شكٍّ إطلاقًا في نسبةِ هذا الكتاب إلى أبي البركات الأنباري لثلاثةِ أمور: الأوّل: النصُّ على اسمِه في صفحة غلاف المخطوطة. والثاني: أنَّ كتب التراجم ذكرتْ أنّ له كتابًا بهذا الاسم[1]. والثالث: أنه أحال فيه على مصنَّفٍ آخَر له، وهو (ميزان العربية).

ثانيًا: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق:

لهذا الكتاب نسخةٌ وحيدة، لم أعثرْ على أختٍ لها، رغم إطالة النظر في فهارس المخطوطات، وسؤالِ أهل الاختصاص.

وأصل هذه النسخة محفوظٌ في دار الكتب المصرية ضمن مجموع رقم (٨٧٥) مجاميع طلعت، وهي نسخةٌ مكتوبةٌ بخطٍّ نسخيٍّ جميل، تامَّةٌ، مضبوطة بالحركات، مقابلةٌ على أصلِها الذي نُسِختْ منه، كما يظهر من بعضِ تصحيحات المقابلة المثبتة في حواشي بعض صفحاتها؛ تصحيحًا لخطإٍ، أو إكمالاً لنقصٍ، أو تتميمًا لفائدةٍ. وبلغ عدد لوحاتها (١٧) لوحةً، من (٦١ – ٧٧) ومسطرة كل لوحة (١٥) سطرًا، وتراوحت كلماتُ السطر الواحد بين إحدى عشرة إلى أربع عشرة كلمة، وناسخُها صاحبها، وهو أبو الفتوح بن شعبان، الذي أفصح عن اسمه في نهايةِ النسخة.

ثالثًا: منهج التحقيق:

سِرْتُ في تحقيق هذا الكتاب وفقَ المنهج المتَّبع في تحقيق التراث، وعِمادُه مايأتي:

١- حَرَّرْتُ نصَّ المخطوط حسبَ القواعد الإملائية الحديثة، والتزمتُ بعلامات الترقيم، وأشرتُ إلى الأخطاء القليلة التي أصلحتُها.

٢- ضبطتُ النصَّ ضبطًا كاملاً، وشرحتُ الكلمات الغامضة بالرجوع إلى المعاجم اللغوية الأصيلة.

٣- أثبتُّ ترقيم لوحات المخطوط بالترقيم المثبت ضمن المجموع ذاته، وقسمتها قسمين: (أ) لليمين، و(ب) لليسار، ثم رقمتُ صفحات الدراسة والمخطوط ترقيمًا متتابعًا.

٤- لم أُضِفْ إلى النصّ إلا ما يستقيم به الكلامُ، أو يقتضيه السياقُ، واضعًا إياه بين معقوفتين هكذا [ ] مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

٥- علّقْتُ باختصارٍ على بعضِ مسائلِ الكتاب، وذلك بما يخدم النصّ، ويجلي غوامضه، وذلك بالرجوعِ إلى كتب النحو الأصيلة.

٦- وضعتُ الآيات القرآنية الكريمة بين قوسين مزهرين، ثم أشرتُ إلى مواضعها في المصحف الشريف مبتدأ برقم الآية فاسم السورة، ثم الإشارة إلى ما فيها من توجيهات إعرابية.

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات ١٤٨/١٨، وسير أعلام النبلاء ١١٤/٢١، وبغية الوعاة٨٧/٢، وإيضاح المكنون١١٢/٤.

٧- خرَّجت القراءة القرآنية الواردة في النص من كتب القراءات.

٨- خرّجت الشواهد الشعرية، ونسبتها إلى قائليها من ديوان الشاعر -إن وجد- وإلا فمن المجموعات الشعرية، وشرحتُ ما غمُض من ألفاظها، وأشرتُ إلى بعض المراجع التي ورد فيها.

واللهَ أسألُ أن يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجهه الكريم، وأن يغفر ما لم نقصده فيه من خللٍ أو زللٍ، وأن يكونَ إضافةً نافعةً للمكتبةِ العربية، والحمدُ للهِ أوّلاً وآخِرًا، وصلى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

رابعًا: صور من المخطوط

صفحة الغلاف

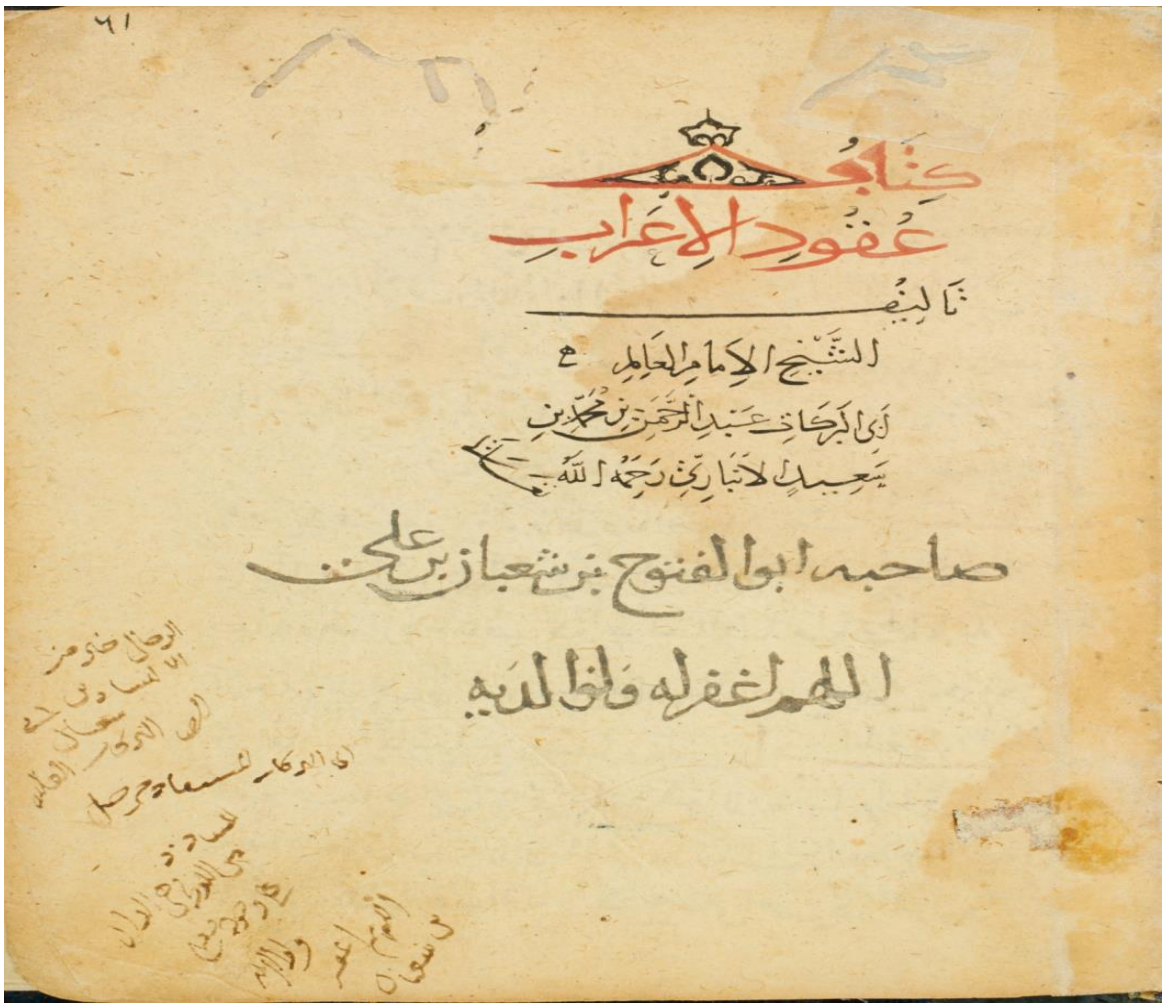

الصفحة الأولى

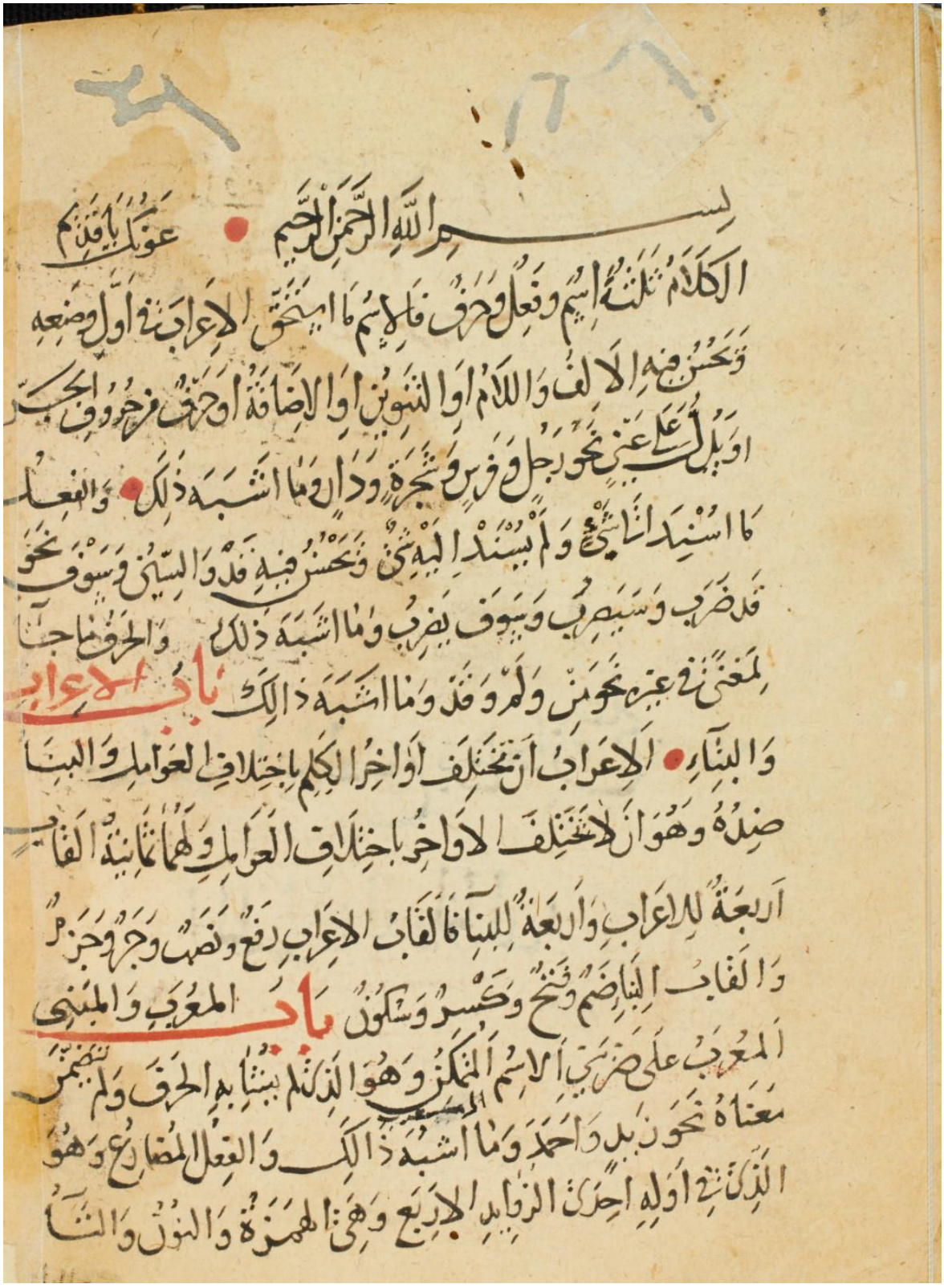
بسم الله الرحمن الرحيم • عونك يا قديم

الكلام ثلث اسم وفعل وحرف فالاسم ما استحق الاعراب في اول وضعه
وحسن فيه الالف واللام او التنوين او الاضافة او حرف من حروف الجر
او دل على معنى نحو رجل وفرس وشجرة ودار وما اشبه ذلك • والفعل
ما اسند الى شيء ولم يسند اليه شيء وحسن فيه قد والسين وسوف نحو
قد ضرب وسيضرب وسوف يضرب وما اشبه ذلك • والحرف ما جاء
لمعنى في غيره نحو من ولم وقد وما اشبه ذلك

باب الاعراب والبناء

• الاعراب ان تختلف اواخر الكلم باختلاف العوامل والبنا
ضده وهو ان لا تختلف لا واخر باختلاف العوامل وهما ثمانية الفا
اربعة للاعراب واربعة للبنا فالفاب الاعراب رفع ونصب وجر وجزم
والفاب البنا ضم وفتح وكسر وسكون

باب المعرب والمبني

المعرب على ضربين الاسم المتمكن وهو الذي لم يشابه الحرف ولم يتضمن
معناه نحو زيد واحمد وما اشبه ذلك والفعل المضارع وهو
الذي في اوله احدى الزوايد الاربع وهي الهمزة والنون والتا

الصفحة الأخيرة

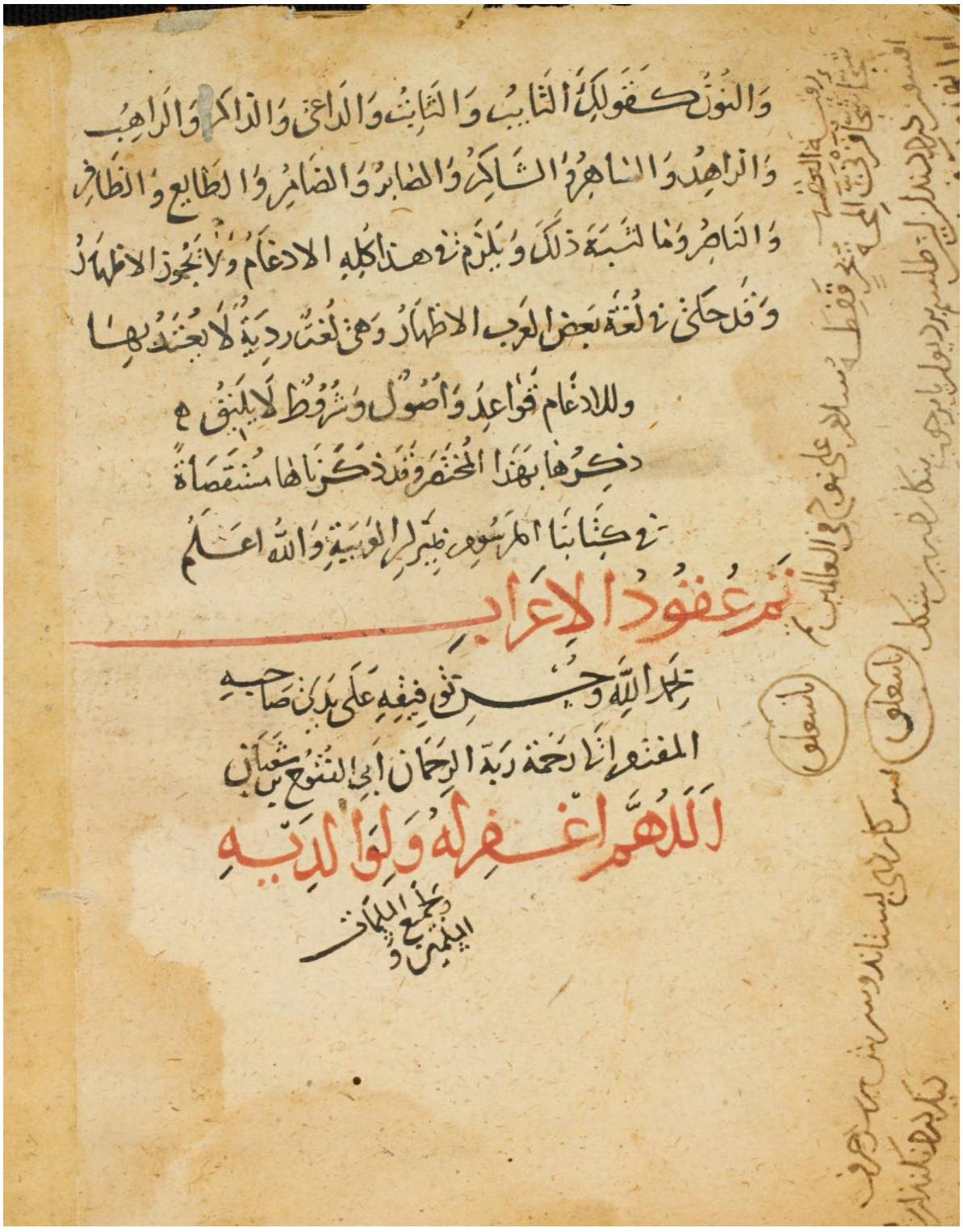
والنون كقولك الثابت والثابت والداعي والذاكر والراهب
والراهد والشاهر والشاكر والصابر والضامر والطابع والظافر
والناصر وما شبه ذلك ويلزم في هذا كله الادغام ولا يجوز الاظهار
وقد حكي في لغة بعض العرب الاظهار وهي لغة رديئة لا يعتد بها
وللادغام قواعد واصول وشروط لا يليق
ذكرها بهذا المختصر وقد ذكرناها مستقصاة
في كتابنا الموسوم بتيسير العربية والله اعلم
تم عقود الاعراب
بحمد الله وحسن توفيقه على يد كاتبه
المفتقر الى رحمة ربه الرحمان ابي النتوع بن شعبان
اللهم اغفر له ولوالديه
ولجميع المسلمين

خامسًا: النص المحقق

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

عَوْنُكَ يَا قَدِيمُ

الكَلامُ ثلاثةٌ: اسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، وَحَرْفٌ؛ فالاسْمُ: مَا اسْتَحَقَّ الإعْرَابَ في أَوَّلِ وَضْعِهِ(١).

ويَحْسُنُ فيهِ: الألِفُ واللاَّمُ، أَوِ التَّنْوِينُ، أَوِ الإضَافَةُ، أَوْ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الجَرّ(٢). أَوْ يَدُلُّ علَى عَيْنٍ، نَحْوُ: (رَجُلٍ)، وَ(فَرَسٍ)، وَ(شَجَرَةٍ)، وَ(دَارٍ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك.

وَالفِعْلُ: مَا أُسْنِدَ إلى شَيْءٍ، وَلَمْ يُسْنَدْ إِلَيْهِ شَيْءٌ(٣). وَيَحْسُنُ فيهِ: قَدْ، وَالسِّين، وَسَوْفَ، نَحْوُ: (قَدْ ضَرَبَ)، وَ(سَيَضْرِبُ)، وَ(سَوْفَ يَضْرِبُ)، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالحَرْفُ: مَا جاءَ لِمَعْنًى في غَيْرِهِ(٤). نَحْوُ: مِنْ، وَلَمْ، وَقَدْ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ الإعْرَابِ والبِنَاء

الإعْرَابُ: أَنْ تَخْتَلِفُ أَوَاخِرُ الْكَلِمِ بِاخْتِلافِ الْعَوَامِلِ(٥). والبِنَاءُ ضِدُّهُ، وَهُوَ: أَن لا تَخْتَلِفَ الأَوَاخِرُ باخْتِلافِ العَوامِلِ. وَلَهُمَا ثَمانِيَةُ أَلْقَابٍ(٦): أَرْبَعَةٌ لِلإعْرَابِ ، وَأَرْبَعَةٌ لِلْبِنَاءِ.

---

(١) ينظر في حدّ الاسم: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٤٨، والتبيين للعكبري ص١٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢/١.

(٢) فالألفُ واللامُ نحو: (الرَّجُلُ) و(الغُلامُ) ، والتنوينُ نحو: (رَجُلٍ) و(غُلامٍ)، والإضافةُ نحو: (غُلامُ زيدٍ) و(ثَوْبُ خَزٍّ)، وحرفُ الجرِّ نحو: (مِنْ زيدٍ) و(إلى عمرٍو). ومِنْ علاماتِ الاسمِ أيضًا: التثنية، نحو: (الزَّيْدَانِ) و(العمرانِ) ، ومنها: الجمع، نحو: (الزيدون) و(العمرون)، ومنها: النداء، نحو: (يا زيدُ) و(يا عمرو)، ومنها: الترخيمُ، نحو: (يا حارِ) و(يا مَالِ) في ترخيم حارثٍ ومالكٍ، ومنها: التصغيرُ، نحو: زُيَيْد، وعُمَيْر في تصغيرِ زيدٍ وعمرٍو، ومنها النسب، نحو: زيديّ وعمريّ في النسبِ إلى زيدٍ وعمرٍو، ومنها: الوصف، نحو: زيدٌ العاقلُ. ينظر أسرار العربية ص١٠.

(٣) وهذا تعريف ابن السراج وأبي عليّ الفارسي، ينظر: الأصول ٣٧/١، والإيضاح ص٧١، والمقتصد ٧٦/١. وقال سيبويه في الباب الأوّل ١٢/١: "وأمَّا الفعلُ فأمثلة أخذت من لفظِ أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم يَنقطعْ." وقيل في حدِّ الفعلِ أيضًا: كُلُّ لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصّل. ينظر أسرار العربية ص١١.

(٤) وهذا تعريف الزجاجي في الإيضاح ص٥٤، وأخذ به الزمخشري في المفصل ص٣٧٩، وابن الحاجب في الكافية ص٢١٥، وقد عرّفه سيبويه في الكتاب ١٢/١ بقوله: "ما جاء لمعنًى وليس باسمٍ ولا فعلٍ." وعرّفه ابن جني في اللمع ص٨ بقوله: "والحرف ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وإنما جاء لمعنى في غيره، نحو: هل وبل وقد."

(٥) مثالُ ذلك: هذا رجلٌ، رأيتُ رجلاً، مررتُ برجلٍ. فالآخِر من (رجل) قد اختلف باختلاف العوامل الداخلة عليه (هذا، ورأيتُ، والباء) فهذه عوامل، كُلُّ واحدٍ منها غير الآخَر. ينظر: الإيضاح للفارسي ص٧٣.

(٦) وسيبويه يُسمّيها: المجاري، وتحدّث عنها في ثاني أبواب الكتاب، وسمّاه: باب مجاري أواخر الكلم من العربية. ينظر: الكتاب ٢/١-٧.

فَأَلْقَابُ الإعْرَابِ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ، وَجَزْمٌ. وَأَلْقَابُ البِناءِ: ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَسُكُونٌ[١].

بَابُ المُعْرَبِ وَالمَبْنِيّ

المُعْرَبُ علَى ضَرْبَيْنِ[٢]: الاسْمُ المُتَمَكِّنُ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُشَابِه الْحَرْفَ وَلَمْ يَتَضَمَّنْ مَعْنَاهُ، نَحْو: (زَيْدٍ) وَ(أَحْمَدَ) [٣] وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. والفِعْلُ المضارِعُ[٤]، وَهُوَ الَّذِي فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَع، وَهِيَ: الهَمْزَةُ، وَالنُّونُ، وَالتَّاءُ، [٦٢/ب] واليَاءُ، نَحْو: (أَفْعَلُ)، وَ(نَفْعَلُ)، وَ(تَفْعَلُ)، وَ(يَفْعَلُ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالمَبْنِيُّ: مَا سِوَى الاسْمِ المُتَمَكِّنِ وَالفِعْلِ المُضَارِعِ[٥].

فَإِنْ ثَنَّيْتَ الضَّمِيرَ في هَذَا الْفِعْلِ أَوْ جَمَعْتَهُ أَوْ خَاطَبْتَ الْمُؤَنَّثَ – وَذَلِكَ نَحْو: (يَفْعَلانِ)، وَ(تَفْعَلانِ)، وَ(يَفْعَلُونَ)، وَ(تَفْعَلُونَ)، وَ(تَفْعَلِينَ يَا امْرَأَةُ)[٦] – فإِنَّ رَفْعَهُ بِإِثْبَاتِ النُّونِ، وَجَزْمَهُ وَنَصْبَهُ بِحَذْفِهَا، تَقُولُ في الرَّفْعِ: (أَنْتُما تَفْعَلانِ)، وَ(أَنْتُمْ تَفْعَلُونَ)، وفي الْجَزْمِ: (لَمْ تَفْعَلا)، وَ(لَمْ تَفْعَلُوا)، وفي النَّصْبِ: (لَنْ تَفْعَلا)، وَ(لَنْ تَفْعَلُوا)، قَالَ اللهُ تَعَالَى – جَلَّ ذِكْرُه –: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾[٧]، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا.

وَالنَّصْبُ في هَذِه الأَمْثِلَةِ مَحْمُولٌ علَى الْجَزْمِ، كَمَا هُوَ مَحْمُولٌ علَى الْجَرِّ فِي بَابِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ.

بَابُ التَّثْنِيَةِ

إِذَا ثَنَّيْتَ الاسْمَ زِدْتَ عَلَيْهِ في حَالِ الرَّفْعِ أَلِفًا وَنُونًا، وَفي حَالِ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ يَاءً وَنُونًا، تَقُولُ في الرَّفْعِ: (هَذَانِ الزَّيْدَانِ)، وَفي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ: (مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ)، وَ(رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ).

وَمَا قَبْلَ يَاءِ التَّثْنِيَةِ أَبَدًا مَفْتُوحٌ[٨].

---

(١) وقد خالفوا بين ألقاب البناء والإعراب ليمتاز كُلُّ واحدٍ منهما عن الآخَر؛ لأنّهما لمّا افترقا في المعنى من حيث إنّ الإعرابَ لا يكون إلا بعاملٍ ولا يكون لازمًا، والبناء بخلافِه، افترقا في اللقب. ينظر: شرح المفصل٣/٨٤، والكناش١/٢٤٠.

(٢) وهما: الاسم المتمكّن، والفعل المضارع.

(٣) فالمتمكن يدلُّ على المنصرف وغير المنصرف.

(٤) الذي ام يتصل بنون التوكيد أو نون النسوة، لأنه يكون حينئذٍ مبنيًّا.

(٥) والمبنيات هي: المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، والمركّبات، والكنايات، وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٣/٨٤، والكناش١/٢٤٠.

(٦) وهي الأمثلةُ الخمسة.

(٧) في الآية: (٢٤) من سورة البقرة.

(٨) وقد فتحوا ما قبلَ ياء التثنيةِ دون ياء الجمع؛ لثلاثةِ أوجه: الوجه الأول: أنَّ التثنيةَ أكثر مِن الجمع، فأعطوا الأكثر الحركةَ الخفيفة وهي الفتح، والأقلّ الحركة الثقيلة وهي الكسرة. والوجه الثاني: أنَّ حرف التثنيةِ لما زِيدَ على الواحدِ للدلالةِ على التثنيةِ، أشبه تاء التأنيث التي تزاد على الواحدِ للدلالةِ على التأنيثِ، وتاء التأنيث يفتح ما قبلها، فكذلك ما أشبهها، وكانت التثنية أوْلَى بالفتحِ لهذا المعنى من الجمعِ؛ لأنّها قبل الجمع. والوجه الثالث: أنَّ بعضَ علامات التثنية الألف، والألف لا يكونُ ماقبلها إلا مفتوحًا، ففتحُوا ما قبل الياءِ لئلا يختلف؛ إذ لا علّة ههنا توجب المخالفة. ينظر: علل النحو لابن الوراق ص١٦١، وأسرار العربية ص٥٣ ، ٥٤.

كَمَا أَنَّ مَا قَبْلَ يَاءِ الْجَمْعِ أَبَدًا مَكْسُورٌ، لَفْظًا، أَوْ تَقْدِيرًا[١]. وَنُونُ التَّثْنِيَةِ أَبَدًا مَكْسُورَةٌ، كَمَا أَنَّ نُونَ الجَمْعِ أَبَدًا مَفْتُوحَةٌ؛ لِيَفْرُقُوا بَيْنَهُما[٢].

بَابُ الجَمْعِ

إِذَا جَمَعْتَ الاسْمَ الْمُذَكَّرَ الْمُرَادُ بِهِ مَن يَعْقِلُ جَمْعَ سَلامَةٍ زِدْتَ عَلَيْهِ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَاوًا وَنُونًا، وَفِي حَالِ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ يَاءً وَنُونًا، تَقُولُ [٦٣/أ] فِي الرَّفْعِ: (قَامَ الزَّيْدُونَ)، وَفِي الجَرِّ والنَّصْبِ تقولُ: (مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ)، و(رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ). وَإِنَّما حُمِلَ النَّصْبُ على الجَرِّ في التَّثْنِيَةِ والجمعِ؛ لأَنَّهُ أَقْرَبُ إليهِ مِن الرَّفْعِ[٣].

بَابُ جَمْعِ التَّأْنِيثِ

إذا جَمَعْتَ الاسْمَ المُؤَنَّثَ جَمْعَ سَلامَةٍ زِدْتَ عَلَيْهِ أَلِفًا وَتَاءً، وتَكُونُ التاءُ مَضْمُومَةً فِي حَالِ الرَّفْعِ، ومَكْسُورَةً فِي حَالِ الجَرِّ والنَّصْبِ، [تَقُولُ: (هَؤلاءِ مُسْلِماتٌ)[٤] : (مَرَرْتُ بِمُسْلِماتٍ)، و(رَأَيْتُ مُسْلِماتٍ). وَإِنَّما حُمِلَ النَّصْبُ علَى الجَرِّ في هذا الجمعِ؛ حَمْلاً لِجَمْعِ التَّأْنِيثِ علَى جَمْعِ التَّذْكِيرِ[٥].

بَابُ المُبْتَدَأ

وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ عَرَّيْتَهُ مِن العَوامِلِ اللفْظِيَّةِ المُظْهَرَةِ وَالمُضْمَرَةِ، وَأَسْنَدتَ إليه شيئًا[٦].

وَهُوَ وَخَبَرُهُ مَرْفُوعَانِ بِالابْتِداءِ[٧]، نَحْو: (زَيْدٌ رَاكِبٌ)، وَ(عَمْرٌو ذَاهِبٌ).

---

(١) لفظًا نحو: (رأيتُ الزَّيْدِينَ) و(مررتُ بالزيدِينَ) ، وتقديرًا نحو: (رأيتُ المُصْطَفَيْنَ) قال تعالى: ﴿ وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾ [٤٧: ص]

(٢) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص٦٣ ، ٦٤، والمقتصد١/١٩٢.

(٣) وهذا وَجْهٌ من سِتَّةِ أوجه، ذكرها في أسرار العربية ص ٥٠ ، ٥١.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) أيْ: لمّا وَجَبَ حَمْلُ النصبِ على الجرِّ في جمع المذكّر الذي هو الأصل، وَجَبَ أيضًا حَمْلُ النصبِ على الجرِّ في جمعِ المؤنث الذي هو الفرع؛ حَمْلاً للفرعِ على الأصلِ. ينظر: أسرار العربية ص٦٢.

(٦) ومثالُ ذلك: زيدٌ منطلقٌ، وعمرٌو ذاهبٌ، فـ(زيدٌ) ارتفع بتعرّيه من العواملِ الظاهرة نحو: إنّ وكأنّ وظننتُ، وبإسناد الانطلاقِ والذّهاب ونحوهما إليه، ومثال العوامل المضمرة نحو قولك: (إنْ زيدٌ خرجَ خرجت) فـ(زيدٌ) مرفوع بفعلٍ مضمرٍ يفسّره الظاهر، فـ(زيدٌ) غير مُعَرًّى عن العوامل؛ لأنّ المضمر بمنزلةِ الظاهر. ينظر: الإيضاح ص٨٥، والمقتصد١/٢١٣ – ٢١٥.

(٧) اختار هنا أنّ العامل فيهما الابتداء، وقد اخْتُلِفَ في رافعهما؛ فذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ المبتدأ يرفعُ الخبر، والخبر يرفعُ المبتدأ، فهما يترافعانِ. والبصريُّونَ على أنَّ المبتدأ يرتفعُ بالابتداء، وهو عاملٌ معنويٌّ، وعلامته التَّعَرِّي من العواملِ اللفظيَّة. وأمَّا الخبر، فاختلفوا فيه؛ فَقَوْمٌ يرفعُونَه بالابتداءِ وحده، وقومٌ بالابتداءِ والمبتدأ جميعًا. ينظر: المقتضب٤/١٢٦، والأصول١/٥٨، والمقتصد١/٢٥٦، وأسرار العربية ص ٧٥، ٧٦، والإنصاف١/٣٨، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف١/٣٩٦ – ٣٩٧، والإيضاح في شرح المفصل١/١٤٧، واللباب١/١٢٦.

بَابُ خَبَرِ المُبْتَدأ

وَهُوَ علَى ضَرْبَيْنِ: مُفْرَدٌ، وَجُمْلَةٌ؛ فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَخُوكَ)، وَ(عَمْرٌو خَادِمُكَ)، وَالجُمْلَةُ نَحْو: (زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ)، وَ(عَمْرٌو قَائِمٌ أَخُوهُ)، و(بَكْرٌ عِنْدَكَ)، وَ(بِشْرٌ في الدَّارِ)[١]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ الفاعِل

وَهُوَ أَبَدًا مَرْفُوعٌ بإسْنادِ الفِعْلِ إليهِ[٢]، نَحْو: (قَامَ زَيْدٌ)، و(لَمْ يَذْهَبْ عَمْرٌو)، و(سَيَذْهَبُ بَكْرٌ) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ المَفْعُولِ

وَهُوَ أَبَدًا مَنصُوبٌ بِوُقُوعِ الفِعْلِ عَلَيْهِ[٣]، نَحْو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، و(أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا)، و(ظَنَنْتُ بِشْرًا قَائِمًا)، و(أَعْلَمَ اللهُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ)، [٦٣/ب] وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه[٤]

وَهُوَ أبدًا مَرْفُوعٌ بِمَا يَرْتَفِعُ بِهِ الفاعِلُ؛ لأَنَّهُ قَامَ مقامَهُ، نَحْو: (ضُرِبَ زَيْدٌ)، وَ(أُعْطِيَ عَمْرٌو دِرْهَمًا)، وَ(ظُنَّ بِشْرٌ قَائِمًا)، وَ(أُعْلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

---

(١) الجملةُ التي تكونُ خبرَ المبتدأ على أربعةِ أضرب: الأوّل: أن تكونَ جملةُ مركّبة من فعلٍ وفاعلٍ، نحو: زيدٌ قامَ، وزيدٌ قامَ أبوه، فزيدٌ يرتفعُ بالابتداءِ، وقام في موضعِ خبره. والثاني: أن تكونَ مركّبةً من ابتداءٍ وخبرٍ، نحو: زيدٌ أبوه منطلقٌ، وعمرٌو غلامُه خارجٌ، فزيدٌ مبتدأ، وأبوه مبتدأ ثان، ومنطلقٌ خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره جميعًا في موضع رفع لوقوعهما موقع خبر المبتدأ الأوّل. والثالث: أن تكون شرطًا وجزاءً، نحو: زيدٌ إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ، فزيدٌ ابتداءٌ، وقوله: إنْ تكرمْه يُكرمْك، جملة في موضعِ خبره. والرابع: أن تكون ظرفًا، والظرفُ على ضربين: ظرف زمان، نحو: الخروجَ غدًا. وظرف مكان، نحو: الصّلاةُ في المسجدِ، زيدٌ في الدَّارِ. ينظر: الإيضاح للفارسي ص ٩٢-٩٦، وأسرار العربية ص٧٣، وميزان العربية ص٢١٧.

(٢) يرتفع الفاعلُ بإسنادِ الفعلِ إليه، نحو: جرَى الفرسُ، وغَنِمَ الجيْشُ، ويَخْرُجُ عبدُ اللهِ. وبهذا المعنى ارتفعَ الفاعلُ، لا بأنّه أحدثَ فِعْلاً في الحقيقةِ، ولهذا يَرتفعُ في النفيِ إذا قلتَ: (لَمْ يَذهبْ عمرٌو) كما يرتفعُ في الإيجاب إذا قلتَ: (ذهبَ عمرٌو). ينظر: الإيضاح للفارسي ص١٠١، واللمع ص٣١، وأسرار العربية ص٧٩، واللباب ١٤٨/١.

(٣) ويكون هذا الفعلُ متعدّيًا لمفعولٍ واحدٍ، أو متعدّيًا إلى مفعولَيْنِ، أو متعدّيًا إلى ثلاثة مفاعيل، كما مثَّل أبو البركات الأنباري.

(٤) ولَمْ يُسَمّ الفاعل؛ لأنَّ العنايةَ قد تكونُ بِذِكْرِ المفعولِ، كما تكونُ بِذِكْرِ الفاعلِ، وقد تكونُ للجهلِ بالفاعلِ، وقد تكونُ للإيجازِ والاختصارِ، وإلى غير ذلك. ينظر: أسرار العربية ص٨٨.

بَابُ (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ)

وَهُمَا فِعْلانِ[١]، مَاضِيَانِ، لا يَتَصَرَّفَانِ.

ولا يَكُونُ فَاعِلُهُما إلا اسْمًا مُسْتَغْرِقًا لِلْجِنْسِ، إمَّا ظاهِرًا، أَوْ مُضْمَرًا؛ فَالمُظْهَرُ نَحْو: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، وَ(بِئْسَ الغُلامُ عَمْرٌو)[٢]، وَالمُضْمَرُ نَحْو: (نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ)[٣]، وَ(بِئْسَ غُلامًا بَكْرٌ)، وَالمُضْمَرُ فِيهِما علَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، والنَّكِرَةُ بَعْدَهُمَا مَنْصُوبَةٌ علَى التَّمْيِيزِ، كَالنَّكِرَةِ بَعْدَ (حَبَّذَا).

بَابُ (حَبَّذَا)

وَهِيَ كَلِمَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ (حَبّ) و(ذَا)[٤].

تَجْرِي في كَلامِهِمْ مجرَى المثَلِ[٥]، وَتَكُونُ معَ المؤنَّثِ كَما هِيَ معَ المُذَكَّرِ، وَهِيَ بِمَنزِلَةِ اسْمٍ مُبْتَدَإٍ، والمعرفةُ بعدها مرفوعةٌ لأنَّها الخبرُ، نَحْو: (حَبَّذَا زَيْدٌ)، و(حَبَّذَا هِنْدٌ)، وَالنَّكِرَةُ بَعْدَهَا منصوبةٌ على التَّمْيِيزِ، نَحْو: (حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ)، وَ(حَبَّذَا جَارِيَةً هِنْدٌ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

---

(١) اختلفَ النحويُّونَ في ذلك؛ فذهبَ البصريُّونَ والكسائيُّ من الكوفيين إلى أنهما فِعْلانِ؛ بدليلِ اتِّصالِ تاء التأنيثِ الساكنة بهما عند جميعِ العرب، وتاء التأنيث الساكنة مِنْ علاماتِ الأفعال، تقول: (نعمت المرأة هند، وبئست المرأة دعد)، وفي الحديث: "مَن توضَّأ يوم الجمعةِ فبها وَنِعْمَتْ، ومَن اغتسلَ فالغسل أفضل". وذهبَ الفرَّاءُ وأكثر الكوفيين إلى أنَّ (نِعْمَ وبِئْسَ) اسْمانِ؛ بدليلِ دخُولِ حرفِ الجرّ عليهما في قولِ بعض العرب وقد بُشِّرَ ببنْتٍ: (واللهِ ما هي بِنِعْم الولد، نَصْرُها بُكاءٌ، وَبِرُّها سَرِقَةٌ)، وقَوْلِ آخَر وقد سارَ إلى محبوبتِه على حمارٍ بطيء السَّيْر: (نِعْمَ السَّيْرُ علَى بِئْسَ العَيْر). ينظر: الإنصاف٨٢/١، وأسرار العربية ص٩٦ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش١٢٨/٧، وشرح التسهيل لابن مالك٥/٣، والتصريح٣٥/١.

(٢) والظاهر إمّا مقرونًا بـ(أل) كما مثَّلَ، أو مضافًا لما فيه (أل) نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ المتَّقِين ﴾ [النحل:٣٠] ، أوْ مضافًا إلى مضاف لما فيه (أل) نحو: (نِعْمَ حكيمُ شُعراءِ الجاهليةِ زُهَيْرٌ).

(٣) والتقدير: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، إلا أنهم أضمروا الرَّجُلَ قصدًا للاختصارِ، وأقاموا (رَجُلاً) مقامه تفسيرًا له، وهو منصوبٌ على التمييز. ينظر: أسرار العربية ص١٠٤، وميزان العربية ص٢٥٦.

(٤) وهذا رأي الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج: أنَّ (حَبَّ) فعل ماض، و(ذا) فاعل، وأنهما باقيانِ على أصلِهما، مِن كونهما جملة فعلية ماضوية؛ لأنَّ الأصل عدم التغيير، والمخصوصُ على هذا المذهبِ مبتدأ، والجملة من الفعلِ والفاعلِ خبره، والرابط بينهما اسم الإشارة. وقيل: مبتدأ محذوف الخبر، وقيل: عكسه. قال سيبويه في الكتاب١٨٠/٢: "وزعمَ الخليلُ رحمه اللهُ أنّ (حبَّذا) بمنزلةِ: حبّ الشيءُ، ولكن (ذا) و(حبّ) بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ نحو: (لولا)، وهو اسم مرفوع كما تقول: (يا ابنَ عمّ) فالعمّ مجرور، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: (حبّذا) ولاتقول: (حبّذه)؛ لأنه صار مع (حبّ) على ما ذكرت لك، وصار المذكّر هو اللازم لأنه كالمثل." وينظر: المقتضب١٤٣/٢، والأصول١١٥/١، وارتشاف الضرب٢٠٥٩/٤، والتصريح٨٨/٢.

(٥) أيْ: لا يُغَيَّرُ عن حالته في الاستعمالِ الأوّل، فالأمثالُ لا تتغيَّر، كما في قولهم: (الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللبنَ) يُقال لِكُلِّ أحدٍ، مذكّرًا كان أو مؤنثًا، مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا -بكسر التاءِ وإفرادها- لأنّه في الأصْلِ خطابٌ لامرأةٍ كانتْ تحت رَجُلٍ مُوسِرٍ، فكرهتْهُ لِكِبَرِ سِنِّهِ فطلّقها، فتزوّجها رَجُلٌ شابٌّ فقير، فبعثتْ إلى زوجها الأوّل تسترفده، فقالَ لها هذا. ينظر: إسفار الفصيح للهروي٨١٩/٢، وجمهرة الأمثال٥٧٥/١، والتصريح٩٠/٢.

بَابُ التَّعَجُّبِ[١]

وَهُوَ يَكُونُ بِلَفْظَيْنِ: أحدُهما: (مَا أَفْعَلَهُ)، والآخَرُ: (أَفْعِلْ بِه)؛ فَالأَوَّلُ نَحْو: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!) فـ(زيدٌ) منصوبٌ بـ(أحسَنَ) ، وَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ لا يَتَصَرَّفُ. والثَّاني نَحْوُ قَوْلِكَ: (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ!) أيْ: ما أَحْسَنَ زَيْدًا! قَالَ اللهُ تَعَالَى: [٦٤/أ] ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[٢]، أيْ: مَا أَسْمَعَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ! وَالباءُ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ في مَوْضِعِ رَفْعٍ بأنّه فَاعِلٌ[٣]، كما هُمَا في قَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾[٤].

بَابُ (عَسَى)

وَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ[٥]، لا يَتَصَرَّفُ[٦]، مِنْ أفعالِ المُقارَبَةِ.

وَالأَجْوَدُ فِيهِ أن يُسْتَعْمَلَ بـ(أنْ)[٧]، نَحْو: (عَسَى زَيْدٌ أَن يَخْرُجَ)، فـ(أنْ) مَعَ صِلَتِها في موضعِ نَصْبٍ؛ لأنَّ المَعْنَى: قَارَبَ زَيْدٌ الخُرُوجَ[٨].

---

(١) التعجُّب: استعظامُ زيادةٍ في وَصْفِ الفاعلِ، خَفِيَ سَبَبُها، وخرجَ بها المتعجَّبُ منه عن نظائرِه، أوْ قلَّ نظيرُه. ينظر: المقرب ٧١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٦/١.

(٢) في الآية: (٣٨) من سورة مريم.

(٣) لأنَّ فعلَ التعجب لمَّا كان فعلاً، والفعل لابُدّ له مِن فاعل، جُعِلَ الجارّ والمجرور في موضعِ رفعٍ لأنه فاعل، قال اللهُ تعالى: ﴿ وكفَى باللهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللهِ نَصِيرًا ﴾ أيْ: كفى الله وليًّا وكفى الله نصيرا، والباء زائدة، فكذلك هاهنا الباء زائدة؛ لأنَّ الأصلَ في (أحْسِنْ بزيدٍ): أحْسَنَ زيدٌ، أيْ: صارَ ذا حُسْنٍ، ثُمَّ نُقِلَ إلى لفظِ الأمْرِ، وزيدت الباء عليه. ينظر: الإيضاح للفارسي ص١١٤، وأسرار العربية ص١٢٤.

(٤) في الآية: (٤٥) من سورة النساء.

(٥) والدليلُ على ذلك: أنه يتصل به تاء الضمير، وألفه، وواوه، نحو: (عَسَيْتُ، وَعَسَيا، وَعَسَوْا) قال الله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ ، وكذلك أيضًا تلحقه تاء التأنيث الساكنة، نحو: (هندٌ عَسَتْ أنْ تَقُومَ). ينظر: أسرار العربية ص١٢٦.

(٦) لأنّه أشبه الحرف؛ لأنّه لمّا كان فيه معنى الرجاء أشبه (لعلّ)، و(لعلّ) حرفٌ لا يتصرّف، فكذلك ما أشبهه.

(٧) ودخلتْ (أنْ) في الخبر؛ لأنَّ (عسى) وُضِعَتْ لمقارنةِ الاستقبالِ، و(أنْ) إذا دخلتْ على الفعلِ المضارع أخلصته للاستقبالِ، فلمّا كانت (عسى) موضوعة لمقارنة الاستقبال، و(أنْ) تخلص الفعل للاستقبالِ، ألزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال (أنْ) التي هي علم الاستقبال. ينظر: أسرار العربية ص١٢٧.

(٨) والذي يدلُّ على ذلك قولهم في المثَل: (عسَى الغُوَيْرُ أبؤسًا) وكانَ القياسُ أن يُقالَ: عسى الغوير أن يبأسَ، إلا أنهم رجعوا إلى الأصلِ المتروكِ فقالوا: (عسَى الغوير أبؤسًا) فنصبوه بـ(عسَى) لأنّهم أجروها مجرى (قاربَ) فكأنّه قيل: (قارب الغوير أبؤسًا). ينظر: الإيضاح ص١٠٨، والمقتصد ٣٥٧/١.

وَقَدْ تَكُونُ (أنْ) مَعَ صِلَتِها في موضعِ رَفْعٍ بأنَّها فَاعِلٌ، وَذَلِكَ إِذَا قَدَّمْتَها مَعَ صِلَتِها، نَحْو: (عَسَى أَن يَخْرُجَ زَيْدٌ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾[١].

بَابُ (كانَ) وأخواتها

وَهِيَ: كَانَ، وَصَارَ، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وأضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، ومَا دَامَ، وَمَازَالَ، وَمَا انفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، وَلَيْسَ، فَهَذِه الأفْعَالُ تَرْفَعُ الأسْمَاءَ وتَنْصِبُ الأخْبَارَ، كَقَوْلِكَ : (كَانَ زَيْدٌ رَاكِبًا)، وَ(مَا دَامَ عَمْرٌو كَاتِبًا)، وَ(مَا زَالَ بَكْرٌ كَرِيمًا)، وَ(لَيْسَ بِشْرٌ مُقِيمًا)، وَكَذَلِكَ سَائِرُها.

بَابُ (ما)

وَهِيَ في لُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ تَجْرِي مجرَى (لَيْسَ)[٢]، فَتَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنصِبُ الخبرَ، كَقَوْلِكَ: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا) وَ(مَا عَمْرٌو مُقِيمًا)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرٗا ﴾[٣] ، وَهِيَ في لُغَةِ بَنِي تَميم حَرْفٌ مُهْمَلٌ[٤]، فَلا تَعْمَلُ.

[٦٤/ب] بَابُ الإعْرَابِ

وَهُوَ في لُغَةِ العربِ: البَيان، يُقالُ مِنْهُ: أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ حَاجَتِه[٥]، وَأَعْرَبَ المُهْرُ عَن نَفْسِه، أَيْ: أَصْهَلَ، فَأبانَ عَن نَسَبِهِ[٦].

وَهُوَ في مَقْصُودِ النُّحاةِ: عِبارةٌ عَنْ حَرَكَةٍ أَوْ سُكُونٍ يَلْحَقُ أواخِرَ الكَلِمِ المُعْرَبَةِ لِعامِلٍ[٧]، وَهُوَ في

---

(١) في الآية: (٧٩) من سورة الإسراء.

(٢) لأنَّ (ما) أشبهتْ (ليس)، ووجْه الشَّبَهِ بينهما مِن وجهيْنِ: أحدهما: أنَّ (ما) تنفي الحال، كما أنَّ (ليس) تنفي الحال. والوجه الثاني: أنَّ (ما) تدخلُ على المبتدأ والخبر، كما أنَّ (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر. وقوَّى الشيخُ أبو عليّ مشابهة (ما) لـ(ليس) بدخولِ الباءِ في الخبر، نحو: ما زيدٌ بخارجٍ. ينظر: الإيضاح ص١٢١.

(٣) في الآية: (٣١) من سورة يوسف.

(٤) فلا يجعلون لها عَمَلاً ويُجْرُونها مجرى أخواتها التي تدخلُ على القبيلين نحو: هلْ وبلْ، قال صاحبُ الكتاب في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ما هذا بشرًا﴾: "وبنو تميم يرفعون إلا مَنْ دَرَى كيف هي في المصحف." ينظر: المقتصد١/٤٣٠.

(٥) أيْ: بيَّنَ وأوضح، وفي الحديث: "الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عن نفسها، والبِكْرُ رضاها صمتها". ينظر: سنن ابن ماجه١/٦٠٢، وسنن البيهقي الكبرى٧/١٢٣، ومسند أحمد بن حنبل٤/١٩٢.

(٦) ينظر: مقاييس اللغة٤/٢٩٩ ، ٣٠٠ (عرب)، وشمس العلوم ٧/٤٤٩٦ ، ٤٤٩٧.

(٧) للإعراب حدودٌ كثيرة، منها قول ابن جني: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ" وقول ابن يعيش: "الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل عليها" وقول الحريري: "الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم حسًّا أو حكمًا لاختلافِ العامل لفظًا أو معنى" وقول ابن الحاجب: "ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه" وقيل: "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة". ينظر: الخصائص١/٣٥، وابن يعيش١/٧٣، والكافية٦١، وهمع الهوامع١/٥٩.

الاسْمِ الْمُتَمَكِّنِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَما عَدَاهُمَا[١] فَمَبْنِيٌّ، فَافْهَمْهُ.

بَابُ إعْرَابِ الاسْمِ المفردِ الصَّحِيحِ

وَهُوَ: مَا دَخَلَهُ الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَرُّ، وَلَمْ يَكُنْ حَرْفُ إعْرَابِه أَلِفًا وَلا ياءً وَلا وَاوًا[٢] – وَهَذِهِ حُرُوفُ الاعْتِلالِ – نَحْو: (زَيْدٍ) وَ(عَمْرٍو) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، تَقُولُ: (هَذَا زَيْدٌ)، وَ(رَأَيْتُ زَيْدًا)، و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، فَفِي آخِرِهِ الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالجرُّ، وَهُوَ حَرْفُ الإعْرَابِ.

بَابُ إعْرَابِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

وَهُوَ: مَا كَانَ في أَوَّلِهِ أحدُ الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ: (الْهَمْزَةُ) لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، نَحْو: (أَقْرَأُ أنا)، وَ(النُّونُ) إذا كَانَ مَعَهُ غَيْره، نَحْو: (نَقْرَأُ نَحْنُ)، وَ(التَّاءُ) لِلْمُذَكَّرِ، نَحْو: (تَقْرَأُ أَنْتَ)، وَلِلْمُؤَنَّثَةِ نَحْو: (تَقْرَأُ هِيَ)، و(الياءُ) لِلْغائِبِ، نَحْو: (يَقْرَأُ هُوَ)، فَهَذَا المضارعُ مِن الأَفْعالِ.

وَإِعْرَابُهُ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ. وَهُوَ مَرْفُوعٌ مَا لَمْ يَدْخُلْهُ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ؛ فَالنَّاصِبُ: لَنْ، وأَنْ، تَقُولُ: (لَنْ تَقْرَأَ)، و(أَنْ تَقْرَأَ) ، وكَيْ، وإِذَنْ كَذَلِكَ[٣]. وَالْجَازِمُ نَحْو: لَمْ، ولمَّا، نَحْو: (لَمْ تَقْرَأْ) –ساكنًا– ولام الأمْرِ، نَحْو: (لِتَقُمْ يا زَيْدُ)، و(لا) في النَّهْيِ، نَحْو: (لا تَقْرَأْ)، وَالشَّرْطُ، وَسَيَأْتِي بَيانُه[٤].

[٦٥/أ] بَابُ إعْرَابِ الأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَّةِ

وَهِيَ: مَنْقُوصَةٌ ، وَمَقْصُورَةٌ .

فَالْمَنْقُوصُ مِنْهَا نَحْوُ: (السَّاعِي) وَ(الدَّاعِي)، وَيَنْقُصُ مِنْهُ الرَّفْعُ وَالْجَرُّ[٥]، وَيَدْخُلُهُ النَّصْبُ[٦]، قَالَ اللهُ

---

(١) في المخطوط: وما عداه، والصوابُ ما أثبتُّه.

(٢) قبلها متحرك.

(٣) تقول: لنْ يقومَ زيدٌ، وآمُرُكَ أنْ تَذْهَبَ، وجِئْتُكَ كَيْ تُعْطِيَنِي، ويقولُ القائلُ: أنا أرْعَى حقَّكَ، فأقولُ له: إذنْ أُكْرِمَكَ. ويَنتصبُ أيضًا بعد حتَّى، واللامُ في قولك: سِرْتُ حتّى أدْخُلَها، وما كُنْتُ لأضْرِبَكَ، وبعد الفاءِ في جوابِ النفي وما أشبه ذلك ممّا كان غيرَ واجبٍ في نحو: ما جِئْتَنِي فَأُكْرِمَكَ، وبعد الواوِ في نحو: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن. ينظر: الإيضاح ص٨١.

(٤) ينظر التحقيق ص ٩٩.

(٥) تقولُ في الرَّفْعِ: (هذا قاضٍ)، وتقولُ في الجرّ: (مررتُ بقاضٍ)، والأصْلُ: هذا قاضِيٌ، ومررتُ بقاضِيٍ، إلا أنهم استثقلوا الضمةَ والكسرةَ على الياءِ فحذفوهما، فبقيت الياء ساكنة، والتنوين ساكنًا، فحذفوا الياءَ لالتقاء الساكنين. وهذا إذا لم يكن مقرونًا بـ(أل)، فإن قرن بها كانت الضمة والكسرة مقدرة كما مثَّلَ.

(٦) وذلك لِخِفَّةِ الفتحة، فيكون بمنزلةِ الاسمِ الصحيح.

تَعَالَى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُۥ ﴾[١] فنصب (الدَّاعِي) وفتح الياء التي هِيَ حَرْفُ الإعْرابِ، وَتَقُولُ: (هَذَا الدَّاعِي)، وَ(مَرَرْتُ بِالدَّاعِي) -سَاكِنًا-؛ لِثِقَلِ الْحَرَكَةِ هَاهُنا.

فَصْلٌ: وَالْمَقْصُورَةُ نَحْوُ: (عَصًا) و(رَحًا) و(رِضًا)، قُصِرَ عَنِ الإعْرابِ، وَقُصِرَ عَنْهُ الإعْرابُ كَيْفَمَا أَتَيْتَ بِهِ[٢]، وَكَذَلِكَ (حُبْلَى) وَ(بُشْرَى) و(سَكْرَى).

ومِن المُعْتَلِّ سِتَّةُ أسماءٍ مُضافَةٍ مُعْتَلَّةٍ، وَهِيَ: أَبُوكَ، وأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَهَنُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ، حَرْفُ إعْرابِها: الواوُ في الرَّفْعِ ، تَقُولُ: (هَذَا أَبُوكَ)، وَفي النَّصْبِ الألِفُ، نَحْوُ: (رَأَيْتُ أَبَاكَ)، وَفي الجَرِّ بِالياءِ، نَحْو: (مَرَرْتُ بأَبِيكَ)[٣]، فَقِسْ عَلَيْهِ إن شَاءَ اللهُ تَعَالَى[٤].

بَابُ التَّثْنِيَةِ لِلْمُذَكَّرِ[٥]

إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ زِدْتَ الاسْمَ الواحِدَ أَلِفًا وَنُونًا في الرَّفْعِ، نَحْو: (قَامَ الزَّيْدَانِ)، وَإِنْ أَرَدْتَ النَّصْبَ وَالْجَرَّ جَعَلْتَ مَكانَ الألِفِ ياءً، وَالنُّونُ بِحالِها[٦]، [٦٥/ب] تَقُولُ: (رَأَيْتُ الزَّيدَيْنِ)، وَ(نَظَرْتُ إلى الزَّيْدَيْنِ)، وَتُسْقِطُ النُّونَ في الإضافَةِ، نَحْو: (غُلامَا زَيْدٍ)، وَ(غُلامَيْ زَيْدٍ)[٧]، فَافْهَمْهُ إن شَاءَ اللهُ تَعالَى.

---

(١) في الآية: (١٠٨) من سورة طه.

(٢) أيْ: مُنِعَ الإعراب الظاهر في الأحوال الثلاثة: الرفع والنصب والجرّ، فالقَصْرُ: المَنْعُ، وَقِيلَ: سُمِّيَ مقصورًا؛ لأنّه قُصِرَ عن غايةِ المدِّ التي للألفِ إذا وقع بعدها همزة، لأنَّ الألفَ إذا وقعَ بعدها همزة أَطْوَلُ مدًّا من الألفِ التي ليس بعدها همزة. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦٠، والمقاصد الشافية للشاطبي٦/٤٠٣.

(٣) وهذا هو الإعرابُ بالحروفِ نيابةً عن حركاتِ الإعراب الأصلية، وقد اختلف النحاة في حروف الإعراب في الأسماء الستة؛ فبعضهم يرى أنّ هذه الحروف حروف إعراب، وبعضهم يرى أنها دلائل الإعراب لا حروف إعراب. وينظر تفصيل ذلك في: الإنصاف١/١٧، واللباب١/٩٠-٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٢١-١٢٣، وابن يعيش١/٥٢، وشرح اللمع للأصفهاني١/٢٣٩.

(٤) أيْ: باقي الأسماء الستة.

(٥) التثنية: صيغة مبنية للدلالةِ على الاثْنَيْنِ، وأصل التثنيةِ العطفُ، تقول: (قامَ الزيدانِ، وذهبَ العمرانِ) والأصل: (قامَ زيد وزيد، وذهبَ عمرو وعمرو) إلا أنهم حذفُوا أحدهما، وزادوا على الآخَر زيادة دالة على التثنيةِ للإيجازِ والاختصارِ. ينظر أسرار العربية ص٤٧.

(٦) أيْ: مكسورة.

(٧) تسقط نون التثنية للإضافة، نحو: جاءني غلاما زيد، ورأيْتُ ثَوْبَيْ عمرٍو، والأصل: غلامان وثوبيْن؛ وذلك أنّ النونَ عِوَضٌ من الحركةِ والتنوين، والتنوين لا يثبتُ مع الإضافةِ، فكذلك ما هو بدلٌ منه. ينظر: شرح المفصل٣/١٩٤ ، ١٩٥.

بَابُ تَثْنِيَةِ المُؤَنَّثِ

وَهُوَ أن تَزِيدَ الاسْمَ الواحِدَ أَلِفًا وَنُونًا؛ تَقُولُ في الرَّفْعِ: (قَامَت الهِنْدَانِ)[١]، وَالنَّصْبُ وَالجَرُّ بِالياءِ كَالْمُذَكَّرِ[٢]، وَتَسْقُطُ نُونُهُ في الإضَافَةِ، وَإِنَّما أَفْرَدْنَاهُ لِيَكُونَ حسَنَ التَّرْتِيبِ، كَمَا سَنَذْكُرُه في الجَمْعِ إن شاءَ اللهُ.

بَابُ جَمْعِ التَّذْكِيرِ

وَهُوَ أن تجمعَ الاسْمَ الواحِدَ مَعَ أجناسِه بالواوِ والنُّونِ في الرَّفْعِ، فَيَكُونُ سَالِمَ البِنَاءِ وَالنَّظْمِ ذَلِكَ الواحِد، تَقُولُ: (جَاءَ الزَّيْدُونَ)، وَالياءُ والنُّونُ في النَّصْبِ وَالجَرِّ: (رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ)، و(مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ)، وَتَسْقُطُ هَذِهِ النُّونُ في الإضافةِ كما في التَّثْنِيَةِ، إلا أنَّها هَاهُنا مَفْتُوحَة[٣].

بَابُ جَمْعِ التَّأْنِيثِ

وَهُوَ أن تجمعَ الاسْمَ الواحِدَ الصَّحِيحَ مَعَ أَجْنَاسِهِ بالأَلِفِ وَالتَّاءِ، وَالتَّاءُ حَرْفُ إِعْرابِهِ، وإِعْرَابُهُ بِالْحَرَكَةِ؛ بِضَمِّ التَّاءِ في الرَّفْعِ، نَحْو: (قَامَ المُسْلِماتُ، وَالهِنْدَاتُ)، وَبِكَسْرِها في النَّصْبِ وَالجَرِّ، نَحْو: (رَأَيْتُ المُسْلِمَاتِ)، وَ(نَظَرْتُ [٦٦/أ] إلى الهِنْدَاتِ)، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ:﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَتِ ﴾[٤] بِكَسْرِ التَّاءِ في النَّصْبِ، وَقَالَ في الجَرِّ: ﴿ خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[٥] بِكَسْرِ التَّاءِ، فَقِسْ عَلَيْهِ.

بَابُ جَمْعِ التَّكْسِير[٦]

---

(١) في المخطوط: والزَّيْدانِ، وهو خطأ أوْ سهو.

(٢) فتقول في النصبِ: رأيتُ الْهِنْدَيْنِ، وفي الجرّ: أثْنَيْتُ على الهِنْدَيْنِ.

(٣) فتقول: جاءني مُسْلِمُو الهِنْد، ورأيتُ مُسْلِمِي الهند، كما تقول: جاءني غُلاما زيدٍ، ورأيْتُ غُلامَيْ زيدٍ. وإن قِيلَ: فَلِمَ كَسَرُوا نُونَ التثنيةِ، وفتحوا نون الجمع؟ قِيلَ: للفرقِ بينهما. فإن قيل: فما الحاجة إلى الفرقِ بينهما مع تباينِ صيغتهما؟ قِيلَ: لأنهم لو لمْ يكسروا نون التثنيةِ ويفتحوا نون الجمع لالتبسَ جمع المقصورِ في حالةِ الجرّ والنصب بتثنيةِ الصحيحِ؛ ألا ترى أنّك تقولُ في جمع (مصطفى): رأيتُ مُصْطَفَيْنَ، ومررتُ بِمُصْطَفَيْنَ، قال الله تعالى: ﴿ وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾ فلفظ مُصْطَفَيْنَ كلفظِ زَيْدَيْنِ، فلو لمْ يكسروا نون التثنيةِ ويفتحوا نون الجمعِ، لالتبسَ هذا الجمع بهذه التثنية. ينظر أسرار العربية ص٥٥.

(٤) في الآية: (٣٥) من سورة الأحزاب.

(٥) في الآية: (١٦٤) من سورة البقرة. وفي الآيتين: (١٩٠ ، ١٩١) ﴿ إنَّ في خلقِ السماوت والأرض ...﴾ وقوله: ﴿ويتفكرون في خلقِ السماواتِ والأرض....﴾ .

(٦) وَسُمِّيَ بذلك على التشبيه بتكسيرِ الآنية؛ لأنَّ تكسيرها إنما هو إزالة التئامِ أجزائها، فلما أُزِيلَ نَظْمُ الواحدِ فُكَّ نضده في هذا الجمعِ، فَسُمِّيَ جمع التكسير. ينظر: أسرار العربية ص٦٣.

وَهُوَ خِلافُ الْجُمُوعِ الصَّحِيحَةِ السَّالِمَةِ، لا يَسْلَمُ فِيهِ الْوَاحِدُ مِن جِنْسِهِ، نَحْو: (حُور عِين) [١]، و(دُورٍ)[٢]، فَالأَوَّلُ[٣] سَلِمَ فيه نَظْمُ الواحِد مِن جِنْسِهِ وَبِنائِه، فَافرقْ بينهما، قايسًا عليهما إن شَاءَ اللهُ تَعالَى.

بَابُ الأَفْعَالِ

وَهِيَ علَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ: مَاضٍ: وَهُوَ ما أَخْبَرْتَ بِهِ في الزَّمَنِ الماضِي، نَحْو: (قَامَ أَمْسِ). وَمُسْتَقْبَل: وَهُوَ مَا أَخْبَرْتَ بِهِ في الزَّمَنِ المستقبلِ، نَحْو: (يَقُومُ غَدًا). وَحَال: وَهُوَ مَا أَخْبَرْتَ بِهِ في الحالِ، وَصُورَتُهُ صُورَةُ المستقبل، يَشْتَرِكانِ[٤]، إلا أن تدخلَ (سَوْفَ) فيهِ أو (السِّين) فيختصّ بالمستقبل، نَحْو: (سَأَقْرَأُ غَدًا، وَبَعْدَ غَدٍ)، وَلا تَقُولُ: (الآنَ) مع فعل الأمر[٥]، والفعل الماضي مبني على الفتحِ أبدًا.

بَابُ عَلامَاتِ الرَّفْعِ

وَهِيَ الضَّمَّةُ في الاسْمِ وَالْفِعْلِ، نَحْو: (هَذَا زَيْدٌ يَقْرَأُ)، وَالأَلِفُ في التثنيةِ، نَحْو: (قَامَ الغُلامَانِ) و(قعَدت المَرْأتانِ)، وَالوَاوُ في الجَمْعِ السَّالمِ، نَحْو: (ضربَ الزَّيْدُون)، والأسماءِ المعتلةِ السِّتَّةِ المتقدّمَةِ[٦]، والضَّمَّةُ لجمع المؤنَّثِ، كَقَوْلِكَ: (قامَ المسلماتُ)، وَثُبُوتُ النُّونِ في خَمْسَةِ [٦٦/ب] أمثلةٍ مِن الفعلِ، نَحْو: (يَقْرَآنِ، وَيَقْرَءُونَ، وَتَقْرَآنِ، وَتَقْرَءُونَ، وَتَقْرَئِينَ)، فَثُبُوتُ النُّونِ هَاهُنا عَلامَةُ الرَّفْعِ.

بَابُ عَلامَاتِ النَّصْبِ

وَهِيَ: الفتحةُ في الاسْمِ والفعلِ، نَحْو: (إِنَّ زَيْدًا لَنْ يقومَ)، والأَلِفُ في الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ المعتلَّةِ[٧]، والياءُ في الجمعِ السَّالمِ المذكَّرِ[٨]، وفي التَّثْنِيَةِ[٩]،

---

(١) الحُور: بضمّ الحاء المهملة، جمع حَوْراء، مِن الحَوَر، وهو شدّة بياض العَيْنِ في شدَّةِ سوادِها، يقال: امرأة حَوْراء، أيْ: بَيِّنة الحَوَرِ، قال الأصمعيّ: ما أدري ما الحوَر في العَيْنِ؟ وقال أبو عمرو: الحَوَر أنْ تسودَّ العَيْنُ كُلُّها مثل أعْيُنِ الظِّباء والبقر، قال: وليس في بني آدم حور، وإنما قِيلَ للنساءِ حور العيون؛ لأنهنّ شبهن بالظباءِ والبقر. ينظر: الصحاح (حور).

(٢) وجمع التكسير يشملُ أولي العِلْمِ وغيرهم، تقول: رَجُلٌ وَرِجَالٌ، كما تقولُ: سَبُعٌ وَسِبَاعٌ، ومَلَكٌ وملائكةٌ، ودِرْهَمٌ ودَرَاهِم، وإنسانٌ وأُناس. ينظر: الإيضاح ص٨٣.

(٣) أيْ: جمع التصحيح.

(٤) أي: زمن الفعل المضارع صالح للحالِ والاستقبال، وهذه مسألة خلافية بين النحويين. وتنظر المسألة بالتفصيل في: شرح التسهيل لابن مالك ١٧/١، والتذييل والتكميل ٨١/١، وتمهيد القواعد ١٨٣/١.

(٥) لأنّ فعل الأمر مستقبل؛ إذ لا يُؤْمَرُ إنسان بما فعلَه، ولا بما هو مُتَلَبِّسٌ بفعْلِه، وإنما يُؤْمَرُ بما لم يفعلْه لِيفعلَهُ. ينظر: المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٢٨٥/١.

(٦) وهي: أبوك، وأخوك، وحَمُوكَ، وَهَنُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ. تقول مثلاً: أبوكَ أبَرُّ الناسِ بِكَ.

(٧) نحو: إنَّ أباكَ رَجُلٌ كَرِيمٌ ، ورأيتُ أخاكَ في الجامعة.

(٨) كالمسلمين في قوله تعالى: ﴿ إنّ المسلمينَ والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات ...﴾

(٩) نحو: رأيتُ الناجحَيْنِ في قاعةِ الدرسِ.

وَكَسْرُ التَّاءِ في جَمْعِ التأنيثِ[١]، وحَذْفُ النُّونِ في الأَمْثِلَةِ الخَمْسَةِ إذا تَقَدَّمَهَا نَاصِبٌ[٢].

بَابُ عَلامَاتِ الجَرِّ

وَهِيَ: الكَسْرَةُ في الاسْمِ، نَحْو: (زَيْدٍ)، وَالياءُ في التثنيةِ، والجمعِ المذكَّرِ، والأسماءِ السِّتَّةِ المعتلَّةِ، وكَسْرُ التاءِ في جَمْعِ التأنيثِ[٣].

وَلا عَلامَةَ لِلْجَرِّ في الأفْعَالِ؛ لأنَّ الجرَّ لا يحلّها[٤] كما لا يحلّ الجَزْمُ الأسْمَاءَ، فَافْهَمْهُ، وَعَلامَةُ الْجَزْمِ حَذْفٌ أَوْ وَقْفٌ في آخِرِ الكَلِمِ[٥].

بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ

وَهِيَ: مِنْ، وَإِلى، وَعَلَى، وعَنْ، وفي، وحَتَّى، ومَعَ، ومُنْذُ[٦] ومُذْ، وحَاشَا، وخَلا، وعَدَا، والباءُ الزائدةُ، واللامُ الزائدة، والكافُ الزائدة، والواوُ في القَسَمِ، والتَّاءُ في القَسَمِ.

كُلُّ هَذِهِ الحرُوفِ تَجُرُّ مَا يَأْتِي بَعْدَهَا [٧] مِن الأسماءِ المُعْرَبَةِ الصَّحِيحَةِ، تَقُولُ: (سِرْتُ مِن البصرةِ إلى الكُوفَةِ)، و(بَلَغَنِي عن زَيْدٍ)، و(علَى عَمْرٍو دَيْنٌ)، و: ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾[٨] ، و: ﴿ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾[٩] ، وَكَذَلِكَ الباقِي.

وَتَقُولُ في القَسَمِ: وَاللَّهِ، وبِاللَّهِ، وتَاللَّهِ، و(زَيْدٌ [٦٧/أ] كَعَمْرٍو)، و(بِزَيْدٍ)، و(لِزَيْدٍ)، وَمَا ذُكِرَ مِن الأسماءِ في بَابِ حُرُوفِ الجرِّ فَلَيْسَ بِحَرْفِ جَرٍّ، وإنّما جرّ بالإضافةِ[١٠]، وهو غيره [١١]، فَقِسْ عَلَيْهِ.

---

(١) كـ(المسلمات) في الآية الكريمة السابقة.

(٢) كالفعل (تنالوا) في قوله تعالى: ﴿ لن تنالوا البرَّ حتى تنفقوا مما تحبُّونَ ...﴾

(٣) نحو: أثنيتُ على الطالبيْنِ الفائزيْنِ في المسابقة، مررتُ بالمتصدقين لبناءِ المسجد، سلمتُ على أبيكَ، أثنيتُ على الطالباتِ المهذباتِ. ولم يذكر أبو البركات الأنباري الفتحة في الممنوع من الصرف، نحو: أثنيتُ على أحمدَ.

(٤) لا يحلّها: أيْ: لا يدخلها. ينظر: المصباح المنير (ح ل ل).

(٥) الحذف للحرف ، والوقف هو السكون .

(٦) في كون (منذ) حرف جر خلاف، والأصح أنها اسم. وسيأتي ذلك. ينظر التحقيق ص٣٨.

(٧) في المخطوط: تجرّ ما يتقدمه، والصواب ما أثبتُّه.

(٨) في الآية: (٥) من سورة القدر.

(٩) في الآية: (٢١) من سورة الأحزاب.

(١٠) فـ(عنْ، وعلَى، والكاف، وحاشا، وخلا، ومُذْ، ومُنْذُ) تكونُ اسمًا كما تكونُ حرفًا؛ فإذا كانت اسمًا دخلَ عليها حرف الجرّ، ويكون ما بعدها مجرورًا بالإضافة. وينظر تفصيل ذلك في: أسرار العربية ص٢٥٤ ومابعدها.

(١١) لعلّه يريد بهذا أنّ الجرَّ يكون بحروفِ الجرّ وبالإضافة، والمضاف ليس حرف جرّ .

بَابُ المبتدأ وَخَبَرُهُ

وهو: ما ابتدأتَه من الأسماءِ عَرِيًّا عن عاملٍ لفظيٍّ[١]. وَخَبَرُهُ: ما أسندته إليه، فتُعربه بإعرابِه، تَقُولُ: (زيدٌ قائِمٌ)، و(عَمْرٌو عالِمٌ)، فـ(زيدٌ) مبتدأ مرفوع، و(عَالِمٌ) و(قَائِمٌ) مرفوع الخبر.

وتجعل الاسمَ المعرفةَ [المبتدأ][٢] والخبرَ النكرةَ كَمَا رَأَيْتَ. فَإِنْ كانا مَعْرِفَتَيْنِ كُنتَ مُخَيَّرًا في أن تجعلَ أيّهما شِئْتَ مبتدأ والآخَر خبرًا، تَقُولُ: (زَيْدٌ العَالِمُ)، و(العَالِمُ زَيْدٌ).

بَابُ الفاعِلِ وَالمَفْعُولِ

الفاعلُ: ما أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِالْفِعْلِ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، تقولُ: (قَامَ زَيْدٌ)، وَ(ما قَامَ عَمْرٌو)، نَفْيُه كَإِثْبَاتِه. والمفعولُ: ما أَخْبَرْتَ بِوُجُودِ الفعلِ مِن فاعلِه، حَالاً فيهِ، نَحْو: (ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا)، فـ(زيدٌ) مرفوعٌ بفعلِه، و(عمرو) منصوبٌ بوقُوعِ الفعلِ عليهِ، وَحُلُولِه فيهِ.

والأَصْلُ تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ به، وَيَجُوزُ تقديمُ المفعولِ به[٣]، قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[٤].

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وهو ما حذفْت عنه الفاعل، ولمْ يُسَمّ له فاعلاً، فترفعُه[٥] تشبيهًا بالفاعلِ، تقول: (أُكْرِمَ العَالِمُ)، و(أُهِينَ الجاهِلُ)، و(يُكْرَمُ الكريمُ)، و(يُهَانُ اللئِيمُ).

فإنْ عَدَّيْتَهُ إلى مَفْعُولَيْنِ رَفَعْتَ [٦٧/ب] الأَوَّلَ وَنَصَبْتَ الثَّانِي، تقولُ: (ظُنَّ الدرسُ سَهْلاً)[٦]. وَإِنْ عَدَّيْتَهُ إلى ثلاثةِ مفعولين نَصَبْتَ الثَّانِيَ وَالثَّالِثَ، تقولُ: (أُعْلِمَ محمدٌ زيدًا كريمًا)[٧] (حُفِظَ القرآنُ حِفْظًا حَسَنًا)، تَشْبِيهًا بالمفعولِ به، كما أَنَّ الأَوَّلَ مُشَبَّهٌ[٨] بالفاعلِ.

---

(١) العوامل اللفظية أفعال، وحروف؛ فالأفعال (كان) وأخواتها، و(ظننت) وأخواتها. والحروف (ما) الحجازية، و(لا) المشبهة بـ(ليس)، و(لات)، والباء في نحو: (بحسبك زيدٌ)، و(مِنْ) في نحو: (ما بالدارِ مِنْ أحدٍ). ينظر: المحصول في شرح الفصول١/٥٥٦.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ينظر: الإيضاح ص١٠٢.

(٤) في الآية: (١٢٤) من سورة البقرة. وتقديم المفعول في هذه الآية واجب؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً.

(٥) أي: المفعول .

(٦) في المخطوط: (درس العلم دراسة)، وهو خطأ أو سهو.

(٧) في المخطوط: (حفظ القرآن حفظًا حسنا)، وهو خطأ أو سهو.

(٨) في المخطوط: مشبهاً. والصواب ما أثبتُّه.

بَابُ (كانَ) وأخواتها

وهي رافعةٌ للأسْمَاءِ، نَاصِبَةٌ للأخبارِ، فأخواتها: صَارَ، وظَلَّ، وأضْحَى، وَأَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ، ومَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وما صَرَفْتَهُ مِنْ هذه الأفعالِ النواقص[١]، تقولُ: (كانَ الخيرُ كثيرًا)، و(صارَ الزمنُ ربيعًا)، و(أصبح الأمِيرُ مَسْرُورًا)، و(ظَلَّ الطَّائِرُ أَسِيرًا)، وكذلكَ ما أشْبَه ذَلِكَ مِمَّا يَتَصَرَّفُ مِنْهَا. وإذا كان معك معرفة ونكرة، جَعَلْتَ المعرفةَ الاسْمَ والنكرةَ الخبر. فإن كانتا مَعْرِفَتَيْنِ كُنتَ مُخَيَّرًا[٢].

وإذا وجدتَ (كان) بمعنى الحَدَثِ وَالشَّأْنِ كانتْ غَيْرَ عاملةٍ[٣]، قال اللهُ عزَّ وجلّ: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[٤]. أيْ: حضر فحدث ذو عسرةٍ[٥].

بَابُ (إنَّ) وأخواتها

وَهِيَ تَعْمَلُ عكسَ عَمَل (كانَ)؛ فَتَنْصِبُ الأسْمَاءَ، وَتَرْفَعُ الأخْبَارَ. وأخواتها: أنَّ، وكأنّ، وَلَكِنَّ، وَلَعَلَّ، وَلَيْتَ، يقُولُ [تعالى][٦]: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[٧]، و: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ ﴾[٨]، [٦٨/أ] و(كَأَنَّ زَيْدًا عَالِمٌ)، وَكَذَلِكَ الباقِي.

---

(١) نحو: (كَانَ يَكُونُ، وصَارَ يَصِيرُ، وأصبحَ يُصْبِحُ، وأمْسَى يُمْسِي، وكذلك سائرها ما عدا (ليس)؛ لأنها أشبهتْ (ما).

(٢) ينظر: الإيضاح ص١١٦ ، ١١٧، وارتشاف الضرب١١٧٥/٣.

(٣) وتُسَمَّى (كان) التامّة، تدلُّ على الزمانِ والحدثِ كغيرها مِن الأفعالِ الحقيقية، ولا تفتقرُ إلى خبر، نحو: (كانَ زيدٌ) وهي بمعنى: حدثَ ووقَعَ، ومنه الآية المذكورة في المتنِ. ومِن وُجُوهِ استعمالِ (كان) أن يجعلَ فيها ضمير الشأنِ والحديث، فتكون الجملةُ خبرها، نحو: (كانَ زيدٌ قائم)، أيْ: كان الشأنُ والحديثُ زيدٌ قائم. ينظر: أسرار العربية ص١٣٤ وما بعدها.

(٤) في الآية: (٢٨٠) من سورة البقرة.

(٥) وهذا الوجه هو الأظهر، أنّ (كان) تامّة بمعنى حدثَ وَوُجِدَ. والوجه الثاني: أنَّ (كان) ناقصة، وخبرها محذوف، وهذا مذهبُ بعضِ الكوفيين في الآية، وقدَّرَ الخبر: وإن كانَ مِنْ غُرَمائِكُمْ ذو عُسْرَةٍ، وقدَّرَهُ بعضُهم: وإنْ كانَ ذو عُسْرَةٍ غريمًا. وتقوَّى الكوفيُّونَ بقراءةِ عبد اللهِ وأُبَيّ وعثمان: (وإن كانَ ذا عُسْرَةٍ) أيْ: وإن كانَ الغريمُ ذَا عُسْرَةٍ. ولكنَّ الجمهورَ على ترجيحِ قراءةِ العامّة وتخريجهم القراءة المشهورة؛ قالَ مكي: "وإنْ وقعَ ذو عسرةٍ، وهو سائغٌ في كُلِّ الناسِ، ولو نَصَبْتَ (ذا) على خبرِ (كانَ) لصارَ مخصوصًا في ناسٍ بأعيانهم، فلهذِه العِلَّةِ أجْمَعَ القُرَّاءُ المشهورونَ على رَفْعِ (ذُو). ينظر: الدر المصون ٦٤٤/٢ ، ٦٤٥.

(٦) زيادة يستقيم بها النصّ.

(٧) في الآية: (١٧٣) من سورة البقرة. وتكررت في القرآن اثنتا عشرة مرة. ووردتْ (أنَّ الله غفورٌ رحيم) مرة واحدة، في الآية: (٣٤) من سورة المائدة.

(٨) في الآية: (٥١) من سورة آل عمران.

ومعاني هذه الحروف مختلفةٌ؛ فَمَعْنَى (إنَّ) التَّأْكِيدُ، وَمَعْنَى (لَكِنَّ) الاسْتِدْرَاكُ، وَمَعْنَى (كَأَنَّ) التَّشْبِيهُ، وَمَعْنَى (لَعَلَّ) التَّرَجِّي، وَمَعْنَى (لَيْتَ) التَّمَنِّي[١].

بَابُ المَصْدَرِ

وَهُوَ الاسْمُ الدَّالُّ عَلَى الحَدَثِ وَالزَّمَنِ المَجْهُولِ، تَقُولُ: (قُمْتُ قِيامًا). ويُسَمَّى المَفْعُول المُطْلَق؛ لأَنَّكَ لَمْ تُقَيِّدْهُ بِمُمَيِّزٍ[٢]، فَتَنْصِبَهُ كَمَا رَأَيْتَ. وَيَأْتِي تَارَةً لِبَيَانِ نَوْعٍ، وَتَارَةً لِبَيَانِ الْعَدَدِ، وَتَارَةً تَوْكِيدًا؛ تقولُ في التوكيدِ: (قرأتُ قِراءَةً)، وفي بيانِ النوعِ: (قرأتُ قِراءَةً حسَنَةً)، نصْبها مع المصدرِ إتباعًا، وفي بيانِ العدد: (قرأتُ قِرَاءَتَيْنِ)، و(قُمْتُ قِيَامَيْنِ).

والأفعالُ مُشْتَقَّةٌ مِن المصادرِ[٣]؛ ألا تَرَى في قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، فإنَّ (ضربتُ) مُشْتَقٌّ مِن (الضَّرْبِ)، وَهُوَ المصدرُ[٤]؟ فَقِسْ عَلَيْهِ.

بَابُ المفعُولِ فيهِ

وَهُوَ الظُّرُوفُ[٥]، والمفعولُ فيه ينقسمُ قِسْمَيْنِ: إلى ظرفِ زمانٍ، وإلى ظرفِ مكانٍ.

وظرفُ الزمانِ أصل، وهو منصوبٌ، وهو ما كان فيه معنى (في)[٦] تقول: صُمْتُ يومَ الجمعةِ، وَصَلَّيْتُ الليلةَ، وتصدقتُ اليوم، أيْ: في اليومِ، فإنْ ظهرتْ (في)[٧] جرّت.

فإن قلتَ: .....[٨] [٦٨/ب] فَافْهَمْهُ.

---

(١) ينظر: اللمع ص٤١، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص١١٦.

(٢) ينظر: الإيضاح ص١٥٠.

(٣) وَسُمِّيَ بذلك لصدورِ الفعل عنه، وهو رأي البصريين، ورأْيُ الكوفيين بالعكس، وهذه مسألة خلافية مشهورة بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون أنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر، ويرى الكوفيُّونَ أنَّ المصدرَ مشتقٌّ من الفعلِ. وتنظر المسألة في: شرح اللمع لابن برهان١/١٠١ ، ١٠٢، والإنصاف١/٢٣٥، والتبيين ص١٤٣، والإيضاح في شرح المفصل١/١٨٦، والصفوة الصفية١/٦١.

(٤) وهذا أحد الوجوه التي استدلَّ بها البصريون لِصِحَّةِ مذهبهم، وهو أنَّ الفعلَ يتضمّنُ المصدر، والمصدر لا يتضمَّنُ الفعلَ؛ ألا ترى أنَّ (ضَرَبَ) يدلُّ علَى ما يدلُّ عليه (الضَّرْب) و(الضَّرْب) لا يدلُّ على ما يدلُّ عليه (ضَرَبَ)، وإذا كانَ كذلك، دلَّ على أنَّ المصدرَ أصل، والفعل فرع عليه، وصار هذا كما نقولُ في الأواني المصوغة من الفضَّةِ، فإنها فرع عليها، ومأخوذة منها، وفيها زيادة ليستْ في الفضَّة، فدلّ على أنَّ الفعلَ مأخوذٌ من المصدرِ، كما كانت الأواني مأخوذةٌ من الفضَّةِ. ينظر: شرح اللمع لابن برهان١/١٠١، وأسرار العربية ص١٧٢ ، ١٧٣.

(٥) والحدث لا يكون إلا في زمان ومكان، ولتقرير هذا في العقولِ، صحَّ أن تسأل عنه بـ(متى)، وهو سؤال عن زمان، و(أين)، وهو سؤال عن مكان، فتقول: أين قامَ زيدٌ؟ ومتى كان ذلكَ؟ ينظر: شرح اللمع لابن برهان١/١٢١.

(٦) ولذلك قال سيبويه: "و(في) للوعاءِ." ولذلك قيل للظرفين مفعول فيه. ينظر: شرح اللمع لابن برهان١/١٢١.

(٧) في الحاشية: أيْ: لو كانت ملفوظة.

(٨) بياض بمقدار سطر واحد.

بَابُ ظُرُوفِ المكانِ

وهو ما كانَ مُبْهَمًا[١]، غير مختصٍّ من كُلِّ ما يتصرَّفُ فيه وينتقلُ ويستقرّ عليه، وهو منصوبٌ أبدًا، تقولُ: (سِرْتُ أمامَكَ)، وَ(بَرَزْتُ[٢] خَلْفَكَ)، و(جَلَسْتُ تُجاهَكَ[٣] وقُدَّامَكَ)، تَنصِبُ هذه الظروفَ بالأفعالِ الظاهرةِ والمضمرةِ[٤].

فإن قلتَ: ما ليس في الفعلِ دلالة عليه وهو مختصٌّ منحصرُ الأقطارِ[٥]، كَقَوْلِكَ: (انحدرْتُ[٦] وَاسِط[٧])، و(أصعدتَ المُوصِلَ[٨]؟) لَمْ يَجُزْ نَصْبُه بالظرفيَّةِ، فأدخل (إلى) لِيصبحَ ذلك.

بَاب المفعول لهُ[٩]

وهو الذي تذكُره عند استطلاعِ عذرك عِلَّةً للفعلِ منكَ، وَلا يكونُ إلا مصدرًا[١٠]، فتنصبه، تقولُ: (دَعَوْتُ اللهَ رَجاءَ فَضْلِه) وَ(قَضَاءَ حَاجَتِي)، أَيْ: لِقضاءِ حاجتي، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾[١١]، وَقَالَ: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾[١٢].

---

(١) ومعنى المبهم: أن لا تكون له نهاية معروفة ولا حدود محصورة، فمِن ذلكَ الجِهاتُ السِّتَ، فأمّا ما لم يكن منها مبهمًا فإنّ الفعلَ الذي لا يتعدَّى لا يتعدَّى إليه، كما لا يتعدَّى إلى غير ذلك مِنْ أسماءِ الأشخاصِ المؤقَّتَةِ، تقولُ: قُمْتُ أمامَكَ، وسِرْتُ وَراءَكَ وخَلْفَكَ وَيَمِينَكَ وَيَسْرَتَكَ، وشَامَةَ زيدٍ، وكذلك عِنْدَ؛ لأنّها أشَدُّ إبْهامًا مِنْ خَلْفٍ وبَابِهِ. ينظر: الإيضاح ص١٦٠.

(٢) في الحاشية: أيْ: خرجت.

(٣) في الحاشية: [قعد تُجاهه بضمّ التاء وكسرها أيْ: تلقاءه، صحاح: أيْ: حذاءه].

(٤) نحو: (أقمتُ عندك يومًا)، و(زيدٌ عندك شهرًا). ينظر ميزان العربية ص٢٢٩.

(٥) في الحاشية: أيْ: جوانب.

(٦) في الحاشية: أيْ: هبطت.

(٧) في الحاشية: بلد.

(٨) في الحاشية: بلد.

(٩) في المخطوط: باب للحركة المفعول له.

(١٠) وللمفعول له أربعة شروط: الأوّل: أن يكونَ مصدرًا. والثاني: أن يكونَ العاملُ فيه مِنْ غيرِ لفظِه. والثالث: أن يكونَ عِلَّةً وَعُذْرًا لِوُقُوعِه. والرابع: أن يكونَ فعلاً قلبيًّا. ينظر: شرح اللمع لابن برهان١/١٢٦، وميزان العربية ص٢٢٩.

(١١) في الآية: (٣١) من سورة الإسراء.

(١٢) في الآية: (١٩) من سورة البقرة. فقوله تعالى: (حذرَ الموتِ) فيه وجهانِ، أظهرهُما: أنه مفعولٌ من أجله، ناصبه (يجعلونَ). الثاني: أنه منصوبٌ على المصدرِ، وعامله محذوفٌ تقديرُه: يَحْذَرُونَ حَذَرًا، مثلَ حَذَرِ الموت. ينظر: الدر المصون١/١٧٣.

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَذَلِكَ أَن تُخْبِرَ عَن نَفْسِكَ بِفِعْلٍ مَعَ آخَر، فَتنْصِب الفاعل معكَ[١]، تقولُ: (صُمْتُ وَبِشْرًا)، وَ(صَلَّيْتُ وَعَمْرًا)، وَمِنْـهُ قَوْلُهُمْ: (اسْتَوَى المـاءُ والخشَـبَةَ)، و(جَـاءَ الْبَـرْدُ وَالطَّيَالِسَـةَ)، أَيْ: مَـعَ الخشـبةِ وَالطَّيَالِسَـةِ، فحذفْتَ (مع)، ونصبْتَ بتقويةِ الواوِ[٢] والفعل[٣].

بَابُ الحالِ

وَهُوَ نَكِرَةٌ، يَأْتِي بَعْدَ مَعْرِفَةٍ، حَسُنَ السُّكُوتُ [٦٩/أ] عِنْدَهَا.

وَحَقِيقَتُه: وَصْفُ هيئةِ الفاعلِ والمفعولِ[٤]، فتنصبه، تقولُ: (صَارَ زيدٌ فارسًا)، وَ(انطلقَ عَمْرٌو ماشيًا)، و(تَلْقَى عَبْدَ اللهِ مُسافِرًا).

فهذه النكرةُ في الحقيقةِ هي المعرفة[٥]؛ لِكَوْنِها موضّحةً بمعرفةٍ مميّزًا.

ولا يجوزُ تقديمُ النكرة المنصوبة على الفعلِ، إلا أن يكونَ مُتَصَرِّفًا[٦]، نَحْو: (سار)، تقولُ: (سَارَ يَسِيرُ سَيْرًا، فَهُوَ سَائِرٌ)، ولهذا جَازَ، فَافْهَمْهُ إن شاءَ اللهُ تعالى.

---

(١) في المخطوط: فتنصب اسم الفاعل معك.

(٢) فالحرف قوّى الفعلَ فتعدَّى إلى الاسمِ. والحروفُ التي تقوِّي الأفعالَ حتى تتعدَّى، منها عاملٌ كالباءِ في: مَرَّ زيدٌ بعمرٍو، ومنها غير عاملٍ كالواوِ في هذا البابِ، و(إلاّ) في: قامَ القومُ إلا زيدًا، والهمزة في: أقامَ زيدٌ عَمْرًا. ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١/١٣٠.

(٣) أيْ: حذفُوا (مـعَ) وأقـامُوا الـواوَ مُقامَهـا، فَقَوَّتِ الفعلَ، فأوْصَلَتْهُ إلـى المفعولِ معـه، فَنَصَبَهُ. وحُذِفَتْ (مـعَ) وأُقِيمت (الواو) مقامها؛ توسُّعًا في كلامهم، وطلبًا للتخفيفِ والاختصار. وكانت (الواوُ) أَوْلَى مِنْ غيرها من الحروفِ؛ لأنَّ (الواوَ) في معنى (معَ) ولأنَّ معنى (معَ) المصاحبَة، ومعنى (الواو) الجمع، فلمَّا كانتْ في معنى (مـعَ) كانتْ أَوْلَى مِنْ غيرها. ينظر: أسرار العربية ص١٨٤ ، ١٨٥، وميزان العربية ص٢٣٠.

(٤) فإذا قلتَ: (جاءني زيدٌ راكبًا) كان الرُّكُوبُ هيئةَ زيدٍ عند وقوعِ المجيء منه، وإذا قلتَ: (ضَربْتُه مَشْدُودًا) كان الشَّدُّ هيئته عند وقوعِ الضَّرْبِ له. ويجوزُ أن تقعَ الحالُ من الفاعلِ والمفعولِ معًا بلفظٍ واحدٍ، نحو قول الشاعر:

تعلّقْتُ ليلى وهي ذات مؤصد ولَمْ يبد للأترابِ مِن ثديها حجم

صَغِيرَيْنِ نَرْعَى البُهْمَ يا لَيْتَ أننا إلى اليومِ لَمْ نَكْبُرْ وَلَمْ تكبر البهم

فنصب (صغيرين) على الحالِ من التاءِ في (تعلّقْتُ) وهي فاعلة، ومِن (ليلى) وهي مفعولة. ينظر: أسرار العربية ص١٩٠ ، ١٩١.

(٥) فالحال النكرة وصاحب الحال واحد في المعنى .

(٦) العاملُ في الحالِ علَى ضربين: متصرِّف، وغير متصرِّف؛ فالمتصرفُ يجوزُ تقديمُ الحالِ عليه، تقولُ: (جاءَ زيدٌ ضاحكًا) و(ضاحكًا جاءَ زيدٌ). وغيرُ المتصرف لا يجوزُ تقديمُ الحالِ عليه، تقولُ: (هذا زيدٌ قائمًا) ولو قلتَ: (قائمًا هذا زيدٌ) لم يَجُزْ؛ لأنَّ معنى الفعلِ لا يتصرَّفُ تَصَرُّفَهُ.

بَابُ التَّمْيِيز

وهو أن تميّز الأجناس بعضها من بعضٍ، وَلفظُه نَكِرَةٌ أيضًا[١]، وتأتي على رأسِ كلامٍ فتنصبها لتلك النكرة.

فتارةً تأتي لبيانِ المقادير والأعداد، وهو الأعَمُّ الأغْلَبُ[٢]؛ فالأعداد ما بين أحدَ عشَر إلى تسعةٍ وتسعين، تقول: (عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ دِينارًا)، كذلك إلى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ. والمقادير علَى ثلاثةِ أَضْرُبٍ: مَكِيلٍ، وَمَوْزُونٍ، وَمَمْسُوحٍ؛ تقولُ: (لِي علَى فُلانٍ مَكُوكَانِ[٣] زَبِيبًا، وَعَشْرَةُ أَرْطَالٍ زبدًا)، و(ما في الأفق قَدْرَ أصبعٍ غَيْمًا)، وَتَارَةً تأتي لا لهذا البيانِ[٤]، نحو: (طِبْتَ نَفْسًا)، و(رَحُبْتَ صَدْرًا).

بَابُ الاستثناء

وَهُوَ أن تستدركَ بالنفيِ شيئًا مما أثبتَّه، أوْ أثبتَّ شيئًا مما نفيتَه، فتخرجَه بعد أن كانَ دَاخِلاً فيه[٥]، وَحَرْفُهُ (إلا)[٦].

فإذا استثنيتَ به مِن مُوجَبٍ [٦٩/ب] فَانْصِب المستثنى، تقول: (سَارَ الحَاجُّ إلا المُشَاةَ)[٧]، وإذا استثنيتَ مِن غير مُوجَبٍ أَبْدَلْتَهُ مِن الأوَّلِ، تقول: (مَا سارَ القومُ إلا زيدٌ)، و(ما رأيتُ أحدًا إلا عَمْرًا)، و(مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلا بَكْرٍ)، وَيجوزُ النَّصْبُ علَى أَصْلِ البابِ.

بابُ (لا) في النَّفْيِ

إذا ذكرتَ بعد (لا) نكرةً في النفي نصبتَها، تقولُ: (لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ)، و(لا غُلامَ لَكَ).

---

(١) لأنه يبيّن ما قبله، كما أنَّ الحالَ يبيّن ما قبله، ولمَّا أشبه الحال وجبَ أن يكونَ نكرةً، كما أنّ الحالَ نكرة. ينظر: أسرار العربية ص١٩٩.

(٢) العاملُ في التمييزِ علَى ضَربين: فِعل، وغير فعلٍ؛ فأمَّا مَا عَمِلَ فيه الفعلُ فنحوُ: (تَصَبَّبُ زيدٌ عَرَقًا) و(تَفَقَّأَ الكبشُ شَحْمًا). وأمَّا مَا كانَ العاملُ فيه غيرَ فعلٍ فأكثرُ ما يكونُ بعد الأعدادِ والمقادير. ينظر: ميزان العربية ص٢٣٠.

(٣) في الهامش: المكوك: سبعة منوان ونصف، والمنّ: ستون ومائتا درهم.

(٤) وهو التمييز المبيّن للنسبة، كما مثَّلَ.

(٥) الاستثناء: هو إخراجُ بعضٍ مِن كُلٍّ بـ(إلا) أوْ ما هُوَ بمعنى (إلا). وهو علَى ضَربين: أحدهما: أن يكونَ مِن كَلامٍ مُوجَبٍ، والثاني: أن يكونَ مِن كلامٍ غيرِ مُوجَبٍ؛ فأمَّا المُوجَبُ فلا يكونُ الاستثناءُ منه إلا منصوبًا نحو: (قامَ القومُ إلا زيدًا) قال الله تعالى: (فشربوا منه إلا قليلاً) [البقرة:٢٤٩] وأمَّا غير الموجبِ فَيُبْدَلُ فيه ما بعد (إلا) مما قبلها، تقول: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) وترفعُ (زيدًا) على البدلِ، ويجوزُ فيه النصبُ على أصلِ الباب. ينظر: ميزان العربية ص٢٣١.

(٦) و(إلا) أمّ الباب، وللاستثناء أدوات أخرى غير (إلا) سيأتي ذكرها. ينظر التحقيق ص٤٢.

(٧) وَمِنْه قَوْلهم: أقبل الْحَاجّ والداجّ؛ فالحاجّ: الَّذين يَحُجُّونَ، والداجّ: مايأتي فِي آثَار الْحَاج من التُّجَّار وَغَيرهم. ينظر: جمهرة اللغة ٨٧/١.

وإن كرّرْتَ ما بعدها جازَ لكَ فيه أَوْجُهٌ[1]، تقولُ: (لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ)، ويجوزُ أن تقولَ: (لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ)، ويجوزُ: (لا حَوْلَ وَلا قُوَّةُ).

وَإِنْ أَتَيْتَ بِخَبَرٍ رَفَعْتَهُ بعدها ما لَمْ تَعْطِفْ وَلَمْ تكرّر، تقول: (لا دينارَ أروجُ من الأمانيّ) بغير تنوين، فَافْهَمْهُ إن شاءَ اللهُ تعالى.

بَابُ النِّداءِ

وحروفُ النداءِ خمسةُ أحرفٍ، وهي: يَا، وأَيَا، وهَيَا، وأَيْ، والهمزة.

والأسماءُ المناداة على ثلاثةِ أَضْرُبٍ: مفرد، ومضاف، ومُشَبَّهٌ بالمضافِ؛ فالمفردُ على ضربين[2]: معرفة، نحو: (يَا زَيْدُ)، وهو مبنيٌّ على الضَّمِّ[3]، وكذلك ما كان فيه آية التعريف قبل أن تناديَ، فحذفتْ مع النداءِ، فبنيتَه على الضَّمِّ، نحو: (يا رَجُلُ).

---

(1) يجوزُ إذا عطفْتَ النكرةَ على اسْمِ (لا) في العملِ خمسةُ أوجه؛ لأنَّ العطفَ يصحُّ معه إلغاء (لا) وإعمالها؛ فإنْ أعملْتَ الأولى فتحْتَ الاسْمَ بعدها، وجازَ لك في الثاني ثلاثةُ أَوْجُهٍ: الأوّل: الفتح على إعمالِ (لا) الثانية، مثالُه: (لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ)، الثاني: النصب على جعلها مؤكّدة، وعطف الاسم بعدها على محلّ الاسم قبلها، مثالُه: (لا حَوْلَ وَلا قوّةَ)، الثالث: الرفع على أحدِ وجهين؛ إلغاء (لا) أو زيادتها، وعطف الاسم على محلِّ (لا) الأولى مع اسمها، فإنّ موضعها رفع بالابتداءِ، مثالُه: (لا حَوْلَ ولا قوّةٌ إلا باللهِ).

وإنْ ألغيْتَ الأولى رفعْتَ الاسم بعدها، جاز لك في الثاني وجهانِ: أحدهما: الفتح على إعمالِ (لا) الثانية، مثالُه: (لا حَوْلٌ ولا قوّةَ إلا باللهِ)، الثاني: الرفع على إلغاءِ (لا) أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها، مثالُه: (لا حَوْلٌ وَلا قُوَّةٌ إلا باللهِ)، ولا يجوزُ نصب الثاني ورفع الأوّل؛ لأنّ (لا) الثانية إنْ أعملتْ وجبَ في الاسمِ بعدها البناء على الفتح؛ لأنه مفرد، وإن لم تعملها وجبَ فيه الرفع؛ لعدمِ نصب المعطوف عليه لفظًا ومحلاً. والمصنّف لم يذكرْ إلا ثلاثة أوجه. ينظر: اللمع ص٤٤، وشرح اللمع لابن برهان١/٩٤ – ٩٦، والبديع١/٥٧٨ – ٥٨٠.

(2) فالمفردُ على ضربين: معرفةُ، ونكرةٌ؛ فالنكرةُ منصوبةٌ على أصلِ النداءِ نحوُ: (يا رَجُلاً) و(يا غُلامًا). والمعرفةُ مَبنيٌّ على الضَّمِّ لوقوعِه موقعَ أسماءِ الخطابِ، وهو على ضربين: معرفةٌ قبل النداءِ، ومعرفةٌ بعد النداءِ؛ فالمعرفةُ قبل النداءِ أسماءُ الأعلامِ نحوُ: (يا زيدُ) و(يا عمرُو). والمعرفةُ بعد النداءِ نحوُ: (يا رَجُلُ) و(يا غُلامُ) إذا أردتَ رَجُلاً بعَيْنِه، وغُلامًا بعينِه. ينظر: ميزان العربية ص٢٣٤.

(3) وَبُنِيَ المنادى المفرد المعرفة نحو: (يا زيدُ) و(يَا رَجُلُ)، لأنّه أشبه الكاف في: أَدْعُوكَ وأُنادِيكَ. واشتبها من أربعةِ أوجه: أحدها: أنهما مفردان. والثاني: أنهما مخاطبان. والثالث: أنهما معرفتان بغير إضافة. والرابع: أنهما غير عاملين فيما بعدهما. وَبُنِيَ على الضمِّ لثلاثةِ أوجه: الأول: أنه لو بُنِيَ على الفتحِ لالتبسَ بما لا ينصرف، ولو بُنِيَ على الكسرِ لالتبسَ بالمضافِ إلى النفسِ، وإذا بطل بناؤه على الكسرِ والفتحِ تعيَّن بناؤه على الضمِّ. والوجه الثاني: أنه بُنِيَ على الضمِّ فرقًا بينه وبين المضافِ، لأنه إن كان المضافُ مضافًا إلى النفسِ كان مكسورًا، وإن كان مضافًا إلى غيرك كان مفتوحًا، فَبُنِيَ على الضمِّ لئلاّ يلتبسَ بالمضافِ، لأنّ الضمّ لا يدخل المضاف. والوجه الثالث: أنه بُنِيَ على الضمِّ لأنه لمّا كان غايةً يتمّ بها الكلام وينقطع عندها، أشبه (قبلُ وبعدُ) فبنوه على الضمِّ كما بنوهما على الضمّ. ينظر: شرح اللمع لابن برهان١/٢٧٣، وأسرار العربية ص٢٢٤ ، ٢٢٥.

بابُ المنادى المضاف

وهو أن تضيفَ اسمًا إلى اسْمٍ؛ إمَّا لتعريفِه، أَوْ لتمليكِه، أو ما في معناهما، فتنصبه على أصلِ البابِ [٧٠/أ] وتجرّ الثاني، تقولُ: (يا عَبْدَ زَيْدٍ)، و(يا صَدِيقَ عَمْرٍو).

وَيُشَبَّهُ بهذا القِسْمِ ضَرْبٌ من النداءِ، فتلحقه في إعرابِه[١]، تقولُ: (يا ضَارِبًا وَلَدَهُ)، و(يا مُكْرِمًا شَيْخَهُ)، وكذلك لَوْ عَطَفْتَ قُلْتَ: (يا زَيْدُ وَعَمْرٌو)، ويجوزُ: (وَعَمْرًا) على الأَصْلِ[٢].

بَابُ المضاف إلى ياءِ المتكلم

إذا نادَيْتَ مُضَافًا إليكَ كُنتَ مُخَيَّرًا بين أن تقولَ: (يا غُلامِيْ) بسكون الياء، و(يا غُلامِيَ) بالتحريك، و(يا غُلامَا) بالألِفِ، و(يا غُلامِ) بالكسر[٣].

بَابُ التَّرْخِيمِ

وَهُوَ حَذْفُ آخِرِ الاسْمِ المعرفةِ الزائدِ على ثلاثةِ أحرف[٤]، نَحْوُ: عِمْرَانَ، وَعُثْمانَ، وَمَنْصُور، وَجَعْفَر، وحَارِث، ومَالِك، تَقُولُ: يا عِمْرَ، ويَا عُثْمَ، ويا مَنْصُ، ويا جَعْفَ، ويا حَارِ، ويا مَالِ[٥]؛ تخفيفًا لإسْرَاعِ المنادى لِلْجَوَابِ[٦].

---

(١) وهو المُشَبَّهُ بالمضافِ، ولا يكونُ إلا منصوبًا.

(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿يا جبالُ أوّبِي معه وَالطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠] وَقُرِئَ: (والطَّيْرُ). وإنْ وصفتَ المفردَ المضمومَ كان لكَ في الوصفِ وجهانِ: الرفعُ، والنصبُ، تقولُ: (يا زيدُ الظريفُ، والظريفَ). والتوكيدُ والعطفُ يَجريانِ مجرى الوصفِ إذا كانَ في المعطوفِ أَلِفٌ ولامٌ، تقولُ في التوكيدِ: (يا تَمِيمُ أجمعونَ، وأجمعينَ)، وفي العطفِ: (يا زيدُ والحارثُ، والحارثَ). ينظر: ميزان العربية ص٢٣٤.

(٣) ذكر المصنّف أربعة أوجه، وبقي وجه خامس، وهو حذف الألف من (غلاما) وبقاء آخره مفتوحا، نحو: (يا غلامَ). ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٢٣/٣، والتصريح ٢٣٢/٢.

(٤) وله ثلاثةُ شروطٍ: أحدُها: أن يكونَ الاسمُ علمًا معرفةً قبل النداءِ. والثاني: أن يكونَ مضمومًا في النداءِ. والثالثُ: أن يكونَ أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ. وقد ذكَر المصنّفُ منها اثنيْن. وينظر: الإيضاح ص١٩١، وشرح اللمع لابن برهان٢٨٦/١.

(٥) وللعربِ في الاسم المرخّم لغتان: الأولى: أن يبقى في آخره بعد الحذف على ما كان عليه من حركةٍ أوْ سكون، وأن ينوى ثبوت المحذوف، وهذا هو الأكثر، فتقول في حارث: يا حار، وتُسمّى هذه اللغة لغة مَنِ ينتظر، وقد ذكر المصنِّفُ هذه اللغة. واللغة الثانية: ألاّ ينوى المحذوف، فيصير ما بقي كأنّه اسمٌ تامّ، فيُبنى على الضمّ، فتقول: يا حارُ، وتُسمّى هذه اللغة لغة مَن لاينتظر. ينظر: التصريح٢٦١/٢.

(٦) وَخُصَّ الترخيمُ في النداءِ لكثرةِ دورِه في الكلامِ، فحذف طلبًا للتخفيفِ، وهو بابُ تغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير. ينظر: أسرار العربية ص٢٣٦.

بَابُ النُّدْبَةِ

وحُرُوفُه: وَا ، ويَا، والأصل تخصيصُ النداءِ بـ(يا)، وَغالِبُه مِن النِّسْوَةِ، تقولُ: (وَا زَيْدَاهْ)، و(يا عُمَرَاهْ)، وتقولُ في المضافِ: (وَا عَبْدَ الْمَلِكَاهْ)، فتزيدُ الاسْمَ أَلِفًا وَهَاءً؛ لأنَّ الهاءَ تُنَبِّهُ علَى الحزنِ والإعلامِ بما في الصَّدْرِ مِن البَثِّ[1].

بَابُ (مُذْ) وَ(مُنْذُ)

اعْلَمْ أنَّ (مُذْ) وَ(مُنْذُ) فيهما صلاحية أن يَكُونا اسْمَيْنِ، رَافِعَيْنِ، وحَرْفَيْنِ، جَارَّيْنِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُمَا في حُروفِ الجرّ[2]. إلا أنّ الأصلح أن تكونَ (منذ) اسْمًا رافعًا، تقولُ: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ مُنْذُ يَوْمَانِ)[3].

[٧٠/ب] بَابُ (إنَّ) وأخواتها

وهي: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ. فهذه الأحْرُفُ تَنصبُ الأسماءَ، وتَرْفَعُ الأخبارَ، كقولكَ: (إنَّ زَيْدًا مُنطَلِقٌ)، و(كَأنَّ عَمْرًا ذَاهِبٌ)، و(ما خرجَ بَكْرٌ لَكِنَّ بِشْرًا خارجٌ)، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا.

بَابُ (ظننتُ) وأخواتها

وهي: ظَننتُ، وَحَسِبْتُ، وخِلْتُ، وزَعَمْتُ، وَوَجَدتُ، وَعَلِمْتُ، ورَأيْتُ بمعنى عَلِمْتُ.

فهذه الأفعالُ تتعدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ[4]، لا يَجُوزُ الاقْتِصَارُ على أحَدِهِما[5]، نَحْوُ: (ظَننتُ زيدًا قائِمًا)، وَ(حَسِبْتُ عَمْرًا عَالِمًا)، وَ(خِلْتُ بَكْرًا مُقِيمًا)، وَ(زَعَمْتُ بِشْرًا كَرِيمًا)، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا.

---

(١) قال أبو الحسن محمد بن أحمد كيسان: الندبة تفجّع، وهي بمنزلةِ النداء، إلا أنّك تريد بُعْدَ الصوتِ واختصاص مَن تندبه؛ لأنّك إذا دعوْتَ شيئًا فقد أشدْتَ بذكْرِه، فإذا فقدْتَ شيئًا فدعوْتَه فإنما تدعوه ليعطفَ عليك. فأنت تدعو المندوب تلهّفًا ألا يكون في حالةِ مَن يجيبك إذا دعوْتَه، فلهذا وقعت الندبة بحرفِ النداء. وحرّفوا مِن (يا) (وا) ليفصلوا بين النداءِ والنّدبة، وإنما زادوا في (وا زيْداه)؛ لأنَّ الصوتَ بها أبعد، فصار الاسم المندوب حشوًا بين صوتينِ، (وا) في أوّلِه والألف في آخِره، لحاجتهم في النّدبةِ إلى بُعْدِ الصَّوْت. ينظر: شرح اللمع لابن برهان١/٢٩٤، وأسرار العربية ص٢٤٣.

(٢) ينظر التحقيق ص ٧٧.

(٣) فالأغلبُ على (مُذْ) الاسميَّةُ، والأغلبُ على (منذُ) الحرفية، وكلتاهما مبنيَّةٌ، فـ(مُذْ) مبنيةٌ على الوقفِ، و(منذُ) مبنيةٌ على الضَّمِّ. وإذا قلتَ: ما رأيته منذ يومانِ، كانَ الاسمُ بعد (منذ) مرفوعًا لأنه خبر المبتدأ؛ لأنَّ (منذ) المبتدأ، وما بعدها هو الخبر، والتقدير: أمَدُ ذلك يومانِ. ينظر: أسرار العربية ص٢٧١.

(٤) فهذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر، فيصير المبتدأ المفعولَ الأوّل، والخبر مفعولا ثانيًا. وتعدَّتْ إلى مفعولين؛ لأنّها لمّا كانت تدخلُ على المبتدأ والخبر بعد استغنائها بالفاعلِ، وكُلُّ واحدٍ من المبتدأ والخبر لابُدّ له مِن الآخَر، وجب أن تتعدّى إليهما. ينظر: أسرار العربية ص١٥٩.

(٥) لا يجوز الاقتصار على أحدِ المفعولين، ولا خلافَ في منعه بين أحدٍ من النحويين؛ فلا يجوزُ أن تقول: (ظننتُ زيدًا) تريدُ: وقع مني ظنٌّ بزيدٍ، ولا (ظننته). وسبب ذلك أنَّ هذه داخلة على المبتدأ والخبر، فكما أنَّ المبتدأ لا بُدّ له من خبر، والخبر لا بُدّ له من مبتدأ في اللفظِ أو في التقديرِ، فكذلك لا يستغني أحد المفعولين عن الآخَر لأنهما في الأصلِ مبتدأ وخبر. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٣١٢، وأسرار العربية ص١٦٠.

بَابُ الإغْرَاءِ[١]

وَهُوَ يَكُونُ بِثلاثَةِ أَلْفَاظٍ: عَلَيْكَ، وَعِنْدَكَ، وَدُونَكَ.

تَقُولُ: (عَلَيْكَ زَيْدًا)، وَ(عِنْدَكَ عَمْرًا)، وَ(دُونَكَ بَكْرًا).

بَابُ التَّحْذِيرِ

تقول: (الأسَدَ الأسَدَ)[٢]، أَيْ: احْذَرِ الأسَدَ، قالَ اللهُ جَلَّ ذِكْرُه: ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴾[٣] ، وتقولُ: (إيَّاكَ)[٤]، قَالَ الشَّاعِرُ:

إيَّاكَ وَالأمْرَ الَّذِي إنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُه ضَاقَتْ عَلَيْكَ المَصَادِرُ[٥]

---

(١) الإغراء لغةً: هو أن يقال: أغريتُه بكذا، أيْ: سهلته عليه. وهو عند النحويين: وضع الظروف والمجرورات موضع أفعال الأمر ومعاملتها معاملتها. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/٢، وأسرار العربية ص١٦٣.

(٢) هذا تكرار، وإن قالَ قائل: ما وجه التكرير إذا أرادوا التحذيرَ في نحو قولهم: (الأسدَ الأسدَ)؟ قِيلَ: لأنهم أرادوا أن يجعلُوا أحد الاسمين قائمًا مقام الفعل الذي هو (احذرْ) ولهذا إذا كرّروا لم يجز إظهار الفعل، وإذا حذفوا أحد الاسمين جاز إظهار الفعل، فدلّ على أنّ أحد الاسمين قائم مقام الفعل. ينظر: أسرار العربية ص١٦٨.

(٣) الآية: (١٣) من سورة الشمس. وفي الآية عطف، فقوله: (ناقةَ اللهِ) منصوبٌ على التحذير، أيْ: احذروا ناقةَ اللهِ فلا تَقْرَبُوها. وإضمارُ الناصبِ هنا واجبٌ لمكانِ العطفِ، فإنَّ إضمارَ الناصبِ يجبُ في ثلاثةِ مواضعَ: أحدُها: أن يكونَ المحذَّرُ نحو: (إيَّاكَ) وبابه. الثاني: أن يُوجدَ فيه عطفٌ. الثالث: أن يوجدَ فيه تكرارٌ نحو: (الأسَدَ الأسَدَ). وقرأ زيد بن عليّ: (ناقةُ اللهِ) رفعًا على خبرِ ابتداء مضمر، أيْ: هذه ناقةُ اللهِ فلا تتعرَّضُوا لها. ينظر: الدر المصون ٢٤/١١.

(٤) وإنَما خُصَّتْ (إيّاك) بهذه لأنّها لاتكون إلا في موضعِ نصب، لأنّها ضمير المنصوب المنفصل، فصارتْ بنية لفظه تدلُّ على كونه مفعولاً، فلم يستعملوا معه لفظ الفعل، بخلافِ غيره من الأسماءِ، فإنّه يجوزُ أن يقعَ مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، إذ ليس في بنيةِ لفظه مايدلّ على كونه مفعولاً، فاستعملوا معه لفظ الفعل. ينظر: أسرار العربية ص١٧٠.

(٥) البيت لمضرس بن ربعي في شرح شواهد الشافية ص٤٧٦، ولطفيل الغنوي أو لمضرس في ديوان طفيل ص١٤٣، والرواية فيه:

فهيّاك والأمر الذي إن تراحبت مواردُه ضاقتْ عليك مصادرُه

وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٥٥٢/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٥٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٣/٣، ولسان العرب (هيا) (أيا)، والمحتسب ٤٠/١، والممتع في التصريف ٣٩٧/١، والمنصف ١٤٥/٢.

والموارد: المداخل، والمصادر: المخارج. والمعنى: احذر الأمر الذي إن نوسعتْ مصارفه أتعبتك مصادر نفقاته، والبيت يصلحُ في كُلِّ شيءٍ يتوسع فيه أكثر من الطاقة. والشاهد في قوله: (إياك والأمر) فإنّ (إياك) استخدمت في التحذير بالعطفِ عليها، وهو –في أحسن الآراء– لعطفِ الجمل لا المفردات.

بَابُ المَصْدَر

وَهُوَ مَنْصُوبٌ[١]، نَحْوُ: (قُمْتُ قِيَامًا)، وَ(ضَرَبْتُهُ سَوْطًا)، وَ(سَارَ أَشَدَّ السَّيْرِ)، و(قعَدَ القُرْفُصَاءَ[٢])، و(اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ[٣])، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ[٤].

بَابُ المَفْعُولِ فِيهِ

وَهُوَ مَنْصُوبٌ، وَهُوَ علَى ضَرْبَيْنِ: ظَرْفُ زَمَانٍ، [٧١/أ] وَظَرْفُ مَكَانٍ؛ فأمَّا ظَرْفُ الزَّمَانِ فَنَحْوُ: (صُمْتُ يَوْمًا)، وَ(قُمْتُ لَيْلَةً)، وَ(أَقَمْتُ عِندَكَ حَوْلاً). وَأَمَّا ظَرْفُ المكانِ فَنَحْوُ: (قَعَدْتُ خَلْفَكَ)، و(أَمَامَكَ)، وَ(فَوْقَكَ)، وَ(تَحْتَكَ)، وَ(يَمْنَكَ)، وَ(شَأْمَكَ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ مَنْصُوبٌ، نَحْو: (اسْتَوَى الماءُ وَالخشَبةَ)، وَ(جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةَ)، و(مَا صَنَعْتَ وَزَيْدًا)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾[٥].

---

(١) وكانَ منصوبًا؛ لوقوعِ الفعلِ عليه، وهو المفعول المطلق. ينظر: أسرار العربية ص١٧١.

(٢) في الحاشية: [فإذا قلتَ: قعد قعدة القرفصاء فكأنك قلت: قعد قعودًا مخصوصًا. صحاح]

(٣) في الحاشية: [قال أبو عبيد: اشتمال الصماء أن يخلل جسده بثوبه نحو شملة الأعراب بأكسيتهم. صحاح]

(٤) المصدر هو اسم الفعل، نحو: (ضَرْبٍ) و(قِيامٍ) أو الاسمُ القائم مقامه، نحو: (سِرْتُ قليلاً) و(ضربتُ سَوْطًا) الأصل: سرتُ سَيْرًا قليلاً، فحذف المصدر وأقيمت الصفة مقامه، وضربتُ ضربةَ سوطٍ، فحذف المضاف وهو (ضربة) وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بإعرابه.

أو عدده نحو: (ضربتُ عشرينَ ضربةً) فعشرين مصدر لأنه عدد لمصدر. أو ما أضيفَ إليه إذا كانَ المضاف هو المضاف إليه في المعنى نحو: (ضربت كُلَّ الضرب) فكُلّ مضاف إلى الضرب، وهو في المعنى شيءٌ واحد. أو بعضُه نحو: (ضربت بعضَ الضرب) فبعض مضاف إلى الضرب وهو في المعنى جزء من الضرب. بشرطِ أن يكونَ منصوبًا بعد فعله الذي أُخذ منه نحو: ضربت ضربًا، أو بعد معنى الفعل الذي أُخذ منه نحو: (أتيتُ مَشْيًا) فمشيًا منصوب بعد (أتيت) وأتيت في معنى مشيتُ. أو اسمٍ جارٍ مجرى الفعل الذي أخذ منه. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٤ ، ٣٢٥.

(٥) في الآية: (٧١) من سورة يونس. وفي نصبِ قوله: (وشركاءكم) أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على (أمْرَكُمْ) بتقدير حذفِ مضاف، أيْ: وأمر شركائكم، كقوله: ﴿ واسألِ القريةَ﴾ [٨٢: يوسف]. والثاني: أنه عطف عليه من غير تقدير حذف مضاف، قيل: لأنه يقال أيضًا: أجمعت شركائي. الثالث: أنه منصوب بإضمارِ فعلٍ لائق، أيْ: واجمعوا شركاءكم بوصلِ الهمزة. وقيل: تقديره: وادعوا، وكذلك هي في مصحف أُبَيّ (وادعوا) فأضمر فعلاً لائقًا كقوله تعالى: ﴿ والذين تبوؤوا الدارَ والإيمانَ﴾ [٩: الحشر] أيْ: واعتقدوا الإيمانَ. الرابع: أنه مفعول معه، أيْ: مع شركائكم. ينظر: الدر المصون٦/٢٤٠ ، ٢٤١.

بَابُ المَفْعُولِ لَهُ

وَهُوَ مَنْصُوبٌ، نَحْـــو: (جِئْتُـكَ إِكْرَامًا لَكَ)، وَ(قَصَدْتُه ابْتِغَاءَ المعروفِ)، قـــالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثۡبِيتٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ ﴾[١].

بَابُ الحَالِ

وَهُوَ مَنْصُـوبٌ، وَلا يَكُـونُ إلا نَكِرَةً، نَحْـوُ: (جَـاءَ زَيْـدٌ رَاكِبًـا)، وَ(خَـرَجَ عَمْـرٌو مُسْـرِعًا)، وَ(لَـكَ المـالُ خَالِصًا)، وَ(هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا)، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡ ﴾[٢].

بَابُ التَّمْيِيزِ

وَهُوَ مَنْصُوبٌ، ولا يَكُونُ إلا نَكِرَةً، نَحْو: (هُوَ يَتَفَقَّأُ شَحْمًا)، وَ(يَتَصَبَّبُ عَرَقًا)، وَ(عِنْدِي عِشْرُونَ رَجُلاً)، وَ(قَفِيزَانِ بُرًّا)، وَ(مَنَوَانِ سَمْنًا)، وَ(علَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زبدًا)، و(مَا في السَّماءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا)، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا ﴾[٣].

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ

وَهُوَ لا يَخْلُو إمَّا أن يَكُونَ مِن كَلامٍ مُوجَبٍ، أَوْ غَيْرِ مُوجَبٍ[٤].

فإن كان مُوجَبًا وَجَبَ أن يكونَ المستثنى مَنصُوبًا، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي القومُ إلا زيدًا)، كما قالَ [٧١/ب] اللهُ تعالى: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ ﴾[٥].

---

(١) في الآية: (٢٦٥) من سورة البقرة. فقوله: (ابتغاء) فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول له، وشروط النصبِ متوفرة. والثاني: أنه حالٌ، و(تثبيتًا) عطفٌ عليه بالاعتبارين: أيْ: لأجلِ الابتغاءِ والتثبيت، أو مبتغين مُتَثَبِّتِينَ. ينظر: الدر المصون٢/٥٨٩.

(٢) في الآية: (٩١) من سورة البقرة. فقوله: (وهو الحقُّ) مبتدأ وخبر، والجملةُ في محلِّ نصب على الحال، والعامل فيها قوله: (ويكفرون) وصاحبُها فاعلُ (يكفرون)، وقوله: (مصدقًا) حالٌ مؤكِّدَة؛ لأنَّ قوله (وهو الحقُّ) قد تضمَّن معناها. ينظر: الدر المصون١/٥١٥.

(٣) في الآية: (٩١) من سورة آل عمران. والمِلْءُ: مقدار ما يملأُ الوعاءَ، و(ذهبًا) منصوب على التمييزِ، وقال الكسائي: "على إسقاطِ الخافضِ" وهذا كالأوَّلِ؛ لأنَّ التمييزَ مقدَّرٌ بـ(مِنْ) واحتاجتْ (مِلْء) إلى تفسيرٍ لإبهامها، لأنها دالة على مقدارٍ كالقفيزِ والصَّاعِ. ينظر: الدر المصون٣/٣٠٦.

(٤) الكلام الموجَب: ما ليس فيه نفي أو نهي أو استفهام.

(٥) في الآية: (٢٤٩) من سورة البقرة.

وَإِن كانَ غَيْرَ مُوجَبٍ جازَ لكَ فِيهِ وَجْهَانِ، أحدهما: أن تُبْدِلَهُ مِمَّا قَبْلَهُ، كَقَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إلا زَيْدٌ)، وَ(ما رَأَيْتُ أَحَدًا إلا زَيْدًا)، وَ(مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلا زَيْدٍ). والثَّانِي: أَن تَنْصِبَهُ على أَصْلِ البابِ، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [١] ، و(قليلاً) بِالرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ[٢]؛ فالرَّفْعُ على البدلِ، والنَّصْبُ على الأَصْلِ، والبدلُ أَجْوَدُ[٣].

بَابُ مَا يُجَرُّ بِهِ في الاستثناءِ[٤]

وَهُوَ: غَيْر، وَسِوَى، وَسَوَاء، وحاشا، وَخَلا[٥]، نَحْو: (جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، وَسِوَى عَمْرٍو)، وَكَذَلِكَ سَائِرُها، ومِن العربِ مَن يَنصِبُ بـ(حاشا) وَبـ(خَلا) [٦].

بَابُ مَا يُنْصَبُ بِهِ في الاستثناءِ

وَهُوَ: مَا خَلا، وَمَا عَدَا، ولا يَكُونُ، وَلَيْسَ، تَقُولُ: (جَاءَنِي الْقَوْمُ مَا خَلا زَيْدًا، وَمَا عَدَا عَمْرًا)[٧]، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا.

بَابُ (كَمْ) [٨]

---

(١) في الآية: (٩٦) من سورة النساء.

(٢) قرأ القرّاء كلّهم بِرَفْعِ (قليل)، ونصبه عبد الله بن عامر اليحصبي. وقال العكبري في الإملاء ١٨٦/١: " (إلا قليل) يقرأ بالرفعِ بدلا من الضميرِ المرفوع، وعليه المعنى؛ لأنّ المعنى: فَعَلَهُ قَليلٌ منهم. وبالنصبِ على أصلِ بابِ الاستثناء، والأوّل أقْوَى."

(٣) وكانَ البدلُ أَجْوَدُ لِوجهينِ: أحدهما: الموافقة للفظِ، فإنّه إذا كان المعنى واحدًا، فيكون اللفظ موافقًا أوْلَى، لأنّ اختلافَ اللفظِ يشعر باختلافِ المعنى، وإذا اتفقا كانَ موافقة اللفظِ أوْلَى. والوجه الثاني: أنّ البدلَ يجري في تعلّق العامل به كمجراه لو وَلِيَ العامل، والنصب في الاستثناءِ على التشبيهِ بالمفعولِ، فلمّا كانَ البدلُ أقْوَى في حكمِ العاملِ، كان الرفع أوْلَى من النصبِ علَى ما بيَّنّا. ينظر: أسرار العربية ص٢٠٦.

(٤) ما يُجَرُّ به في الاستثناءِ على ضربين: اسم، وحرف؛ فالاسمُ نحو: (أتاني القومُ غيرَ زيدٍ) و(سِوَى عمرٍو) فيكونُ ما بعدها مجرورًا بإضافتها إليه. والحرفُ نحو: (جاءني القومُ حاشا زيدٍ، وخَلا عمرٍو) إذا جعلتها حرفًا جارًّا، فموضعُ الجارّ والمجرورِ نَصْبٌ بالفعلِ كقولك: (مررتُ بزيدٍ)، وما أشبهَ ذلك. ينظر: ميزان العربية ص٢٣٢ ، ٢٣٣.

(٥) ولم يذكر المصنّف (عدا) مع هذه الحروف، ولعلّه وافق سيبويه؛ فلم يحفظ سيبويه الجرّ بـ(عدا).

(٦) النصب بـ(حاشا) على أنها فعل مذهبُ المبرد، واستدلّ على ذلك بما حُكِيَ مِن كلامهم: (اللهُمَّ اغفرْ لي ولمن يسمع حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ) ... وقد ثبت النصبُ بنقلِ أبي زيد والفراء والأخفش والشيباني وابن خروف، وأجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج. ينظر: التصريح ٥٦٧/١.

(٧) والتقديرُ: ما خلا بعضُهم زيدًا، وما عدا بعضهم عمرًا، وهذا الضميرُ لا يُثَنَّى، ولا يُجمع، ولا يُؤَنَّثُ، ولا يَظهرُ، وكذلكَ (ليس) و(لايكون).

(٨) (كمْ) كنايةٌ عن عدد، ولذلك يُؤْتَى بها في كتب النحو عقيب أبوابِ العدد. وهي تنقسمُ قسمين: استفهامية، وخبرية. فالاستفهامية: هي التي تستدعي جوابًا، والخبرية هي التي لا تستدعي جوابًا، وكلاهما مبنيّ. فالاستفهامية بُنيتْ لتضمنها معنى حرف الاستفهام وهو الهمزة، وأما الخبرية فبنيتْ لشبهها بـ(رُبَّ) لأنَّ (رُبَّ) للمباهاةِ والافتخارِ، كما أنَّ (كمْ) كذلك، وذلك نحو قولكَ: (كمْ غلامٍ ملكتُ) وإنما تريدُ: كثيرًا من الغلمانِ ملكتُ. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦/٢.

وَهِيَ لا تَخْلُو إمَّا أن تَكُونَ خَبَرًا، أو اسْتِفْهَامًا؛ فإن كانتْ خَبَرًا كانَ ما بعدها مجرورًا[١] نحو: (كَمْ رَجُلٍ قَدْ رَأَيْتُ)، وَ(كَمْ غُلامٍ قَدْ شَرَيْتُ). وَإن كَانَت اسْتِفْهَامًا كَانَ مَا بَعْدَهَا مَنصُوبًا، نَحْو: (كَمْ غُلامًا لَكَ؟) وَ(كَمْ دِرْهَمًا مَعَكَ؟) قَالَ الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعاء قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عشارِي[٢]

ويُرْوَى: (عَمَّةٍ) بالجرّ على الْوَجْهِ الأَوَّلِ، وَقَدْ رُوِيَ بالرَّفْعِ[٣] ، وَلَيْسَ مِنْ هَذَا البابِ.

بَابُ العَدَدِ

وَهُوَ في المذكَّرِ مِنَ الثَّلاثَةِ إلى العَشرةِ بالهاءِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (ثَلاثَةُ رِجَالٍ)، وَ(ثَمانِيَةُ أيَّامٍ)، وَ(عَشْرَةُ أَبْوَابٍ)، وفي المؤنَّثِ بغيرِ هَاءٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ: [٧٢/أ] (ثَلاثُ نِسْوَةٍ)، وَ(سَبْعُ لَيَالٍ)، وَ(عَشْرُ جَوَارٍ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾[٤].

فإنْ جاوَزْتَ العَشْرَةَ[٥] حَذَفْتَ الهاءَ مِن العَشَرَاتِ في المذكَّرِ، وَأَثْبَتَّهَا في المؤنَّثِ، كَقَوْلِكَ: (ثَلاثَةَ عَشَرَ غُلامًا)، وَ(ثَلاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً)، فَإِذَا بَلَغْتَ (عِشْرِين) اسْتَوَى المذكَّرُ وَالمؤنَّثُ في العُقُودِ إلى (التِّسْعِين)[٦] كَقَوْلِكَ: (عِندِي عِشْرُونَ رَجُلاً)، وَ(عِشْرُونَ امْرَأَةً)، و(تِسْعُونَ عَبْدًا)، و(تِسْعُونَ جَارِيَةً)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

---

(١) (كم) اسم مبهم يحتاجُ إلى تمييز، وتمييز الاستفهامية مفرد منصوب، وتمييز الخبرية مجرور.

(٢) البيت من الكامل، والفَدْعاء: المرأة التي اعوجّتْ أصابعها من كثرةِ الحلب، وقيل: هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرةِ مشيها وراء الإبل. والعشارى: جمع عشراء، وهي الناقة التي أتى عليها من وضعِها عشرة أشهر. والشاهد فيه: (كمْ عمّةٍ) حيث وقعت (كمْ) خبرية، والمراد الإخبار بكثرةِ العمّات الممتهِنات بالخدمة. وينظر البيت في: شرح اللمع لابن برهان٢/٤٩٩، والكتاب٢/٧٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦، والمقتضب٣/٥٨، والجمل ص١٣٧، وسر صناعة الإعراب١/٣٣١، وشرح المفصل٤/١٣٣، والخزانة٦/٣٨٥، والديوان١/٥٨١.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل٣/١٧٩: "هذا البيت يُنشَد على ثلاثةِ أوجه: رفعٍ، ونصبٍ، وجرّ؛ فالرفعُ على أنّه مبتدأ، وحَسُنَ الابتداءُ به حيث وُصِفَ بالجارّ والمجرور، وهو (لكَ). وقوله: (قد حلبتْ عليّ عشاري) في موضعِ الخبر، وتكون (كمْ) واقعة على الحلبات، فتكون مصدرًا، والتقدير: كمْ مرّةٍ، أوْ حلبةٍ، عمّةٌ لك قد حلبتْ عليّ عشاري، ويجوز أن تكون (كمْ) واقعة على الظرفِ، فيكون التقدير: كمْ يومًا، أوْ شهرًا، ونحوهما من الأزمنةِ."

(٤) في الآية: (٧) من سورة الحاقة.

(٥) فإذا جاوزْتَ العشرة وزدْتَ عليها واحدًا رَكَّبْتَهُ معها وجعلْتَهما بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، وبَنَيْتهما على الفتحِ، تقول: (أحدَ عشرَ رَجُلاً) وكذلك إلى (تسعةَ عشَر) إلا (اثْنَيْ عشَر) فإنَّ الاثنيْنِ معرب في جميعِ الأحوالِ؛ لأنَّ علمَ التثنيةِ هو علَمُ الإعرابِ، فلو نزعوا إعرابَهُ لسَقَطَ معنى تثنيته. ينظر: ميزان العربية ص٢٥٨.

(٦) وكذلك مِئَة وألف، إلا أنَّ ما بعد العشرينَ إلى التسعينَ مَنصوبٌ على التمييزِ، وما بعد المِئَةِ والألفِ مجرورٌ بالإضافةِ، تقولُ: (عندي عشرونَ غُلامًا) و(تسع وتسعون جاريةً) و(مئةُ دينارٍ) و(ألْفُ درهمٍ). ينظر: ميزان العربية ص٢٥٨ ، ٢٥٩.

بَابُ النِّدَاءِ

وَهُوَ علَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ: مُفْرَدٍ، وَمُضَافٍ، وَمُشَبَّهٍ بالمضافِ؛ فالمفردُ المعْرِفَةُ مَبْنِيٌّ علَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، كَقَوْلِكَ: (يَا زَيْدُ)، وَ(يَا رَجُلُ) -إِذَا أَرَدْتَ رَجُلاً بِعَيْنِه- فإن لَمْ تُرِدْ رَجُلاً بِعَيْنِهِ كانَ مَنْصُوبًا، كَقَوْلِكَ: (يَا رَجُلاً أَقْبِلْ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالمضافُ مَنْصُوبٌ، كَقَوْلِكَ: (يَا أبا عَبْدِ اللهِ)، و(يَا أبا مُحَمَّدٍ). وَكَذَلِكَ المُشَبَّهُ بِالمضافِ مَنْصُوبٌ أيضًا، كَقَوْلِكَ: (يَا سَائِرًا إلى الشَّامِ)، وَ(يَا خَيْرًا مِن زَيْدٍ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ التَّرْخِيمِ

وَهُوَ حَذْفٌ يَلْحَقُ أَوَاخِرَ الأسْمَاءِ المفردةِ في النِّدَاءِ، وذلك نَحْوُ قولكَ في حَارِثٍ: (يَا حَارِ)، وفي مَالِكٍ: (يَا مَالِ) [١] ، وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُ السَّلَفِ[٢]:

﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [٣] وَقَالَ زُهَيْرٌ:

يَا حَارِ لا أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَها سُوقَةٌ قَبْلِي وَلا مَلَكُ[٤]

وإن شِئْتَ ضَمَمْتَ فَقُلْتَ: (يَا حَارُ)، و(يَا مَالُ)؛ [٧٢/ب] لأَنَّكَ تَجْعَلُه بمنزلةِ اسْمٍ مُفردٍ لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ[٥]، فَاعْرِفْهُ.

بَابُ النُّدْبَةِ

وَهِيَ زِيَادَةٌ تَلْحَقُ أَوَاخِرَ الأسْمَاءِ في النِّدَاءِ، وَهِيَ مِن كَلامِ النِّسَاءِ، نَحْو: (وَا زَيْدَاهْ)، وَ(وَا عُمَرَاهْ)، وَ(وَا أَبَا الحَسَنَاهْ)، وَ(يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَاهْ)، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

---

(١) وتُسَمَّى هذه اللغة: لغة مَن ينتظر. ينظر: التصريح٢/١٨٨، والأشموني٣/١٧٩.

(٢) وهي قراءة عليّ بن أبي طالب وابن مسعود – رضي الله عنهما– ويحيى والأعمش. وقال ابن جني في المحتسب٢/٢٥٧ : "هذا المذهبُ المألوف في الترخيم، إلا أنّ فيه في هذا الموضع سِرًّا جديدًا، وذلك أنّهم – لعظم ما هم عليه – ضعفتْ قواهم، وذلَّت أنفسهم، وصغر كلامهم؛ فكان هذا من مواضعِ الاختصار ضرورةً عليه، ووقوفًا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف في منطقه." وينظر أيضًا: الدر المصون ٦٠٧/٩، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٤٥١/٧.

(٣) في الآية: (٧٧) من سورة الزخرف.

(٤) البيت من البسيط، لزهير بن أبي سلمى، من قصيدة يخاطب بها الحارث الصّيداويّ، وكان أغارَ على إبلِ زُهير، وأخذ راعيه يَسار، فطلب منه أن يردَ إليه راعيه، وتوعّده بالهجاء، فأطال عليه، فهجاه بهذه القصيدة، فردّ عليه راعيه وإبله. والدّاهية: النّازلة بالقوم والخَطْب الشديد.

والشاهد في قوله: (يا حارِ) حيث رخّم على لغةِ مَن يَحذف آخِر الاسْمِ ويُبقي الباقي على ما كان عليه من كسرِ الرّاء، وهذه اللغة هي الأكثر. وينظر البيت في: الجمل ص١٦٩، واللمع ص١٧٧، والتبصرة١/٣٦٧، وأمالي ابن الشجري٢/٣٠٢، وشرح المفصل٢/٢٢، والديوان ص٨٧.

(٥) وتُسمّى هذه اللغة لغة مَن لا ينتظر. ينظر: التصريح٢/١٨٨.

بَابُ (لا) في النَّفْيِ

وَهِيَ تَنْصِبُ الاسْمَ النكرةَ، وَهُوَ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ: مُفْرَدٍ، وَمُضَافٍ، وَمُشَبَّهٍ بالمضافِ؛ فالمفردُ مَبْنِيٌّ مَعَهَا علَى الفَتْحِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْو: (لا رَجُلَ في الدَّارِ). والمضافُ مُفْرَدٌ مَنْصُوبٌ، نَحْو: (لا غُلامَ رَجُلٍ عِنْدَكَ). وَكَذَلِكَ المُشَبَّهُ بالمضافِ، نَحْو: (لا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ [عِندَكَ][1])، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ حُرُوفِ الجَرِّ

وَهِيَ: مِنْ، وَعَنْ، وإلى، وَعَلَى، وفِي، وَرُبَّ، والباءُ الزائدة، والكافُ الزائدة، واللامُ الزائدة، وحَاشَا وَخَلا في أحدِ القَوْلَيْنِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: (عَجِبْتُ مِن زَيْدٍ)، وَ(نَظَرْتُ إلى عَمْرٍو)، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا.

وَأَمَّا حَتَّى، وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَوَاوُ القسَمِ، وتاؤُه، فَلَها أَبْوَابٌ نَذْكُرُهَا إن شاءَ اللهُ تعالى.

بَابُ (حَتَّى)

وَهِيَ على ثلاثَةِ أَضْرُبٍ[2]: تَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ، كقولكَ: (جاءني القَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ)، وتكُونُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الابْتِدَاءِ، كقولكَ: (ذَهَبَ القَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ ذاهِبٌ)، قالَ الشَّاعِرُ:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا[3]

[٧٣/أ] وَيُرْوَى (نَعْله) بِالرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالجرِّ[4]، علَى ما بَيَّنَّا.

---

(1) زيادة يستقيم بها المعنى.

(2) لم يذكر الضرب الثالث، وهو أنها تكون حرف عطف، نحو قولك: (ضربتُ القومَ حتى زيدًا) و(جاءني القومُ حتى زيدٌ) فَتُتْبِعُ الثانيَ الأوّل كالواوِ، وهي مخالفةٌ لها؛ فإنَّ ما بعد (حتى) يجبُ أن يكونَ مِن جنسِ ما قبلها، فلا تقول: (ضربتُ الرِّجَالَ حتى النساءَ) كما تقول: (ضربتُ الرجالَ والنساءَ)؛ لأنَّ النساءَ ليس من جنس الرجال. ينظر: ميزان العربية ص٢٤٠.

(3) البيت من الكامل، نسبه سيبويه في الكتاب ٩٧/١ لابن مروان النحويّ، ويُنسب للمتلمّس في ملحق ديوانه ص٣٢٧، ولمروان بن سعيد النحويّ في معجم الأدباء ١٤٦/١٩، وبغية الوعاة ٢٨٤/٢.

والشاهد في قوله: (حتّى نعله ألقاها) حيث يجوز في (حتّى) ثلاثة أوجه: الرفع على أنّ (حتّى) ابتدائية، و(نعله) مبتدأ، وجملة (ألقاها) في محلّ رفع خبر المبتدأ، والنصب على أن يكون (نعله) مفعولاً لفعلٍ محذوف يفسّره المذكور بعده، والتقدير: حتّى ألقى نعله، والجرّ على أنَّ (حتّى) حرف جرّ، و(نعله) مجرور بها. وينظر البيت في: الأصول ٤٢٥/١، وشرح اللمع لابن برهان ١٨٥/١ ، ١٨٦، وأسرار العربية ص٢٦٩، وشرح المفصل ١٩/٨، ورصف المباني ص٢٥٨، والجنى الداني ص٥٤٧ ، ٥٥٣، والخزانة ٢١/٣.

(4) ذكر في أسرار العربية ص١٨٨ : أنه يكون مجرورًا بـ(حتى)، ومنصوبًا على العطفِ، ومرفوعًا على الابتداء، و(ألقاها) هو الخبر.

بَابُ (مُذْ) وَ(مُنْذُ)

وَهُما يُسْتَعْمَلانِ اسْمَيْنِ، وَحَرْفَيْنِ. غَيْرَ أنَّ الأغْلَبَ في (مُذْ) أن تَكُونَ اسْمًا، والأغْلَبُ في (مُنْذُ) أن تَكُونَ حَرْفًا[1]. فَإِذَا كَانَا اسْمَيْنِ كَانَ مَا بَعْدَهُمَا مَرْفُوعًا بِالابْتِدَاءِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (أَمَامَكَ مُنْذُ يَوْمَانِ)، وَ(مُنْذُ لَيْلَتَانِ). وإذا كَانَا حَرْفَيْنِ كانَ مَا بَعْدَهُمَا مَجْرُورًا بِهما، نَحْوُ قَوْلِكَ: (أَنْتَ عِندَنا مُذِ اليَوْمِ)، وَ(مُنْذُ اللَّيْلَةِ)، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ الْقَسَمِ

وَحُرُوفُهُ ثَلاثَةٌ: الباءُ، وَالواوُ، والتَّاءُ. وَهِيَ تَجُرُّ المُقْسَمَ بِهِ، كَقَوْلِكَ: (بِاللَّهِ لأَفْعَلَنَّ)، وَ(وَاللَّهِ لأَقُومَنَّ)، وَ(بِاللَّهِ لأَذْهَبَنَّ). وَأَصْلُهَا الباءُ، وَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى المُظْهَرِ وَالمُضْمَرِ[2].

وَالواوُ تَخْتَصُّ بالمُظْهَرِ دُونَ المُضْمَرِ[3]، والتَّاءُ تَخْتَصُّ بِاسْمِ اللهِ تَعالَى[4]، كما قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم ﴾[5].

وَلابُدَّ لِلْقَسَمِ مِن جَوَابٍ، وَجَوَابُه يَكُونُ بأَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ: حَرْفانِ لِلإيجابِ، وَهَما (أَنَّ) و(اللاَّمُ)، وَحَرْفانِ لِلنَّفْيِ، وَهَما (مَا) و(لا) ، تَقُولُ في الإيجابِ: (وَاللَّهِ إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ)، و(وَاللَّهِ لَأَقُومَنَّ). وَتَقُولُ في النَّفْيِ: (وَاللَّهِ مَا ذَهَبَ زَيْدٌ)، وَ(وَاللَّهِ لا يَذْهَبُ عَمْرٌو)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ الإضافَةِ

وَهِيَ: أَن تُضِيفَ اسْمًا إلى اسْمٍ فَتَحْذِفَ التَّنْوِينَ مِن المضافِ إن كانَ مُنَوَّنًا [٧٣/ب] وتَجُرّ المضاف إليه، كقولكَ: (هَذَا غُلامُ زَيْدٍ)، وَ(ثَوْبُ خَزٍّ)، و(رَأَيْتُ ضَارِبَ عَمْرٍو)، وَ(هُوَ حَسَنُ الْوَجْهِ)، وَ(أَجْمَلُ

---

(١) أصل (مُذْ): (مُنْذُ)، وحذفت العين تخفيفًا، كما قالوا: سَهْ، فحذفوا العين، ثم ردّوها في: أسْتاه وَسُتَيْهَة. فقال النحويون: الحذف تصرّف، والتصرّف لايكون في حروف المعاني، وإنما بابه الفعل والأسماء، فلذلك اختاروا في (مُذْ) أن تكون اسْمًا، وفي (مُنْذُ) أن تكون حرفًا. ينظر: شرح اللمع لابن برهان١٨٨/١.

(٢) تقول: (بِاللهِ لأفعلنّ) و(بِكَ لأفعلنَّ). والباء هي الأصل في حروفِ القسم؛ لأنها تدخلُ على المظهرِ والمضمرِ، والواو تدخلُ على المظهرِ دون المضمر، والتاء تختصُّ باسْمِ الله تعالى دون غيره، فلمّا دخلت الباءُ على المظهرِ والمضمر، واختصت الواو بالمظهر، والتاء باسْمِ الله تعالى، دلّ على أنّ الباءَ هي الأصل. ينظر: أسرار العربية ص٢٧٦.

(٣) تقول: (وَاللهِ لأفعلنَّ) ولا تقول: (وَكَ لأفعلنَّ)؛ لأنَّ الواوَ فرعٌ.

(٤) ولا تقول: (تَزَيْدٍ) كما تقولُ: (وَزَيْدٍ) لأنَّ التاءَ فرعُ الفرعِ. وحكى الأخفش عن بعض العرب: وَتَرَبِّ الكعبة. ينظر: شرح الكافية الشافية٧٩٢/٢.

(٥) في الآية: (٥٧) من سورة الأنبياء.

الْقَوْمِ)، وَ(هَذَا مَسْجِدُ الجَامِعِ)[١]، وَما أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ التَّوْكِيدِ

وَهُوَ يَتْبَعُ المؤكَّدَ في إِعْرَابِهِ[٢]، وَالأَسْماءُ الَّتِي يُؤَكَّدُ بِهَا تِسْعَةٌ[٣]، وَهِيَ: نَفْسُه، وَعَيْنُه، وَكُلُّه، وأَجْمَعُ، وأَجْمَعُونَ، وَجَمْعَاءُ، وَجُمَعُ، وَكِلا وَكِلْتَا.

تَقُولُ: (جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُه)، و(رأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ)، و(مررتُ بزيدٍ نَفْسِه)، و(ذَهَبَ عَمْرٌو عَيْنُه)، و(رأَيْتُ عَمْرًا عَيْنَهُ)، و(مررتُ بعمرٍو عَيْنِه)، و(هؤلاءِ القَوْم كُلُّهُمْ)، ورأَيْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ)، و(مررتُ بِهِمْ كُلِّهِمْ)، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا.

بَابُ النَّعْتِ

وَهُوَ يَتْبَعُ المنعُوتَ فِي إِعْرَابِه[٤]، كَقَوْلِكَ: (هَذَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ)، وَ(رَأَيْتُ رَجُلاً ظَرِيفًا)، وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ)، وَ(جَاءَنِي الرَّجُلُ الظَّرِيفُ)، وَ(رَأَيْتُ الرَّجُلَ الظَّرِيفَ)، وَ(مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الظَّرِيفِ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

---

(١) وهذه الأمثلة لأقسام الإضافة؛ فهي تنقسم قسميْنِ: إضافة محضة، وإضافة غير محضة؛ فالإضافةُ المحضة: ما لم تَكُن في نِيَّةِ الانفصالِ، وهي علَى ضربين: إضافةٌ بمعنى (اللامِ)، وإضافةٌ بمعنى (مِنْ)؛ فالإضافةُ بمعنى (اللامِ) نحوُ: (دَارُ زيدٍ) و(ثَوْبُ عمرٍو)، والإضافةُ بمعنى (مِنْ) نحوُ: (ثَوْبُ خَزٍّ) و(خَاتَمُ حديدٍ) أيْ: ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ، وخاتَمٌ مِنْ حديدٍ. والإضافةُ غيرُ المحضةِ: ما كانتْ في نِيَّةِ الانفصالِ، وهي على أربعةِ أضرب: فالأوَّلُ إضافةُ اسمِ الفاعلِ نحوُ: (هذا ضاربُ زيدٍ غدًا). والثاني إضافةُ الصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعلِ نحوُ: (مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ). والثالثُ إضافةُ (أفْعَل) إلى ما هو بعضٌ له نحوُ قولك: (زيدٌ أعْلَمُ القومِ) و(أكْرَمُ الناسِ). والرابعُ إضافةُ الاسمِ إلى الصفةِ نحوُ: (مسجدُ الجامعِ) و(صَلاةُ الأُولَى) والتقديرُ فيه: مَسْجِدُ الوقْتِ الجامعِ، وصَلاةُ الساعةِ الأُولَى، قال اللهُ تعالى: ﴿ولَدارُ الآخرةِ خيرٌ﴾ [١٠٩: يوسف) أيْ: الساعةُ الآخرةُ. ينظر: ميزان العربية ص٢٤٢.

(٢) والتوكيدُ علَى ضربين: أحدُهما تكرارُ اللفظِ والمعنى، والآخَرُ تكرارُ المعنى دون اللفظِ؛ أمَّا تكرارُ اللفظِ والمعنى فنحو: (ضربتُ زيدًا زيدًا)، وأمَّا تكرارُ المعنى دون اللفظِ فيكونُ بتسعةِ ألفاظٍ، وهي التي ذكَرها المؤلِّفُ.

(٣) وهذه الأسماءُ يُؤَكَّدُ بها المعرفةُ دُونَ النكرةِ، كمَا مَثَّلَ المؤلِّفُ.

(٤) والنعتُ مثلُ المنعوتِ أيضًا في سبعةِ أشياءَ، وهي: التعريفُ، والتنكيرُ، والتذكيرُ، والتأنيثُ، والإفرادُ، والتثنيةُ، والجمعُ؛ فالمعرفةُ تُوصَفُ بالمعرفةِ، والنكرةُ بالنكرةِ، والمذكَّرُ بالمذكَّرِ، والمؤنَّثُ بالمؤنَّثِ، والمفردُ بالمفردِ، والمثنَّى بالمثنَّى، والمجموعُ بالمجموعِ. ولا يجوزُ أن يُوصَفَ شيءٌ مِنْ هذا النحوِ إلا بما يُلائِمُه وما هو وَفْقُه؛ لا يجوزُ أن تُوصَفَ معرفةٌ بنكرةٍ، ولا نكرةٌ بمعرفةٍ؛ لأنَّ النكرةَ شائعةٌ، والمعرفةُ مخصوصةٌ، والصفةُ في المعنى هي الموصوفُ، فلو جاز أن يكونَ أحدُهما صفةً للآخَر لجاز أن يكونَ الشيءُ الواحدُ شائعًا مخصوصًا في حالٍ واحدٍ، وذلك مستحيلٌ، وإذا استحالَ ذلك في وصفِ المعرفةِ بالنكرةِ، أو النكرةِ بالمعرفةِ، كان في وَصْفِ المذكَّرِ بالمؤنثِ، والمفردِ بالمثنَّى والمجموعِ أشدَّ استحالة. ينظر: ميزان العربية ص٢٤٤، وأسرار العربية ص٢٩٤ ، ٢٩٥.

بَابُ عَطْفِ الْبَيانِ

وَهُوَ يَتْبَعُ الاسْمَ الذي قَبْلَهُ في إعْرَابِه، كقولِكَ: (جاءنِي مُحَمَّدٌ أَبُو عَبْدِ اللهِ)، و(رَأَيْتُ مُحَمَّدًا أبا عَبْدِ اللهِ)، و(مَرَرْتُ بِمُحَمَّدٍ أَبِي عَبْدِ اللهِ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ الْبَدَلِ

وَهُوَ يَتْبَعُ المُبْدَلَ مِنْهُ في إعْرَابِه، وَهُوَ علَى [٧٤/أ] أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ: بدَل الكُلّ مِن الكُلّ، وبدَل البعْضِ مِن الكُلّ، وبدَل الاشْتِمال، وبدَل الغلَطِ.

فَأَمَّا بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ فَنَحْوُ: (جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ)، وَأَمَّا بَدَلُ البعضِ مِن الكُلِّ فَنَحْوُ قولكَ: (جاءني القَوْمُ بَعْضُهُمْ)، وَأَمَّا بدَل الاشتمالِ فنحو قولِكَ: (سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ)، وأمَّا بدَل الغلَطِ فنحو قولكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ)، وبدَلُ الغلطِ لا يكونُ في كلامٍ فصيحٍ[١].

بَابُ الْعَطْفِ

وَحُرُوفُه تِسْعَةٌ، وهي: الواوُ، والفاءُ، وثُمَّ، وأَوْ، وأَمْ، ولا، وَبَلْ، وَلَكِنْ، وحَتَّى، في بَعْضِ المواضعِ[٢].

فالمعطوفُ بأحَدِ هذه الحروفِ يَتْبَعُ المعطُوفَ عليهِ في إعْرَابِه، كقولكَ: (جَاءَني زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، و(رأيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا)، و(مررتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو)، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا[٣].

بَابُ مَا لا يَنْصَرِفُ

وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ اجْتَمَعَ فيهِ عِلَّتَانِ [٤] مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ، وَهِيَ: وَزْنُ الفِعْلِ، والوَصْفُ، والتَّأْنِيثُ، والألفُ وَالنُّونُ الزَّائِدَتَانِ، وَالتَّعْرِيفُ، وَالعُجْمَةُ، وَالعَدْل[٥]، وَالجَمْعُ، وَالتَّرْكيبُ.

---

(١) ونبَّه عليه أيضًا في أسرار العربية ص٢٩٩، ٣٠٠ فقال: "فأمّا بدل الغلط فلا يكونُ في قرآن، ولا كلام فصيح، وهو أنْ يريدَ أن يلفظَ بشيءٍ، فيسبق لسانه إلى غيره، فيقول: (لقيت زيدًا عمرًا) فعمرو هو المقصود، وزيد وقع في لسانه غلط به، فأتى بالذي قصده، وأبدله من المغلوطِ به، والأجْوَدُ في مثلِ هذا أن يستعمل معه (بَلْ) فيقول: (بَلْ عمرًا)." ونصَّ عليه المبردُ في المقتضب١/٢٨، ٤/٢٩٧، والكامل٢/٩٠٦.

(٢) وقد ذكرها المصنّف مع حروف الجرَ. ينظر التحقيق ص ٧٧.

(٣) فتجري حروفُ العطفِ كُلّها في هذا مجرى الواو، ومعانيها مختلفةٌ؛ فالواوُ للجمْعِ دُونَ الترتيبِ، والفاءُ للترتيبِ والتعقيبِ، و(ثُمَّ) للمُهْلَةِ والتراخِي، و(أوْ) للشَّكِّ والتخييرِ والإباحةِ، و(لا) لإخراجِ الثاني مِن معنى إثباتِ الأوَّلِ، و(بَلْ) للإضرابِ، و(لكنْ) للاستدراكِ، و(أمْ) للاستفهامِ. ينظر: ميزان العربية ص٢٤٧.

(٤) وهناك ما يمتنع صرفه لعلة واحدة تقوم مقام العلتين، وهو صيغة منتهى الجموع، وهو كُلّ جمعٍ على وزن مفاعل أوْ أوْ مفاعيل، نحو: مساجد ومصابيح، وكذلك المنتهي بألف التأنيث الممدودة، نحو: سيناء وحمرا، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: حُبْلَى.

(٥) حدّه الفارسي بقوله: العدل: أن تريد لفظًا فتعدل عن اللفظ الذي تريد إلى آخَر. وحدّه ابن يعيش بقوله: العدل: اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير. وحدّه ابن الحاجب بقوله: العدل: خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقًا أو تقديرًا. ينظر: الإيضاح ص٣١٠، وشرح المفصل١/٦٢، والكافية ص٦٣.

فوَزْنُ الفِعْلِ نَحْوُ: أَحْمَدَ، وتَغْلِبَ، ويَشْكُرَ، وَالوَصْفُ نَحْوُ: (أَزْهَرَ، وَأَخْضَرَ، وَأَحْمَرَ، وَأَشْهَبَ)، والتأنيثُ نَحْو: (فَاطِمَة، وَحُبْلَى، وحَمْراء، وزَيْنَب)، والألف والنُّون الزائدتانِ نَحْو: (سَكْرَان، [٧٤/ب] وسَعْدان)، والتعريف والعُجْمَة نَحْو: (إِبْرَاهِيم وَإِسْماعِيل)، والعَدْلُ نَحْو: (عُمَر، وَزُفَر، ومَثْنَى، وثُلاثَ، ورُبَاع)، والجَمْعُ نحو: (مسَاجِدَ وقَنادِيلَ)، وَالتَّرْكِيبُ نَحْو: (حَضْرَ مَوْتَ، وبَعْلَبَكّ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَجَمِيعُ ما لا يَنصَرِفُ في المعرفةِ يَنصَرِفُ في النكرةِ إلا خمسة أنواع:

ما كانَ علَى (أَفْعَلَ) نَعْتًا، نحو: (أَزْهَر وأَخْضَر). وما كانَ آخِرُه أَلِف التأنيثِ مقصورةً أوْ مَمْدُودَةً، نحو: حُبْلَى وَحَمْرَاء. وما كانَ علَى فَعْلان مُؤَنَّثُه فَعْلَى، نحو: سَكْرَان وَسَكْرَى. وما كانَ جَمْعًا بعد أَلِفِه حرفانِ أوْ ثلاثةٌ أوْسَطُها ساكِنٌ، نحو: مَساجِدَ وقَنادِيلَ. وما كانَ مَعْدُولاً مِن العَدَدِ نحو: مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ[١].

وَمَا لا يَنصَرِفُ يَدْخُلُه الرفعُ والنصبُ، ولا يدخلُه الجرُّ مع التنوينِ[٢].

وَيَكُونُ في موضعِ الجرِّ مَفْتُوحًا[٣]، نحو: (هَذَا أَحْمَدُ وأَزْهَرُ)، و(رَأَيْتُ أحمدَ وأَزْهَرَ)، و(مَرَرْتُ بأَحْمدَ وأَزْهَرَ).

فإنْ دَخَلَتْهُ الأَلِفُ واللامُ والإضافةُ دَخَلَهُ الجرُّ في موضعِ الجرِّ[٤]، نَحْو: (مَرَرْتُ بالأَزْهَرِ، وبِأَحْمَدِكُمْ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ إعْرَابِ الأفعالِ وَبِنائِها

وَهِيَ ثلاثةٌ: فِعْلٌ ماضٍ، وفِعْلٌ مُضارِعٌ، وَفِعْلُ الأمْرِ.

والأَصْلُ فيها كُلُّها البناءُ؛ فالماضِي مَبْنِيٌّ على الفتحِ، نحو: (قامَ، وَقَعَدَ، وَاسْتَخْرَجَ، وَدَحْرَجَ)، وأمَّا [٧٥/أ] المضارعُ فَمُعْرَبٌ[٥]؛ لِمُضَارَعَتِهِ الاسْمَ، وَإِعْرَابُهُ الرَّفْعُ؛ لِقِيامِه مقامه، إلا أن يَدخُلَ عليهِ ناصِبٌ

---

(١) ينظر: أسرار العربية ص٣١٠ –٣١٣.

(٢) وقد مُنِعَ ما لا ينصرف التنوين والجرّ لوجهينِ: أحدهما: أنّه إنّما منع من التنوينِ لأنّه علامة التصرّف، فلمّا وُجِدَ ما يوجب منع التصرّفِ وجبَ أن يحذف، ومنع الجرّ تبعًا له. والوجه الثاني: أنّه إنّما منع الجرّ أصلاً لا تبعًا له؛ لأنّه إنّما منع من الصرفِ لأنّه أشبه الفعل، والفعل ليس فيه جرّ ولا تنوين، فكذلك أيضًا ما أشبهه. ينظر: أسرار العربية ص٣٠٩.

(٣) وقد حُمِلَ الجرُّ على النصبِ في بابِ ما لا ينصرف؛ لأنّ بينهما مشابهة، ولهذا حُمِلَ الجرّ على النصبِ في التثنيةِ، وجمع المذكر، والمؤنث السالم، فلمّا حُمِل الجرّ على النصبِ في تلك المواضع، فكذلك يحمل الجرّ على النصبِ هنا. ينظر: أسرار العربية ص٣٠٩ ، ٣١٠.

(٤) ينظر: أسرار العربية ص٣١٤.

(٥) وإعرابُه: الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، والجزمُ. وهو على ضربين: صحيح، ومعتلّ؛ فالصحيحُ ما لَمْ يَكُن في آخِره واوٌ، ولا ياءٌ، ولا أَلِفٌ، ويَكُونُ في الرَّفْعِ مضمومًا، وفي النصبِ مفتوحًا، وفي الجزمِ ساكنًا، نحو: (هُوَ يَذْهَبُ) و(لَنْ يَذهبَ) و(لَمْ يَذهبْ). والمعتلُّ ما كانَ في آخِره الواوُ والياءُ والألفُ نحو: (يَغْزُو) و(يَرْمِي) و(يَخْشَى)، فهذه الأحْرُفُ ساكنةٌ في الرفعِ، محذوفةٌ في الجزمِ، وأمَّا النصبُ فيفتحُ الواوُ والياءُ، وتَبْقَى الأَلِفُ علَى سُكُونِها؛ لأنَّه لا سَبِيلَ إلى تَحريكِها. ينظر: ميزان العربية ص٢٥٢.

فَيَنْصِبَهُ، أوْ جازِمٌ فَيَجْزِمَهُ[١].

بَابُ الحُرُوفِ التي تَنصِبُ الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ

وَهِيَ: (أنْ، وَلَنْ، وَكَيْ، وَإذَنْ)، فَهَذِهِ الأحْرُفُ تَعْمَلُ بِأنفُسِها النَّصْبَ في الفعلِ المستقبلِ، نَحْو: (أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ)، وَ(لَنْ تَقُومَ)، وَ(جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي)، ويَقُولُ القائِلُ: (أنا أَزُورُكَ)، فأقُولُ لَهُ: (إذَنْ أُكْرِمَكَ).

وأمَّا (الفاءُ، والواوُ، وأَوْ، واللامُ، وحتَّى)، فلا تَعْمَلُ فيهِ النَّصْبَ، وإنَّما يُضْمَرُ بعدها (أنْ) فيَنتَصِبُ بـ(أنْ) المضمرة، لا بِها أنفُسِها[٢].

بَابُ حُرُوفِ الْجَزْمِ

وَهِيَ: (لَمْ، وَلَمَّا، ولامُ الأمْرِ، ولا في النَّهْيِ، وإنْ التي للجزاءِ)، نَحْو: (لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ)، و(لمَّا يَذْهَبْ عَمْرٌو)، وَ(لِيَقُمْ بَكْرٌ)، و(لا يَنْطَلِقْ بِشْرٌ)، وَما أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ

وَهُما مَجْزُومانِ، نَحْو: (إنْ تَأْتِنِي آتِكَ)، و(إنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ)، وَمَا أَشْبَه ذَلِكَ.

فأمَّا (مَنْ، وَمَا، وَأيّ، وَمَهْما، وَمَتَى، وأيْنَ، وأنَّى، وأيّ حِينٍ، وَحَيْثُما، وإذْمَا)، فإنَّها تَعْمَلُ في الشَّرْطِ وَالجزاءِ عَمَلَ (إنْ) لِقيامِها مقامها.

بَابُ المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ

فَالنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ حَسُنَ فيهِ دُخُولُ (رُبَّ)، أو الألِف واللاَّمِ، نَحْو: (رَجُلٍ)، وَ(غُلامٍ)؛ لأنَّكَ تَقُولُ: (رُبَّ رَجُلٍ، وَغُلامٍ)، و(الرَّجُلُ، وَالْغُلامُ) [٧٥/ب] وَمَا أَشْبَه ذَلِكَ.

وَالمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أنواعٍ: الاسْمُ المضمر، والعَلَمُ، والمُبْهَمُ، وَما عُرِّفَ بالألِفِ واللامِ، وَمَا أُضِيفَ إلى أَحَدِ هَذِهِ المعارفِ؛ فَالْمُضْمَراتُ نَحْو: (أنا، وأنتَ). والعَلَمُ نَحْو: (مُحَمَّدٍ، وَعَبْدِ اللهِ). والمُبْهَمُ نَحْو: (هَذَا، وَذَاكَ). وَمَا عُرِّفَ بالألِفِ واللامِ نَحْو: (الرَّجُلِ، وَالغُلامِ). وما أُضِيفَ إلى أَحَدِ هَذِهِ المعارِفِ نَحْو: (غُلامِي، وَغُلامكَ)، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا.

---

(١) أمّا فعل الأمر فقد ذهب البصريون إلى أنّ فعل الأمر مبنيٌّ على السكون، ويرى الكوفيون والأخفش أنه معرب مجزوم. وتنظر المسألة في: الإنصاف٢/٥٢٤، واللباب٢/١٧، وشرح الجمل لابن عصفور٢/١٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش٧/٦١.

(٢) نحو قولك: (سِرْتُ حتَّى أدخُلَها)، و(ما كُنتُ لِأضْرِبَكَ)، و(ما جِئْتَنِي فَأُكْرِمَكَ)، و(لا يَسَعُنِي شَيْءٌ وَيَعجزَ عنكَ)، و(لأَضْرِبَنَّكَ أوْ تَعْتَرِفَ)، قال الشاعر:

فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْناك إنما نُحاولُ مُلْكًا أوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

والتقديرُ: أوْ أنْ نَمُوتَ.

بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ[١]

كُلُّ اسْمٍ ثُلاثِيٍّ على وَزْنِ (فَعْلٍ)[٢] فَجَمْعُهُ في أَدْنَى العددِ علَى (أَفْعُلٍ)، نَحْو: (فَلْسٍ وَأَفْلُسٍ)، وَ(كَعْبٍ وَأَكْعُبٍ). وَفي الكثيرِ علَى: (فُعُولٍ) وَ(فِعَالٍ)، نَحْو: (فُلُوسٍ وَكِعَابٍ).

وَما عَدَا هَذَا الوزن مِن الأوزانِ الثُّلاثِيَّةِ[٣] فَجَمْعُه في أَدْنَى العددِ علَى (أَفْعَالٍ)، نَحْو: (جِذْعٍ وَأَجْذَاعٍ)، وَ(قُفْلٍ وأَقْفَالٍ)، وَ(جَمَلٍ وأَجْمَالٍ)، وَ(طُنُبٍ وَأَطْنَابٍ)، و(إِبِلٍ وَآبَالٍ)، وَ(عَضُدٍ وَأَعْضَادٍ)، وَ(ضِلَعٍ وَأَضْلاعٍ)، وَ(كَبِدٍ وَأَكْبَادٍ). وَفي الكثيرِ علَى (فُعُولٍ) وَ(فِعَالٍ)، نَحْو: (جُذُوعٍ) وَ(جِمَالٍ)، وَما أَشْبَه ذَلِكَ.

وَأَمَّا ما جَاءَ علَى (فُعَلٍ) فَإِنَّهُ يُجْمَعُ في الأَغْلَبِ علَى (فِعْلان)[٤]، نَحْو: (نُغَرٍ[٥] وَنِغْرَان)، وَ(صُرَدٍ[٦] وَصِرْدَان).

فَإِن كَانَ الاسْمُ رُباعِيًّا أَوْ خُماسِيًّا فَجَمْعُه[٧] علَى (فَعَالِل)، نَحْو: (جَعْفَر وَجَعَافِرَ)، وَ(سَفَرْجَل وَسَفَارِجَ). وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ في جَمْعَ (سَفَرْجَل): (سَفَارِيجَ) علَى (فَعَالِيلَ) فَتَزِيدُ الياءَ عِوَضًا مِن اللامِ المحذوفةِ[٨]، فَاعْرِفْهُ.

بَابُ التَّصْغِيرِ

[٧٦/أ] كُلُّ اسْمٍ علَى ثلاثَةِ أَحْرُفٍ فَتَصْغِيرُهُ علَى (فُعَيْلٍ)، نَحْو: (فَلْسٍ وَفُلَيْسٍ)، وَ(كَعْبٍ وَكُعَيْبٍ)[٩].

---

(١) جمع التكسير علَى ضربين: جمع قِلَّة، وجمع كثرةٍ؛ فَجَمْعُ القِلَّةِ مِنَ الثلاثةِ إلى العشرةِ، وَجَمْعُ الكثرةِ ما فَوْقَ ذلكَ. فأبنيةُ القِلَّةِ: (أَفْعُلٌ) و(أَفْعَالٌ) و(أَفْعِلَةٌ) و(فِعْلَةٌ) ، وما عدَا هذه الأبنية فَيُسْتَعْمَلُ لِجمعِ الكثرة.

(٢) بفتحِ الفاءِ وسكُونِ العينِ، ولم تَكُن عَيْنُه واوًا ولا ياءً.

(٣) التي لا زيادةَ فيها نحوُ: (فِعْل) و(فُعْل) و(فَعَل) و(فَعِل) و(فَعُل) و(فَعَل) و(فِعِل) و(فُعَل) و(فُعْل).

(٤) وإنما خَصُّوه بهذا البناءِ؛ لأنَّهم جَعَلُوه كالمخفَّفِ مِن (فُعالٍ) نحو: (غُرَاب) و(عُقَاب).

(٥) نُغَر: قيل: هي فراخ العصافير، وقيل: ضَرْبٌ من العصافير أحمر المنقار، وقِيل: يُسَمَّى البلبل. ينظر: المصباح المنير (ن غ ر).

(٦) صُرَد: نوع من الغِرْبان، والأنثى صُرَدَة، ويُقالُ لـه: الواقُ أيضًا، وكانت العربُ تتطيَّر من صوتِه. ينظر: المصباح المنير (ص ر د).

(٧) في المخطوط: فجعله، والصوابُ ما أثبتُّه.

(٨) ينظر: المقتضب١/١١٩، وقال ابن يعيش في شرح المفصل٥/١١٧: "قال الأخفش: سمعتُ مَن يقول: سفيرجل متحركًا، يعني: بتحريك الجيم، وفي الجمع: سفارجل.

(٩) فإنْ كانَ مؤنَّثًا ألحقْتَ تاءَ التأنيثِ، سواءٌ كان في تكبيرِه تاءٌ أوْ لَمْ تَكُن، وذلك نحو: (طلحة وطُلَيْحَة) و(حمْزَة وحُمَيْزَة) إلا أحْرُفًا جِئْنَ نوادر، وهي: (نَعْلٌ) و(عُرْسٌ) و(فَرَسٌ) و(قَوْسٌ) و(حَرْبٌ) و(نابٌ) مِن الإبِل، و(دِرْعُ الحدِيد)؛ فإنَّهم يُجِيزُونَ حذفَ التاءِ منها نحو: (نُعَيْل) و(عُرَيْس) و(فُرَيْس) و(قُوَيْس) و(حُرَيْب) و(نُبَيْب) و(دُرَيْع). فإن كانَ ثانِيه ألفًا فإنَّكَ تَرُدُّ أَلِفَهُ في التصغيرِ إلى أصلِها، تقولُ في بَابٍ: بُوَيْب، وفي نابٍ: نُيَيْب. فإن كانت الألفُ مجهولةً وجبَ قلبُها واوًا، تقولُ في صَابٍ: صُوَيْبٌ. ينظر: ميزان العربية ص٢٦٣.

فإن كَانَ رُباعِيًّا أَوْ خُماسِيًّا فَتَصْغِيرُه علَى (فُعَيْعِلٍ)[١]، نَحْو: (جَعْفَرٍ وَجُعَيْفِرٍ)، و(سَفَرْجَلٍ وَسُفَيْرِجٍ)، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ في تَصْغِيرِ (سَفَرْجَلٍ): (سُفَيْرِيجٌ) علَى (فُعَيْعِيل)[٢] كما بَيَّنَّا في جَمْعِ التَّكْسِيرِ[٣]؛ لأَنَّ التَّكْسِيرَ وَالتَّصْغِيرَ مِن وَادٍ وَاحِدٍ[٤].

بَابُ النَّسَبِ

إذا نَسَبْتَ إلى أَبٍ أَوْ قَبِيلَةٍ أَوْ بَلَدٍ أوْ غَيْرِ ذَلِكَ زِدْتَ في آخِرِ الاسْمِ يَاءً مُشَدَّدَةً مَكْسُورًا ما قَبْلَها، تَقُولُ في النَّسَبِ إلى (زَيْدٍ): (زَيْدِيٌّ)، وَإلى (عَمْرٍو): (عَمْرِيٌّ)، وَإلى (مَكَّةَ): (مَكِّيٌّ)، وَإلى (حَنِيفَةَ): (حَنَفِيٌّ)[٥]، وإلى (رَحًا): (رَحَوِيٌّ). وَإلى (عَصًا): (عَصَوِيٌّ)[٦]، وإلى (شَقِرَةَ): (شَقَرِيٌّ)[٧]، وَإلى (معزى): (معزوِيٌّ) و(معزيٌّ)، وإلى (مُرْتَجَى): (مُرْتَجِيٌّ)[٨]، وإلى (شَجٍ): (شَجَوِيٌّ)، وإلى (قَاضٍ): (قَاضِيٌّ) وَ(قَاضَوِيٌّ)[٩]، وإلى (مُشْتَرٍي): (مُشْتَرِيٌّ)[١٠]، وإلى (عَلِيٍّ): (عَلَوِيٌّ)، وإلى (أُسَيِّدٍ): (أُسَيْدِيٌّ)[١١]،

---

(١) في المخطوط: (فُعَيْلِ) ولعلّه يقصد الوزن الصرفي.

(٢) في المخطوط: (فُعَيْلِيل) ولعلّه يقصد الوزن الصرفي أيضًا.

(٣) ينظر الباب السابق.

(٤) ذكَر في أسرار العربية ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ الأوجه الجامعة بينهما.

(٥) وقالوا: (حنَفِيّ) بالفتح، وإن كان الأصْلُ هو الكسر؛ لأنهم قلبوا الكسرةَ فتحة طلبًا للتخفيفِ، كما قالوا في النسبِ إلى إلى (شَقِر: شَقَرِيّ) وإلى: (نَمِر: نَمَرِيّ) بالفتح. ينظر: أسرار العربية ص٣٧٣.

(٦) لأنَّ (رحًا) و(عَصًا) من الأسماء المقصورةِ الثلاثية، فتبدل الألفُ واوًا.

(٧) فإن كانَ الاسمُ على ثلاثةِ أحرفٍ مكسورِ الأوسط أبْدَلْتَ مِن كَسْرَتِه فتحةً، تقولُ في النسبِ إلى نَمِرٍ: نَمَرِيّ، وإلى شَقِرَة: شَقَرِيّ.

(٨) فإن كان المقصورُ على أربعةِ أحرفٍ والألفُ فيه أصليةٌ كانَ لكَ فيه وجهانِ: أحدُهما: أنْ تُبْدِلَها واوًا، والثاني: أن تحذفَها، فتقولُ في (مِعْزَى): (معزويّ) و(معزيّ) وفي (مَلْهَى): (ملهويّ) و(ملهيّ)، والإبدالُ أجْوَدُ. فإنْ كانتْ للتأنيثِ كانَ لكَ ثلاثةُ أوجُهٍ: الحذفُ، والإبدالُ، وزيادةُ واوٍ بعدها، تقولُ في حُبْلَى: حُبْلِيٌّ وحُبْلَوِيٌّ، وحُبْلاوِيٌّ، والاختيارُ أن تجعلَ الألفَ زائدةً والواوَ مُبْدَلةً، والحذفُ أجْوَدُ. فإنْ كانَ علَى خمسةِ أحرفٍ فَصَاعِدًا وجبَ حَذْفُ ألفِه زائدةً كانتْ أوْ أصليَّةً، تقولُ في مُرَامَى: مُرَامِيٌّ، وفي قَبَعْثَرَى: قَبَعْثَرِيٌّ. ينظر: ميزان العربية ص٢٦٣، ٢٦٤.

(٩) في المخطوط: وقضويّ.

(١٠) وإن كان منقوصًا فإنْ كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ نحو: عَمِي وشَجِي أبْدَلْتَ مِن كسرتِه فتحةً، وقلبْتَ الياءَ ألفًا، فالتحقَ بالمقصورِ فتقول: عَمَوِيٌّ، وشَجَوِيٌّ، كما يُقالُ: رَحَوِيٌّ وَعَصَوِيٌّ. وإن كان أربعةً كانَ الاختيارُ فيه حَذْفَ الياءِ، تقولُ في قَاضٍ: قَاضِيٌّ، وفي رَامٍ: رَامِيٌّ، وقد يجوزُ فيه البدلُ فتقول: قاضَوِيّ، ورَامَوِيّ. فإنْ كانَ على أكثرَ مِنْ أربعةِ أحرفٍ وجبَ حَذْفُ يائِه لا غَيْرُ، تقولُ في مُشْتَرٍي: مُشْتَرِيٌّ، وفي مُسْتَقْصِي: مُسْتَقْصِيٌّ. ينظر: ميزان العربية ص٢٦٤.

(١١) فإن كان قبلَ آخِرِ الاسمِ ياءٌ مُشَدَّدَةٌ حُذِفَت المتحرّكَةُ ، تقولُ في (أُسَيِّد): أُسَيْدِيٌّ، وفي حُمَيِّر: حُمَيْرِيٌّ. فإنْ كانَ قبلَ آخِرِ الاسمِ ياءٌ خفيفةٌ نحو: (ثَقِيف) و(هُذَيْل) كانَ لكَ إثباتُ الياءِ، وحذْفُها قليلٌ، تقولُ في ثَقِيفٍ: ثَقِيفِيٌّ وثَقَفِيٌّ، وفي هُذَيْلٍ: هُذَيْلِيٌّ وَهُذَلِيٌّ. فإنْ كانَ علَى (فَعِيلَةٍ) أوْ (فُعَيْلَةٍ) حَذفْتَ منهُ الياءَ، تقولُ في رَبِيعَةَ: رَبَعِيٌّ، وفي جُهَيْنَةَ: جُهَنِيٌّ، فأمَّا قولُهم في السَّلِيقَةِ: سَلِيقِيٌّ، وفي خُرَيْبَةَ: خُرَيْبِيٌّ فَشَاذٌّ لا يُقاسُ عليه. ينظر: ميزان العربية ص٢٦٤.

وإلى (كِسَاءٍ): (كِسائِيٌّ)، وإلى (حَمْرَاءَ): (حَمْرَاوِيٌّ)[١]، وَإلى (فَرَائِضَ): (فَرَضِيٌّ)[٢]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ أَسْمَاءِ الصِّلاتِ

وَهِيَ: الَّذِي، وَالَّتِي، وَمَنْ، وَمَا، وَأَيٌّ، وَالأَلِفُ وَاللاَّمُ بِمَعْنَى الَّذِي[٣]، فَهَذِهِ كُلُّهَا في الخبَرِ أسماءٌ نَوَاقِصُ، لا تَتِمُّ إلا بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ[٤]، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: (الَّذِي خَرَجَ زَيْدٌ)، فـ(الَّذِي) في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابتداءِ، وَصِلَتُه (خَرَجَ) معَ فاعِلِه المُضْمَر فيهِ، والعائِدُ إليه الفاعِلُ [٧٦/ب] المُضْمَرُ في (خرجَ) وَلَوْلاهُ مَاصَحَّتِ المسألةُ، فَـ(زيدٌ) مرفوعٌ بأنه خبرُ (الذي) ولو تركت (خرج) لَفسَدت المسألةُ؛ لِخُلُوِّ صِلَةِ (الَّذِي) مِن العائِدِ إليه، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا[٥].

بَابُ الاسْتِفْهَامِ

وَهِيَ: (الهمزةُ[٦]، وَهَلْ، وَأَمْ[٧]).

---

(١) الهمزة الممدودة في النسب كحكمها في التثنية؛ فإن كانت للتأنيث قلبت واوا، كقولك في حمراء: حمراوي. وإن كانت أصيلة سلمت، فتقول في النسب إلى قُرَّاء: قرائي، وإن كانت بدلا من أصل أو للإلحاق فوجهان، كقولك في كساء وعلباء: كسائي وعلبائي وكساوي وعلباوي.

(٢) أيْ: بردِّ الجمعِ إلى الواحد، فواحد الفرائض: فريضة، وفعيلة إذا نسبت إليها حذفت تاءها وياءها، وقلبت كسرة عينها فتحة. لأنّ نسبته إلى الواحدِ تدلُّ على كثرةِ نظره فيها، وحكم الواحدِ من الفرائضِ كحكمِ الجميعِ، فإذا كان حكم الواحدِ كحكمِ الجميعِ وجبَ الرّدُّ إلى الواحدِ، لأنّه أخفّ في اللفظِ مع أنّه الأصل. ينظر: أسرار العربية ص٣٧٨.

(٣) [في المخطوط: والتي، فهذه كلها في الخبرِ كلها]

(٤) فهذه الأسماءُ لا بُدَّ لها مِن صِلاتٍ تُوَضِّحُها، ولا تكونُ إلا جملةً خبريَّةً، ولا بُدَّ فيها مِنْ عائدٍ يَعُودُ إلى الموصولِ، وهي على ضربين: جملة فعلية، وجملة اسمية؛ فالصِّلَةُ بالجملةِ الفعليةِ نحْوُ قولكَ: (الَّذِي ذهبَ غُلامُه زيدٌ) و(الذي أكرمْتُه عمرٌو) فـ(الذي) اسمٌ موصولٌ في موضعِ رَفْعٍ لأنّه مبتدأٌ، و(ذهبَ غلامُه) و(أكرمتُه) الصِّلَةُ، والهاءُ في (غلامه) و(أكرمتُه) العائدُ، ولولا هُوَ لما صَحَّتِ المسألةُ، و(زيدٌ) و(عمرٌو) خبرُ المبتدأ. والصِّلَةُ بالجملةِ الاسميَّةِ نَحْوُ: (الذي غُلامُه ذَاهِبٌ زيدٌ) فـ(الذي) مبتدأٌ، و(غُلامُه ذاهبٌ) الصِّلَةُ، والضميرُ في (غُلامه) العائدُ، ولولا هُوَ لما صَحَّتِ المسألةُ، و(زيدٌ) الخبرُ. ينظر: ميزان العربية ص٢٦٨.

(٥) ينظر: ميزان العربية ص٢٦٩.

(٦) والأصلُ في حروفِ الاستفهامِ الهمزةُ. وقد تُشَبَّهُ بها أسماءٌ، وظروفٌ؛ فالأسماءُ: مَنْ، وما، وأيّ، وكَمْ، وكَيْفَ. والظُّرُوفُ: أنَّى، وأيْنَ، ومتَى، وأيُّ حِينٍ، وأيَّانَ.

(٧) تقع (أمْ) في الاستفهامِ في موضعين: أحدهما: أن تقع عديلة للألف على معنى (أيّ)، نحو: أزيد في الدار أم عمرو، والجواب يكون بتعيين أحدهما. والثاني: أن تكون منقطعة مما قبلها خبرًا كان أو استفهامًا، مثال الخبر: إن هذا لزيد أم عمرو يافتى، وذلك إذا نظرتَ إلى شخص فتوهمتَ أنه زيد ثم تبين لك أنه عمرو فانصرفتَ عن الأول فقلت: أم عمرو، ومثال الاستفهام: أزيد في الدار أم لا؟ ليس معنى هذا معنى أيهما، ولكنك استفهمتَ على أنك ظننتَ أنه في الدار ثم أدركك الشكّ في أنه ليس فيها، فأضربتَ عن السؤال عن كونه فيها. ينظر: المقتضب٣/٢٨٦ – ٢٩٥.

فَأَمَّا (مَنْ، وَمَا، وَأَيٌّ، وَكَمْ، وَكَيْفَ، وأَيْنَ، وأَنَّى، ومَتَى، وأيُّ حينٍ، وأيَّانَ)، فإنّها يُسْتَفْهَمُ بها لِتَضَمُّنِها معنى حَرْفِ الاستفهامِ، وَقِيامِها مقامَهُ[1].

بَابُ الحِكَايَةِ

إِذَا قَالَ رَجُلٌ: (هَذَا زَيْدٌ) قُلْتَ: (مَنْ زيدٌ؟)، وإذا قالَ: (رأيْتُ زَيْدًا) قُلْتَ: (مَن زَيْدًا؟)، وإذا قالَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) قُلْتَ: (مَنْ زَيْدٍ؟)، وكَذَلِكَ إذا قَالَ: (هَذَا أَبُو عَبْدِ اللهِ) قُلْتَ: (مَنْ أَبُو عَبْدِ اللهِ؟)، وإذا قالَ: (رأيْتُ أبا عَبْدِ اللهِ) قُلْتَ: (مَنْ أبا عَبْدِ اللهِ؟)، وإذا قالَ: (مَرَرْتُ بأبي عَبْدِ اللهِ) قُلْتَ: (مَنْ أبي عَبْدِ اللهِ؟)، تَحْكِي لَفْظَهُ.

ولا يَكُونُ ذَلِكَ إلا في الأعْلامِ وَالْكُنَى، هَذَا علَى لُغَةِ أَهْلِ الحجازِ، وأمَّا بَنُو تَمِيم فَيَقُولُونَ: (مَنْ زَيْدٌ؟) وَ(مَنْ أَبُو عَبْدِ اللهِ؟)، فَيَرْفَعُونَ ذَلِكَ كُلَّهُ[2].

بَابُ الْخِطَابِ

وَهُوَ أنْ تَجْعَلَ أوَّلَ كَلامكَ لِلْمَسئُولِ عَنْهُ الغائِبِ وَآخِرَهُ لِلْمُخاطَبِ، فَتَقُولُ إذا سَأَلْتَ رَجُلاً عَن رَجُلٍ: (كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلُ؟)، وإذا سَأَلْتَهُ عَن رَجُلَيْنِ قُلْتَ: (كَيْفَ ذَانِكَ الرَّجُلانِ يَا رَجُلُ؟)، وإذا سَأَلْتَهُ عن رِجَالٍ قُلْتَ: (كَيْفَ أُولَئِكَ الرِّجَالُ يَا رَجُلُ؟)، وإذا سَأَلْتَ رَجُلاً عن امْرَأةٍ قُلْتَ: (كَيْفَ تِلْكَ المرأةُ يَا رَجُل؟)، [٧٧/أ] وَإِذَا خَاطَبْتَ اثْنَيْنِ وَأَشَرْتَ إلى امْرَأةٍ قُلْتَ: (كَيْفَ تِلْكُما المرأةُ يَا رَجُلانِ؟)، قالَ اللهُ تعالى:﴿ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ ﴾[3].

وَإِنْ خَاطَبْتَ نِسْوَةً وَأَشَرْتَ إِلَى رَجُلٍ قُلْتَ: (كَيْفَ ذَلِكُنَّ الرَّجُلُ يَا نِسْوَةُ؟)، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾[4]. وَمِن العربِ مَن يَأتِي بالكافِ مُفْرَدَةً في الاثْنَيْنِ والْجَمِيعِ[5]، وَما ذَكَرْنَاهُ أوَّلاً أكْثَرُ وأقْيَسُ.

---

(1) وَلِكُلِّ واحدٍ منها مواضعُ تختصُّ به: فـ(مَنْ) سُؤالٌ عَمَّن يَعْقِلُ، و(ما) سُؤالٌ عمَّا لا يَعْقِلُ، و(أيٌّ) سُؤالٌ عن بَعْضٍ، و(كَمْ) سُؤالٌ عن العددِ، و(كَيْفَ) سُؤالٌ عن الحالِ، و(أنَّى) سُؤالٌ عن الجهاتِ، و(أيْنَ) سُؤالٌ عن المكانِ، و(مَتَى) سُؤالٌ عن الزَّمانِ، وكذلك (أيُّ حِينٍ) و(أيَّانَ) تقولُ: (مَنْ عندكَ؟) فيقولُ المُجِيبُ: (زيدٌ) أو(عمرٌو) أو (رَجُلٌ) أو (امرأةٌ)، ولو قالَ: (فَرَسٌ) أو (حِمارٌ) لَمْ يَجُزْ؛ لأنَّ الجوابَ يَجِبُ أن يكونَ علَى وَفْقِ السؤالِ، وكذلكَ قِياسُ سَائِرُها. ينظر: ميزان العربية ص٢٦٥.

(2) وهو القياسُ. وكذا حكم عليها في أسرار العربية ص٣٩١، وينظر: الكتاب٢/٤١٣، والأصول٢/٣٩٤ ، ٣٩٥، والتعليقة٢/١١٦ ، ١١٧، والبديع١/٧٠٤ ، ٧٠٥، واللباب٢/١٣٥ ، ١٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٢٢٣ ، ٢٢٤، وشرح الكافية الشافية٤/١٧١٩.

(3) في الآية: (٢٢) من سورة الأعراف.

(4) في الآية: (٣٢) من سورة يوسف.

(5) وذلك إذا فُهِمَ المعنى، قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ ولم يقلْ: (ذلكم)، وقيل: إنما أفردَ لأنّه أراد به الجمع. ينظر: أسرار العربية ص ٣٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك١/٢٣٩، وارتشاف الضرب٢/٩٧٨.

بَابُ الأَلِفَاتِ[١]

وَهِيَ على ضَرْبَيْنِ: أَلِفُ وَصْلٍ، وَأَلِفُ قَطْعٍ[٢]؛ فَأَلِفُ الوَصْلِ تَكُونُ في كُلِّ فِعْلٍ ياء المضارعِ مِنْهُ مَفْتُوحَة، نَحْو: اسْتَغْفَرَ، واسْتَسْلَمَ، واحْرَنْجَمَ. وَأَلِفُ القَطْعِ تَكُونُ فِي كُلِّ فِعْلٍ ياء المضارعِ منه مَضْمُومَة، نحو: أَحْسَنَ، وأَجْمَلَ؛ لأَنَّكَ تَقُولُ في المضارعِ مِنْهُ: يُحْسِنُ، وَيُجْمِلُ[٣].

وألفُ القطعِ وكذلك ألفُ الاستفهامِ قد تدخلُ على الأسماءِ، وَأَمَّا الأَلِفاتُ في الأَسْماءِ فإِنَّكَ تَعْتَبِرُها بالتَّصْغِيرِ؛ فإِنْ ثَبَتَتْ فَهِيَ أَلِفُ قَطْعٍ، وَإِنْ سَقَطَتْ فَهِيَ أَلِفُ وَصْلٍ[٤].

وَالأَلِفُ في هَذَا الْبَابِ كُلِّهِ على الحقيقةِ هَمْزَة، وإِنَّما يُسَمُّونَها أَلِفًا على سَبِيلِ المجازِ.

بَابُ الإِمَالَةِ

وَهِيَ: أن تُمِيلَ الفتحةَ نَحْوَ الكَسْرَةِ، وَالأَلِفَ نَحْوَ الياءِ[٥]، أَوْ ياءٍ أَوْ كَسْرَةٍ نَحْو: شَيْبَان، وَغَيْلان، وعالمٍ، وزاهِدٍ[٦]، وما أَشْبَه ذَلِكَ.

وَذَلِكَ إِذا لَمْ يَكُنْ حَرْفًا[٧] مِن الحرُوفِ التي تَمنعُ الإِمالةَ [٧٧/ب] وَهِيَ سَبْعَةٌ: الصَّادُ، والضَّادُ، والطَّاء، [والظَّاء] [٨]، والغين، والخاء، والقاف.

---

(١) يقصد: الألفات في أَوَّلِ الكلام.

(٢) ألف الوصْل: هي الهمزة الثابتة في أَوّل الكلمةِ إذا ابتدئَ بها، فإذا وُصِلَتِ الكلمةُ بما قبلها سقطت الهمزةُ. وسُمِّيَتْ ألف الوصل؛ لأنّها التي يتوصَّل بها إلى النطقِ بالساكن. وألفُ القطعِ: هي الهمزةُ الثابتة في أَوّلِ الكلمةِ، سواءٌ ابتدئ بها أَوْ وُصِلَتْ بما قبلها، إلا أن يكون آخِرِ الكلمة التي قبلها ساكنًا، فتنقل حركتها إلى الساكنِ، وذلك في لغة مُسَهِّلِي الهمزة. ينظر: اللمع ص٢٢٠، والبديع في علم العربية٣١٢/٢.

(٣) ينظر تفصيل مواضع همزة الوصل والقطع في: تمهيد القواعد ٣٧٧٧/٨، والمقاصد الشافية٤٣٨/٨ .

(٤) فعند تصغير نحو: أمل وآدم، تقول: أُمَيْل وأُوَيْدِم، لم تسقط الهمزة فيهما، لأنها همزة قطع، لكن عند تصغير نحو: انطلاق، تقول: نُطَيْلِيق، فسقطت الهمزة، لأنها همزة وصل.

(٥) نَحْوُ: (فَتَى) و(رَحَا) و(عَصَا) و(غَزَا) و(سعَى).

(٦) أَكْثَرُ ما تَكُونُ الإِمالةُ إذا كانت الألفُ منقلبةً عن ياءٍ وكانَ قبلها ياءٌ أَوْ كسرةٌ؛ فالإِمالةُ فيما كان مِن ذواتِ الياءِ نَحْوُ: (هُدَى) و(رَدَى) و(نَابٌ) و(عَابٌ)، والإِمالةُ فيما كان قبله ياءٌ نَحْوُ: (شَيْبَان) و(غَيْلان)، والإِمالةُ فيما كانَ قبله كسرةٌ نَحْوُ: (شِهابٌ) و(كِتابٌ)، وكذلك إن كانت الكسرةُ بعد الألفِ نحوُ: (عابِد) و(زاهِد)، وما أشبهَ ذلك. ينظر: ميزان العربية ص٢٧٢.

(٧) في المخطوط: حرفٌ، والصواب ما أثبتّه.

(٨) استدركتها من ميزان العربية.

فإنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأحْرُفِ إذا وَقَعَ قبلَ الألِفِ أوْ بَعْدَها مَفْتُوحًا أَوْ مَضْمُومًا يَمْنَعُ الإمالةَ[١]. فإن وَقَعَ مَكْسُورًا قَبْلَ الألِفِ –لابَعْدَها– فإنَّهُ لا يَمْنَعُ الإمالةَ.

بَابُ الْوَقْفِ

وَهُوَ على خمسةِ أَوْجُهٍ: السُّكُونُ، والإشْمَامُ، وَالرَّوْمُ، والإتْبَاعُ، والتَّشْدِيدُ.

فَالْوَقْفُ على السُّكُونِ يَكُونُ في المرفُوعِ وَالمجْرُورِ، نَحْو: (هَذَا زَيْدْ)، وَ(مَرَرْتُ بِزَيْدْ)، فإن كانَ مَنْصُوبًا أَبْدَلْتَ مِن تَنْوِينِه ألِفًا، نَحْو: (رأيْتُ زَيْدا).

وَالإشْمَامُ أن تَضُمَّ شَفَتَيْكَ مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ[٢]. وَالرَّوْمُ أن تُشِيرَ إلى الحركةِ بِصَوْتٍ ضَعِيفٍ[٣].

والإتْباعُ

أن تَنْقُلَ حَرَكَةَ الحرفِ إلى مَا قَبْلَهُ، نَحْو: (هَذَا بَكُرْ)، وَ(مَرَرْتُ بِبَكِرْ)[٤]. وَالتَّشْدِيدُ نَحْو: (هَذَا فَرَجّ)، وَ(هَذَا خَالِدّ)[٥]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ الإدْغَامِ

وَهُوَ أن يَجْتَمِعَ حَرْفانِ مُتَماثِلانِ أَوْ مُتَقارِبانِ، فَتُسْكِنَ الأوَّلَ مِنْهُما وَتُدْغِمَهُ في الثَّانِي، فَيَصِيرَانِ حَرْفًا وَاحِدًا مُشَدَّدًا؛ فالمتماثلانِ نَحْو: شَدَّ، وَمَدَّ، والمتقاربانِ نَحْو: (الرَّؤُوفُ، وَالرَّحِيمُ[٦])، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَتُدْغَمُ لامُ التَّعْرِيفِ في ثَلاثةَ عَشَرَ حَرْفًا[٧]، وَهِيَ: التَّاءُ، وَالثَّاءُ، وَالدَّالُ، وَالذَّالُ، وَالرَّاءُ، وَالزَّايُ، وَالسِّينُ،

---

(١) نحو: (طَالِب) و(ظَالِم) و(صَابِر) و(ضَامِر) و(قَادِر) و(غَابِر) و(خَالِد)، ومنعتْ هذه الأحرفُ الإمالةَ، قيل: لأنَّ هذه الأحرف تستعلي وتتصل بالحنكِ الأعلى فتجذبُ الألفَ إلى الفتحِ، وتمنعه من التسفّل بالإمالةِ. ينظر: أسرار العربية ص٤٠٨.

(٢) وقال السيرافي: "وهو أنّه يأتي بالحرفِ ساكنًا ثُمَّ يَضُمُّ شفتيْهِ في الرَّفْعِ، لأنَّ علامةَ المرفوعِ وهو الضَّمُّ من الواوِ، والواوُ مِن بين الشفتينِ، فيراه المخاطب أنّه يريدُ الضمّةَ من موضعِ الضمّ، ولا يرى ذلك الأعْمَى." شرح كتاب سيبويه١١٩/١٦.

(٣) وقال السيرافي: "والرَّوْمُ صُوَيْتٌ ضعيفٌ بالضمّ في المرفوعِ، وبالفتحِ في المفتوحِ، وبالكسرِ في المكسورِ، يُتْبِعُ ذلك الصوت الحرف الذي يقف عليه، فَيُعْلِمُ أنَّه مُحَرَّكٌ بتلك الحركةِ في الوصْلِ." شرح كتاب سيبويه١١٩/١٦.

(٤) وقال الزجاجي: "الإتباع: وهو أن تنقلَ حركةَ الحرفِ إلى ما قبله، لِيَعْلَمَ السامعُ أنّها حركةُ الحرفِ في الوصْلِ، وأكثرُ ما يجيءُ ذلك في الشعر، نحو قولهم: (هذا بَكُرْ)، و(مررتُ بِبَكِرْ)، وليس ذلكَ في المنصوب." الجمل ص٣١٠.

(٥) ولا يكونُ التشديدُ إلا إذا كانَ ما قبلَ الآخِرِ مُتَحَرِّكًا، نحو: جَعْفَرْ، وخَالِدّ. وذكر سيبويه أنّ علامةَ الإشمامِ في الخطِّ نُقْطَة، وعلامة الرَّوْمِ خَطٌّ بين يَدَيِ الحرفِ، وعلامةُ التشديد الشِّين مِن (شديد). ينظر: الكتاب١٦٩/١.

(٦) أيْ: إدغام لام التعريف في الراء.

(٧) ينظر: الكتاب٤٥٧/٤.

وَالشِّينُ، والصَّادُ، والضَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ، [٧٨/أ] وَالنُّونُ، كَقَوْلِكَ: (التَّائِبُ، والثَّابِتُ، والدَّاعِي، والذَّاكِرُ، والرَّاهِبُ، والزَّاهِدُ، والسَّاهِرُ، والشَّاكِرُ، والصَّابِرُ، والضَّامِرُ، والطَّائِعُ، والظَّافِرُ، والنَّاصِرُ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَيَلْزَمُ فِي هَذَا كُلِّهِ الإِدْغَامُ[١]، وَلا يَجُوزُ الإِظْهَارُ، وَقَدْ حُكِيَ فِي لُغَةِ بَعْضِ الْعَرَبِ الإِظْهَارُ، وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ لا يُعْتَدُّ بِهَا[٢].

وللإِدْغَامِ قَوَاعِدُ وَأُصُولٌ وَشُرُوطٌ لا يَلِيقُ ذِكْرُهَا بِهَذَا المخْتَصَرِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا مُسْتَقْصَاةً فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ بِـ(مِيزَانِ الْعَرَبِيَّةِ) [٣]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَمَّ عُقُودُ الإِعْرَابِ بِحَمْدِ اللهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ عَلَى يَدَيْ صَاحِبِهِ الْمُفْتَقِرِ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ الرَّحْمَنِ أَبِي الْفُتُوحِ بْنِ شَعْبَان. اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَات.

---

(١) وإنَّما أدغم لام التعريفِ في هذه الحروفِ؛ لأنها تجاور أكثر حروف الفم التي هي معظم الحروف، لِيصلُوا بذلك إلى الإدغام المترجم عما اعتزموه من شدةِ اتصالِ حرف التعريفِ بما عرَّفه، فيستدلّ بذلك على أنه قد نقله عن معنى التنكير إلى معنى التعريف كما نقلتْ ياءُ التحقير معنى التكبير وأفادت التصغير، وكما أفادت ألفُ التكسير معنى الجمع بعد الإفراد، ولو جاءوا بغير اللام للتعريف لما أمكنهم أن يكثر إدغامها كما أمكنهم ذلك مع اللام. ينظر: سر صناعة الإعراب١/٣٤٧، وأسرار العربية ص٤٢٧.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب١/٣٤٧، وأسرار العربية ص٤٢٧.

(٣) ينظر: ميزان العربية ص ٢٧٨ – ٢٨٢.

الفهارس الفنية

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

اسم السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
البقرة	﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾	١٩	٨١
	﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾	٢٤	٦٧
	﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾	٩١	٨٩
	﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾	١٢٤	٧٨
	﴿ خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾	١٦٤	٢٧١
	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾	١٧٣	٧٩
	﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾	٢٤٩	٨٩
	﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾	٢٦٥	٨٩
	﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾	٢٨٠	٧٩
آل عمران	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ ﴾	٥١	٧٩
	﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾	٩١	٨٩
النساء	﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾	٤٥	٧١
	﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾	٩٦	٩٠
الأعراف	﴿ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ ﴾	٢٢	١٠٢
يونس	﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾	٧١	٨٨
يوسف	﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾	٣١	٧٢
	﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾	٣٢	١٠٢
الإسراء	﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾	٣١	٨١

	﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾	٧٩	٧٢
مريم	﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ ﴾	٣٨	٧١
طه	﴿ يَوۡمَئِذٖ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُۥ ﴾	١٠٨	٧٤
الأنبياء	﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم ﴾	٥٧	٩٤
الأحزاب	﴿ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ ﴾	٢١	٧٧
	﴿ إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ ﴾	٣٥	٧٥
الحاقة	﴿ سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومٗا ﴾	٧	٩١
الشمس	﴿ فَقَالَ لَهُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴾	١٣	٨٧
القدر	﴿ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾	٥	٧٧

ثانيًا: فهرس القراءات القرآنية

اسم السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
الزخرف	﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾	٧٧	٩٢

ثالثًا: فهرس الأبيات الشعرية

البيت	البحر	القائل	الصفحة
إِيَّاكَ وَالأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ ... مَوَارِدُه ضَاقَتْ عَلَيْكَ المَصَادِرُ	الطويل	مضرس بن ربعي أو طفيل الغنوي	٨٧
كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ ... فَدْعاء قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عشارِي	الكامل	الفرزدق	٩١
أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا	الكامل	ابن مروان النحوي	٩٣
يَا حَارِ لا أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ ... لَمْ يَلْقَها سُوقَةٌ قَبْلِي وَلا مَلَكُ	البسيط	زهير	٩٢

رابعًا: المصادر والمراجع

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: د/رجب عثمان محمد، مراجعة: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢-أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري، عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

٣-إسفار الفصيح للهروي، تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، عماد البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط الأولى ١٤٢٠هـ.

٤-الأصول لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٥-أمالي ابن الشجري لضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي العلوي المعروف بابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٦-إملاء ما منّ به الرحمن أو التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٧-إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط الأولى١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٨-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٩-إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ.

١٠-الإيضاح العضدي للفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط دار العلوم للطباعة والنشر، ط الثانية ١٤٠٨هـ-١٩٨٨.

١١-الإيضاح في شرح المفصل للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي، ط الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٢-الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط الثالثة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٣-البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، اعتناء: عبد الرحمن اللورقي، محمد غازي بيضون، دار المعرفة، بيروت، ط الرابعة ١٤١٩هـ.

١٤-البديع في علم العربية لأبي السعادات مجد الدين بن الأثير، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد عليّ الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٢٠هـ.

١٥-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
١٦-البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة تصنيف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٧-التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، ط دار الفكر بدمشق، ط الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
١٨-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ألفه: أبو حيان الأندلسي، حققه: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
١٩-التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية ببيروت، ط الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٢٠-التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف أبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حَمد القوزي، مطبعة الأمانة بالقاهرة، ط الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٢١-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٢٢-الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٢٣-جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، دار الفكر، بيروت.
٢٤-جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط الأولى ١٩٨٧م.
٢٥-الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤١٣ هـ-١٩٩٢م.
٢٦-حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المُسَمَّاة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت.
٢٧-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف: عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط الثالثة ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٢٨-الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
٢٩-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. دار القلم. دمشق .

٣٠-ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٣١-ديوان طُفَيْل الغنوي بشرح الأصمعي، تحقيق: حَسّان فلاَح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط الأولى ١٩٩٧م.

٣٢-رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٣-سر صناعة الإعراب لابن جني، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٤-سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

٣٥-السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الثالثة١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

٣٦-سير أعلام النبلاء، تصنيف الإمام شمس الدين الذهبي، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط الأولى١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٣٧-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبليّ الدمشقيّ، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، حققه وعلق عليه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط الأولى١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٨-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٩-شرح التسهيل لابن مالك الأندلسي، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط الأولى١٤١٠هـ -١٩٩٠ م.

٤٠-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.

٤١-شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة: الدكتورة سلوى محمد عمر عرب (جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤١٩هـ).

٤٢-شرح ديوان الحماسة للمرزوقي الأصفهاني، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤٣-شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ط الأولى ١٩٨٣م.

٤٤-شرح شافية ابن الحاجب تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٤٥-شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدَّم له: د/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، ط الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٤٦-شرح اللمع لابن برهان العكبري، حققه الدكتور: فائز فارس، ط الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٤٧-شرح اللمع للأصفهاني الباقولي، تحقيق ودراسة: د/ إبراهيم بن محمد أبو عباة، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٤٨-شرح المفصل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
٤٩-شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مراجعة: أ.د/ حسين نصار، الطبعة الثالثة، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
٥٠-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.
٥١-شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لِنشوان اليمني، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، وغيره، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٥٢-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط الرابعة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٥٣-الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم المعروف بالنيلي، تحقيق: أ.د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٢٠هـ.
٥٤-طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب – بيروت، ط الأولى، ١٤٠٧ هـ.
٥٥-طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط الثانية ١٤١٣هـ.
٥٦-علل النحو لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد بالرياض.
٥٧-الكافية في علم النحو لابن الحاجب، تحقيق: د/ صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط الأولى ٢٠١٠م.
٥٨-الكامل للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط الثالثة ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.
٥٩-الكامل في التاريخ، لعز الدين ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
٦٠-الكتاب كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٦١-الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء إسماعيل، دراسة وتحقيق: د. رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٦٢-اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، طبعة دار الفكر المعاصر، بيروت، ط الأولى١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٦٣-لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط الثالثة ١٤١٤هـ

٦٤-اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

٦٥-المحتسب في تبيين وجوه شَواذّ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرون، القاهرة ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٦٦-المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، ط الأولى١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٦٧-المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده المرسي، تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٦٨-مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط الأولى١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

٦٩-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، المكتبة العلمية ببيروت.

٧٠-معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٧١-المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: د. علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط الأولى ١٩٩٣.

٧٢-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٧٣-مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٧٤-المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ١٩٨٢م.

٧٥-المقتضب للمبرد، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٧٦-المقرب لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبُوري، ط الأولى ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٧٧-ديوان المتلمّس، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٣٩٠هـ.

٧٨-الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان (١٩٨٦م).

٧٩-المنصف لابن جني، بتحقيق الأستاذين: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، ط الأولى ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
٨٠-ميزان العربية ص٢٣٤. من مجلة الدراسات اللغوية مج ١٩ ع ٣ (رجب – رمضان ١٤٣٨هـ/ إبريل – يونيه ٢٠١٧م) نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، تحقيق: عبد الله بن محمد السديس.
٨١-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
٨٢-الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي ببيروت ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٨٣-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين بن خلّكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.